موسوعة

الإمام الصادق

الجزء الرابع والثلاثون

السيد محمد كاظم القزويني

موسوعة

الإمام الصادق عليه السلام

شبكة الفكر
alfeker.net

تأليف

المرحوم العلامة المحقق آية الله
السيد محمد كاظم القزويني
«رضوان الله عليه»

الجزء الرابع والثلاثون

هوية الكتاب:

الكتاب: موسوعة الإمام الصادق (عليه السّلام) الجزء الرابع والثلاثون
تأليف: المرحوم آية اللّه العلاّمة السيّد محمّد كاظم القزويني (قدس سره)
إعداد وتنظيم: ابناء المرحوم المؤلّف
الناشر: منشورات الرافد
المطبعة: سيّد الشهداء عليه السلام
التنضيد والإخراج: كومبيوتر المجتبى عليه السلام
الألواح الحسّاسة: ليتوغرافي سيّد الشهداء عليه السلام
مراكز التوزيع: قم ـ شارع إرم ـ بناية القدس ـ مكتبة فدك رقم ٣٦ * شارع معلّم ـ رقم الفرع ١٢ ـ الغدير للطباعة والنشر
الطبعة: الاولى
تاريخ الطبع: ١٤٣١ هجري
العدد: ١٠٠٠ نسخة

الشابك: ١ ـ ١٩ ـ ٦٥٨٨ ـ ٦٠٠ ـ ٩٧٨

ISBN 978 - 600 - 6588 - 19 - 1

بسم الله الرحمٰن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَوٰاْ لاَيَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَوٰاْ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللهُ لاَيُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[1].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَوٰاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَتَظْلِمُونَ وَلاتُظْلَمُونَ﴾[2].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ

١ـ البقرة ٢ : ٢٧٥ و٢٧٦ .

٢ـ البقرة ٢ : ٢٧٨ و٢٧٩ .

وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالعَدْلِ . . .﴾[١] .

﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾[٢] .

﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون﴾[٣] .

١ـ البقرة ٢ : ٢٨٢ .

٢ـ الحديد ٥٧ : ١١ .

٣ـ البقرة ٢ : ٢٨٠ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

«الحمد لله الَّذي لم يجعلني جاحداً لشيء من كتابه، ولامُتحيِّراً في شيء من أمره. والحمد لله الذي هداني الى دينه ولم يجعلْني أعبدُ شيئاً غيرَه...»[1].

والصَّلاة والسلام على مُبلّغ رسالته ومُؤدِّي اَمانته، سيدنا ونبيّنا محمّد وآله الطاهرين.. أُمناء وَحْيه ومعادن علمه.

ولعنة الله على أعدائهم.. شِرار خَلْقه وعُصاة أمره.

وبعد: فهذا هو **الجزء الرابع والثلاثون من موسوعة الامام الصادق (عليه السّلام)** المباركة، ونواصل فيه ذكر الأحاديث المرويَّة عن الامام جعفر الصادق (عليه السّلام) حول الخيارات وأحكام العقود ومسائل الرِّبا وأبواب الصرف وبيع الثمار والرَّقيق وبيع السَّلَف وأحكام القَرض والدَّين وغيرها من المسائل والأبواب المرتبطة بها.

وهذه المسائل كلُّها ـ باستثناء أحكام الرقيق ـ ترتبط بحياتنا اليوميَّة ارتباطاً وثيقاً، والجهل بها والغفلة عنها تُوقعُ الانسان في الحرام وخاصَّة في المعاملات الرِّبويَّة ومسائل السَّلَم والسَّلف..

وقد شدَّد الاسلام في تحريم الرِّبا بجميع أشكاله وحذَّر منه أشدَّ

١ـ من دعاء لسيِّدة نساء العالمين فاطمة الزهراء (عليها السلام) كانت تدعو به عقيب فريضة الظُّهر. وقد رواه السيد ابن طاووس في كتابه: فلاح السائل ص١٥٩.

التحذير، واعتبر الدرهم الواحد من الرّبا أشدّ من الزنا في الكعبة المشرَّفة.

كما أعلن القرآن الكريم الحربَ من الله ورسوله على مَن لايتناهى عن هذا الذنب الكبير الذي يُفسد العباد والبلاد.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَابَقِيَ مِنَ الرِّبا إِنْ كُنتُم مُّؤْمِنينَ * فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأذَنُوا بِحَرْب مِّنَ اللهِ وَرَسُولِه...﴾.

وهذه اللَّهجة الحادَّة تدلّ على ما للرِّبا من الأضرار الكبيرة والمفاسد الكثيرة على الفرد والمجتمع.. وعلى الاقتصاد بصورة عامَّة..

وفي المقابل.. تجد الأجر الجزيل للقرض، والثناءَ الجميل على المقرض الذي يُسعف الآخرين بأمواله ويُقرضهم قرضاً حَسَناً.. ولايريد منهم جزاءً ولاشكورا.

قال الله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾.

ويا حبّذا.. لو كانت البنوك ـ في الدول الاسلاميَّة ـ تلبِّي هذه الدعوة القرآنية وتسلك هذا السبيل القويم وتُطهِّر جميع معاملاتها من هذا السرطان الفتّاك المسمَّى بالرّبا، والذي ينخر في كيان الفرد والمجتمع، ويَسلب البركة ويَمحق النعمة ويُخلف النقمة ويوجب العذابَ الأليم.

نسأل الله تعالى أنْ يوفِّق من بيدهم الأمر لاتّباع نهج القرآن ودستور الاسلام وقانون السماء.. الذي يضمن السعادة في الدنيا والآخرة.. انه سميع مجيب.

محمد كاظم القزويني
قم المقدَّسة ـ إيران

أبواب الخيارات

باب (١)

ثبوت خيار المجلس للبايع والمشتري قبل الافتراق

٢٣٧٠٠ـ الكافي: أبو عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): البَيِّعان بالخيار حتّى يفترقا، وصاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيّام[1].

٢٣٧٠١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن جميل، عن فضيل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: ما الشرط في الحيوان؟

فقال:[2] [إلى] ثلاثة أيّام للمشتري.

قلت: فما الشرط في غير الحيوان؟

١ـ الكافي: ج٥ ص١٧٠ ح٥.

٢ـ في الخصال: قال.

قال: البيّعان[١] بالخيار ما لم يفترقا فإذا افترقا فلاخيار بعد الرضا منهما[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب، عن فضيل مثله[٣].

الخصال: حدثنا أبي (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا سعد بن عبداللّه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب مثله[٤].

٢٣٧٠٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن الحسين بن عمر بن يزيد، عن أبيه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): إذا التاجران صدقا بورك لهما، فاذا كذبا وخانا لم يبارك لهما، وهما بالخيار ما لم يفترقا، فان اختلفا فالقول قول رَبِّ السِّلعة أو يتتاركا[٥].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسين بن عمر بن يزيد مثله[٦].

٢٣٧٠٣ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: [قال:] ايّما رجل اشترى من رجل بيعاً فهما[٧]

١ـ في الاستبصار: البائعان.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٧٠ ح٦.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠ ح٨٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٢ ح٢٤٠.

٤ـ الخصال: ص١٢٧ ح١٢٨.

٥ـ الكافي: ج٥ ص١٧٤ ح٢. والتاجران: البائع والمشتري.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦ ح١١٠.

٧ـ في التهذيب والاستبصار: اشترى بيعاً فهو.

بالخيار حتى يفترقا فاذا افترقا وجب البيع[١].

قال: وقال أبو عبدالله (عليه السّلام): إنّ أبي اشترى أرضاً يقال لها: العُريض فابتاعها[٢] من صاحبها بدنانير.

فقال [له]: اعطيك ورقاً[٣] بكل دينار عشرة دراهم فباعه بها فقام أبي فاتبعته، فقلت: يا ابت[٤] لِمَ قمت سريعاً؟

قال: [٥] أردت أن يجب البيع[٦].

من لايحضره الفقيه: روى الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)... وذكر مثله الى قوله: وجب البيع[٧].

٢٣٧٠٤ـ من لايحضره الفقيه: روي عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: انّ أبي (عليه السّلام) اشترى أرضاً يقال لها: العُريض فلمّا استوجبها قام فمضى.

فقلت له: يا أبة عجّلتَ بالقيام.

فقال: يابني انّي اردتُ أن يجب البيع[٨].

١ـ في الفقيه: افترقا فقد وجب البيع. ووجب البيع: أي لزم وثبت(أقرب الموارد).

٢ـ في التهذيب: العريض من رجل فابتاعها، وفي الاستبصار: العريض من رجل وابتاعها. والعريض: واد بالمدينة فيه أموال لأهلها (مجمع البحرين).

٣ـ الورق: الدراهم المضروبة (أقرب الموارد).

٤ـ في التهذيب والاستبصار: يا أبة.

٥ـ في الاستبصار: فقال.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٧٠ ح٧ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠ ح٨٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٢ ح٢٤١.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠١ ح٣٧٦٢.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠٣ ح٣٧٦٨.

٢٣٧٠٥ـ دعائم الاسلام: رُوينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) انّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: البيّعان بالخيار فيما تبايعاه حتى يفترقا عن رضىً[١].

٢٣٧٠٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) يفترقان بالابدان من المكان الذي عقدا فيه البيع، لقد باع أبي (رضي اللّه عنه) أرضاً يقال لها: العُريض، فلمّا اتفق مع المشتري وعقد البيع قام أبي فمشى فتبعتهُ وقلت لهُ: لِمَ قُمت سريعاً؟

قال: أردت أن يجب البيع[٢].

٢٣٧٠٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار بن موسى، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل اشترى من رجل[٣] جارية بثمن مسمّى ثمّ افترقا، قال: وجب البيع وليس له أن يطأها وهي عند صاحبها حتّى يقبضها [أ]و يعلم صاحبها، والثمن إذا لم يكونا اشترطا فهو نقد[٤].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن مثله[٥].

٢٣٧٠٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٣ ح١٠٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٢٩٧.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٤ ح١٠٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٢٩٨.

٣ـ في التهذيب: من آخر.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٤ ح١٠.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٩ ح٦٩٧.

أبي جعفر، عن أبيه، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام): إذا صفق الرجل على البيع فقد وجب، وان لم يفترقا[1].

أقول: قال الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في الاستبصار: «... الذي يقتضيه هذا الخبر أنّ الصَّفقة على البيع من غير افتراق موجب للبيع، ومعنى ذلك أنه سببٌ لاستباحة الملك الاّ أن ذلك مشروط بأن يفترقا بالأبدان ولا يفسخا العقد ماداما في المكان...».

وهذا الخبر لاينافي ما تقدم من الأحاديث لأنَّ المراد بوجوب البيع ثبوته دون لزومه.

باب (٢)
ثبوت الخيار في الاجارة كالبيع

٢٣٧٠٩ـ مستدرك الوسائل: دعائم الاسلام ـ عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: الخيار يجب في الكراء كما يجب في البيوع[2].

باب (٣)
ثبوت خيار الشرط إلاّ فيما خالَف كتابَ اللّه

٢٣٧١٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠ ح٨٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٣ ح٢٤٢. وصفق له بالبيع: ضرب يده على يده وذلك وجوب البيع (أقرب الموارد).

٢ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٠ ح٨. والكِراء: اجرة المستأجر (أقرب الموارد).

ابن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: من اشترط شرطاً مخالفاً لكتاب اللّه (عزّوجلّ) فلايجوز له ولايجوز على الذي[١] اشترط عليه، والمسلمون عند شروطهم فيما وافق كتاب اللّه (عزّوجلّ)[٢].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٣].

٢٣٧١١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن ابن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: المسلمون عند شروطهم إلاّ كلّ شرط خالف كتاب اللّه (عزّوجلّ) فلايجوز[٤].

من لايحضره الفقيه: روى عبداللّه بن سنان مثله[٥].

٢٣٧١٢ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن حديد، عن أبي المعزا، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجلين اشتركا في مال وربحا فيه ربحاً ـ وكان المال دَيناً عليهما ـ فقال احدهما لصاحبه: اعطني رأس المال والربح لك وما توى فعليك؟[٦]

قال: لابأس به إذا اشترط عليه، وان كان شرطاً يخالف كتاب اللّه (عزّوجلّ) فهو ردّ الى كتاب اللّه.

١ـ في التهذيب: فلايجوز له على الذي.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٦٩ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢ ح٩٤.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢ ح٩٣.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠٢ ح٣٧٦٥.

٦ـ التوى: هلاك المال، وقوله: وماتوى فعليك، أي ماهلك من المال يلزمك (مجمع البحرين).

وقال: في الحيوان كلِّه شرط ثلاثة ايام للمشتري وهو بالخيار فيها، اشترط أو لم يشترط.

وعن رجل اشترى شاة فامسكها ثلاثة ايام ثم ردّها؟

قال: ان كان تلك الثلاثة أيّام شرب لبنها رَدَّ معها ثلاثة أمداد، وان لم يكن لها لبن فليس عليه شيء[1].

٢٣٧١٣ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صالح بن خالد وعبيس بن هشام، عن ثابت بن شريح، عن داود الأبزاري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجلين اشتركا في مالٍ وربحا فيه، وكان المال عيناً ودَيناً، فقال أحدهما لصاحبه: أعطني رأس مالي ولك الربح وعليك التوى؟

قال: لابأس اذا اشترطا، فان كان شرطاً يخالف كتاب اللّه رُدَّ الى كتاب اللّه[2].

٢٣٧١٤ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجلين اشتركا في مالٍ فربحا فيه، وكان من المال دَين وعليهما دَين، فقال احدهما لصاحبه: أعطني رأس المال ولك الرّبح، وعليك التوى؟

فقال: لابأس اذا اشترطا، فاذا كان شرط يخالف كتاب اللّه فهو رُدَّ الى كتاب اللّه (عزّوجلّ)[3].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥ ح١٠٧.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٦ ح٨٢٣.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٨ ح١.

٢٣٧١٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، وعلي بن النعمان، عن أبي الصباح جميعاً، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجلين اشتركا في مال فربحا [فيه] ربحاً وكان من المال دَين وعين، فقال أحدهما لصاحبه: أعطني رأس المال والرّبح لك وما توي فعليك؟[١].

فقال: لابأس به اذا اشترط[٢] وان كان شرطاً يخالف كتاب الله رُدَّ الى كتاب الله (عزّوجلّ)[٣].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجلين... وذكر مثله[٤].

٢٣٧١٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الشرط في الاماء ألاّ تباع، ولاتورث، ولاتوهب؟

فقال: يجوز ذلك غير الميراث فانّها تورث، وكلّ شرط خالف كتاب الله فهو ردّ[٥] و[٦].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الشرط... وذكر مثله وزاد:

١ـ في الفقيه: فعليّ.

٢ـ في الفقيه: اشترطا.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٧ ح٤٧٦.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٩ ح٣٨٤٨.

٥ـ في التهذيب: لأن كل شرط خالف الكتاب فهو باطل.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢١٢ ح١٧.

قال ابن سنان: وسألته عن مملوك فيه شركاء فباع أحدهم نصيبه فقال أحدهم: أنا أحق به أله ذلك؟

قال: نعم ان كان واحداً[١].

٢٣٧١٧ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) في الرجل اشترى جارية وشرط لأهلها ان لايبيع ولايهب؟

قال: يفي بذلك اذا شرط لهم[٢].

٢٣٧١٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) من باع جارية فشرط ان لاتباع ولاتوهب ولاتورث فانّهُ يجوز كلّه الاّ الميراث، وكلّ شرط خالف كتاب اللّه فهو ردٌّ الى كتاب اللّه، ومن اشترى جارية على ان تُعتق أو تُتّخذ أُمَّ ولدٍ فذلك جائز، والشرط لهُ لازم[٣].

٢٣٧١٩ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) انّ علياً (صلوات اللّه عليه) قال: المسلمون عند شروطهم، الاّ شرطاً فيه معصية[٤].

٢٣٧٢٠ـ دعائم الاسلام: قال جعفر بن محمد (صلوات اللّه عليهما)، عن أبيه، عن آبائه أنّ علياً (صلوات اللّه عليه) قال: من

١ـ التهذيب: ج٧ ص٦٧ ح٢٨٩.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥ ح١٠٦.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٤ ح١٤٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠١.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٤ ح١٤٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠٠.

شَرَط ما يُكره، فالبيع جائز والشرط باطل، وكلُّ شرطٍ لايُحرِّم حلالاً ولايُحلِّلُ حراماً فهو جائز[١].

أقول: الشروط التي يشترطها البائع أو المشتري في ضمن العقد ولم تكن مخالفة للقرآن الكريم أو السنَّة المطهَّرة ولاتؤدِّي إلى جهالة الثمن أو المبيع فهي صحيحة ونافذة.

ولو شرط المشتري على البائع انّ المبيع اذا تلف أو سُرق أو فَسَد فهو من مال البائع، قال بعض الفقهاء بصحَّة البيع وفساد الشرط، والتفصيل موكول الى الكتب الفقهية المفصَّلة.

باب (٤)
خيار مايفسد في اليوم

٢٣٧٢١ـ من لايحضره الفقيه: عن ابن فضّال، عن الحسن بن علي بن رباط، عمّن رواه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ان حدث بالحيوان حدث قبل ثلاثة ايام فهو من مال البائع، ومن اشترى جارية وقال للبائع: اجيئك بالثمن فان جاء فيما بينه وبين شهر والاّ فلابيع لهُ، والعهدة فيما يفسد من يومه مثل البقول والبطيخ والفواكه يوم الى الليل[٢].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٤ ح١٤٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠٣ ح٣٧٦٧.

باب (٥)
أحكام خيار الرقيق

٢٣٧٢٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الوشّا، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: عُهدة البيع[١] في الرقيق ثلاثة أيام إن كان بها خبل أو برص أو نحو هذا[٢]، وعهدته السَّنة من الجنون فما [كان] بعد السَّنة فليس بشيء[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٤].

٢٣٧٢٣ـ قرب الاسناد: أحمد وعبدالله ابنا محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل اشترى جارية لمن الخيار: للمشتري أو البايع أو لهما كليهما؟

قال: فقال: الخيار لمن اشترى ثلاثة أيّامٍ نَظِرة[٥] فاذا مضت ثلاثة ايّام فقد وجب الشراء.

قلت له: أرأيت ان قبّلها المشتري أو لامَسَ؟

قال: فقال: اذا قبّل أو لامَسَ أو نَظر منها الى ما يحرم على غيره

١ـ العُهْدة: ضمان الثمن للمشتري أي: اذا استحقَّ المبيع أو وُجِد فيه عيب (أقرب الموارد).

٢ـ في التهذيب: هذه.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٧٢ ح١٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥ ح١٠٥.

٥ـ النَظِرة: التاخير والامهال في الامر (أقرب الموارد).

فقد انقضى الشرط ولزمته[١].

٢٣٧٢٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الشرط في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري اشترط أم[٢] لم يشترط، فان أحدث المشتري فيما اشترى حدثاً قبل الثلاثة الأيام[٣] فذلك رضىً منه فلاشرط [له].

قيل له: وما الحدث؟

قال: ان لامس أو قبّل أو نظر[٤] منها الى ما كان يحرم عليه قبل الشراء[٥].

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب مثله[٦].

٢٣٧٢٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: من اشترى أمة فوطأها أو قبّلها أو لَمَسها أو نظر منها إلى ما يَحْرم على غيره، فلاخيار له فيها وقد لزمتْه، وكذلك إن أحدث في شيء من الحيوان حدثاً قبل مدة الخيار، فقد لزمه، أو إن عرض السّلعة للبيع[٧].

١ـ قرب الاسناد: ص١٦٧ ح٦١١ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٢ ص٣٥٠.

٢ـ في التهذيب: أو.

٣ـ في التهذيب: أيام.

٤ـ في التهذيب: أو ينظر.

٥ـ الكافي: ج٥ ص١٦٩ ح٢.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤ ح١٠٢.

٧ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٥ ح١١٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٢٩٩.

باب (٦)
حكم من اشترى أمةً فماتت في فترة الخيار

٢٣٧٢٦ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل اشترى أمة بشرط من رجل يوماً أو يومين فماتت عنده وقد قطع الثمن، على من يكون الضمان؟

فقال: ليس على الذي اشترى ضمان حتى يمضي بشرطه[١و٢].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة مثله[٣].

٢٣٧٢٧ـ من لايحضره الفقيه: قال أبو عبدالله (عليه السّلام) في رجل اشترى من رجل عبداً أو دابة وشرط يوماً أو يومين فمات العبد أو نفقت الدّابة[٤] أو حدث فيه حدث.. على مَن الضمان؟

قال: لاضمان على المبتاع حتى ينقضي الشرط ويصير المبيع له[٥].

٢٣٧٢٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد بن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن ابن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يشتري الدابَّة أو العبد

١ـ في التهذيب: شرطه.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٧١ ح٩.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤ ح١٠٤.

٤ـ نفقت الدابة: أي هلكت وماتت (مجمع البحرين).

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠٢ ح٣٧٦٣.

ويشترط الى يوم أو يومين فيموت العبد أو الدّابة أو يحدث فيه حدث[١] على من ضمان ذلك؟

فقال: على البائع حتى ينقضي الشرط ثلاثة ايام ويصير المبيع للمشتري[٢].

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن ابن سنان مثله وزاد: شرط له البائع أو لم يشترط، قال: وان كان بينهما شرط اياماً معدودة فهلك في يد المشتري قبل أن يمضي الشرط فهو من مال البائع[٣].

٢٣٧٢٩ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابن أبي اسحاق، عن الحسن بن أبي الحسن الفارسي، عن عبداللّه بن الحسن ابن زيد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جعفر بن محمد (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) ـ في رجل اشترى عبداً بشرط ثلاثة أيام فمات العبد في الشرط ـ.

قال: يستحلف باللّه ما رضيه، ثمّ هو بريء من الضمان[٤].

باب (٧)

حكم الشرط في النكاح والبيع

٢٣٧٣٠ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال:

١ـ في التهذيب: ويحدث فيه الحدث.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٦٩ ح٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤ ح١٠٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٨٠ ح٣٤٣.

كلُّ شرط في نكاح فالنكاح يبطله إلاّ الطلاق، وكلّ شرط في بيع فانّه فاسد، البيع ليس بمنزلة النكاح[١].

باب (٨)
حكم السّلعة اذا هلكت في زمن الخيار

٢٣٧٣١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال في الرجلين يتبايعان السّلعة فيشترط البائع الخيار أو المبتاع[٢]، فتهلك السلعة قبل أن يختار من كان له الخيار، ما حالها؟

قال: هي من مال البائع يعني ما لم يجب البيع[٣]، أو كان المشتري قد قبضها لينظر إليها ويختبرها، ولم يوجب البيع.

قيل له (عليه السّلام): فإذا وجبت للمبتاع، وكان لأحدهما الخيار بعد وجوب البيع، ثمّ هلكت، ما حالها؟

قال: هي من مال المبتاع، إذا لم يختر الذي له فيها الخيار[٤].

باب (٩)
حكم الخيار لشخصٍ ثالث

٢٣٧٣٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفرٍ بن محمّد (عليهما السّلام)

١ـ الجعفريات: ص١٠١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣١٠.

٢ـ الابتياع: الاشتراء (لسان العرب).

٣ـ وَجَب البيع: لزم (مجمع البحرين).

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٤ ح١٠٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠٢.

انّه سُئل عن رجل اشترى سلعة على أنّ الخيار فيها لغيره، لرجل غائب قد سمّاه، فأقام الرجل غائباً مدّة طويلة ثم قدم فردّ البيع؟

قال: يستحلف المشتري باللّه على الذي اغتلّ من السّلعة إنْ كانت لها غلّة[1]، وله النفقة التي أنفق، فإن أبى أن يحلف قيل للذي طلب اليمين: إحلف أنت على ما وصل إليه وخذه منه وأعطه ما أنفق، فإن أبى من اليمين ترك الشيء بحاله، لأنّه قد طال ذلك ودرس، فإن كانت السلعة تغيَّرت بزيادة أو نقصان، فعلى المشتري قيمتها يوم قبضها، وإن كان ذلك في الأيام اليسيرة فليس بشيء، فالمشتري على شرطه[2].

باب (١٠)
حكم الخيار الى اَجَل

٢٣٧٣٣ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن عليّ بن النعمان، عن سعيد بن يسار، قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): انّا نخالط اناساً من أهل السواد وغيرهم فنبيعهم ونربح عليهم العشرة اثنى عشر والعشرة ثلاثة عشر ونؤخّر ذلك فيما بيننا وبينهم السَّنة ونحوها، ويكتب لنا الرجل[3] على داره أو أرضه[4] بذلك

١ـ اغتلَّ الضيعة: أخذ غلَّتها. والغَلَّة: الدَخْل من كراء دار وأجر غلام وفائدة أرض ونحو ذلك (أقرب الموارد).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٦ ح١١٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠٩.

٣ـ في الفقيه: فيكتب الرجل لنا بها.

٤ـ في الفقيه: أو على أرضه.

المال الذي فيه الفضل الذي أخذ منّا شراءً وقد باع وقبض الثمن منه[١] فنعده ان هو جاء بالمال الى وقت[٢] بيننا وبينه أن نردّ عليه الشراء فان جاء[٣] الوقت ولم يأتنا بالدّراهم فهو لنا فما ترى في ذلك الشراء؟

قال: [٤] أرى انّه لك إن لم يفعل[٥] وان جاء بالمال للوقت فردّ[٦] عليه[٧].

من لايحضره الفقيه: روي عن سعيد بن يسار قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): إنّا نخالط قوماً... وذكر مثله[٨].

٢٣٧٣٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان وعثمان بن عيسى، عن سعيد بن يسار قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام) انّا نخالط أُناساً من أهل السواد وغيرهم فنبيعهم فنربح عليهم العشرة باثني عشر والعشرة بثلاثة عشر ونوجب ذلك فيما بيننا وبينهم السَّنة ونحوها، فيكتب لنا الرجل على داره أو على أرضه بذلك المال الذي فيه الفضل الذي أخذ منا شراءاً قد باع وقبض الثمن، فنَعده إن هو جاء بالمال الى وقت بيننا وبينه أن نَردَّ عليه الشراء، وان جاءالوقت

١ـ في الفقيه: بانّه قد باعه وأخذ الثمن.

٢ـ في الفقيه: في وقت.

٣ـ في الفقيه: وان جاءنا.

٤ـ في الفقيه: في الشراء؟ فقال.

٥ـ في الفقيه: اذا لم يفعل.

٦ـ في الفقيه: فتردّ.

٧ـ الكافي: ج٥ ص١٧٢ ح١٤.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠٤ ح٣٧٧٠.

فلم يأتنا بالدراهم فهو لنا، فماترى في الشراء؟

قال: ارى انّه لك ان لم يفعل وان جاء بالمال للوقت فرُدَّ عليه[١].

باب (١١)
حكم البيع في زمن الخيار

٢٣٧٣٥ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن المفضّل بن صالح، عن زيد الشحّام، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل ابتاع ثوباً من اهل السوق لأهله وأخذه بشرط فيعطى به ربحاً؟

فقال: ان رغب في الربح فليوجب على نفسه الثوب ولايجعل في نفسه ان ردّه عليه أن يرده على صاحبه[٢ و٣].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انه سئل عن الرجل يبتاع الثوب من السوق لأهله ويأخذهُ بشرط فيعطى الربح في أهله قال... وذكر مثله[٤].

٢٣٧٣٦ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انّ أمير المؤمنين (عليه السّلام) قضى في رجل اشترى ثوباً بشرط الى نصف

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢ ح٩٥.

٢ـ في الفقيه: ان يرد الثوب على صاحبه ان ردّ عليه.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦ ح١١١.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٤ ح٣٧٩٧.

النهار فعرض له ربح فأراد بيعه.

قال: ليشهد أنّه قد رضيه فاستوجبه[١] ثم ليبعه ان شاء، فان أقامه في السوق ولم يبع فقد وجب عليه[٢].

٢٣٧٣٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليه السّلام)، أنّه قال في الرجل يبتاع الثوب أو السلعة بالخيار، فيُعطى به الربح؟

قال: إن رغب في ذلك فليوجب البيع على نفسه، فإن باع فربح طاب له الربح، وإن لم يبع لم يجز له الرّد، هذا إن أوجب البيع، فإن طالبه البائع بالربح حلف له لقد أوجب البيع على نفسه قبل أن يبيع، فإن لم يحلف كان الربح للبائع[٣].

٢٣٧٣٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، أنّه سُئل عن الرجل يشتري السلعة ويشترط الخيار، يعرضها للبيع ثم يريد ردَّها في مدّة الخيار؟

قال: إذا حلف باللّه أنّه ما عرضها وهو يضمر أخْذها، ردّها[٤].

باب (١٢)

حكم الخيار لمن اشترى شيئاً ولم يقبضه ولم يدفع كلَّ الثَّمن

٢٣٧٣٩ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن

١ـ في التهذيب: انه رضيه واستوجبه.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٧٣ ح١٧ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣ ح٩٨.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٥ ح١١٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠٤.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٥ ح١١١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠٣.

الحسن بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: اشتريت محملاً فأعطيت[1] بعض ثمنه وتركته عند صاحبه ثم احتبست أيّاماً ثم جئت الى بائع المحمل لآخذه فقال: قد بعته، فضحكت ثم قلت: لا واللّه لا ادعك أو أقاضيك فقال لي: ترضى بأبي بكر بن عيّاش؟

قلت: نعم فأتيناه فقصصنا عليه قصّتنا فقال أبو بكر: بقول من تحب ان أقضي بينكما؟ أبقول[2] صاحبك أو غيره؟

قال: قلت: بقول صاحبي.

قال: سمعته يقول: من اشترى شيئاً فجاء بالثمن [في] ما بينه وبين ثلاثة أيام وإلاّ فلابيع له[3].

٢٣٧٤٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انه قال: فيمن اشترى صفقة وذهب ليأتي بالثمن فمضت لهُ ثلاثة أيام، لم يأت به فلابيع له إذا جاء يطلب، إلاّ أن يشاء البائع، وإن جاء قبل مضيّ ثلاثة أيام بالثمن، فله قبض ما اشتراه إذا دفع الثمن[4].

٢٣٧٤١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبداللّه بن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل اشترى متاعاً من رجل[5] وأوجبه غير انّه ترك المتاع

١ـ في التهذيب: وأعطيت.

٢ـ في التهذيب: بقول.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٧٢ ح١٦ ـ التهذيب: ج٧ ص٢١ ح٩٠.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٦ ح١١٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠٣.

٥ـ في التهذيب ح١٠٠٣: من آخر.

عنده ولم يقبضه [و]قال: آتيك غداً ان شاء اللّه (تعالى) فسُرِق المتاع، مِن مال مَن يكون؟

قال: من مال صاحب المتاع الذي هو في بيته حتى يُقبض المتاع ويُخرجه من بيته، فاذا أخرجه من بيته فالمبتاع ضامن لحقّه حتى يردّ ماله اليه[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين مثله[٣].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (... انه يدلّ على ما هو المقطوع به في كلام الاصحاب، من أن المبيع قبل القبض مضمون على البايع، وخصّه الشهيد الثاني (رحمه اللّه) بما اذا كان التلف من اللّه تعالى، أمّا لو كان من أجنبي أو من البايع، تخيّر المشتري بين الرجوع بالثمن وبين مطالبة التلف بالمثل أو القيمة، ولو كان التلف من المشتري ولو بتفريطه فهو بمنزلة القبض، فيكون التلف منه)[٤].

٢٣٧٤٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي حمزة أو غيره، عمّن ذكره، عن أبي عبداللّه [أ]و أبي الحسن (عليهما السّلام) في الرجل [الذي]

١ـ الكافي: ج٥ ص١٧١ ح١٢.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢١ ح٨٩.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٠ ح١٠٠٣.

٤ـ ملاذ الاخيار: ج١٠ ص٤٩٦.

يشتري الشيء الذي يفسد في[١] يومه ويتركه حتّى يأتيه بالثمن.

قال:[٢] ان جاء فيما بينهُ وبين الليل [بالثمن] والاّ فلابيع لهُ[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد [بن يحيى]، عن يعقوب ابن يزيد مثله[٤].

باب (١٣)
أحكام خيار الرؤية

٢٣٧٤٣ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل اشترى ضيعة وقد كان يدخلها ويخرج منها فلمّا أن نقد المال صار الى الضيعة فقلَّبها[٥] ثم رجع فاستقال صاحبه فلم يُقِله؟

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): لو انّه قلَّب منها أو نظر الى[٦] تسعة وتسعين قطعة [منها] ثم بقي منها قطعة [و]لم يرها لكان له في ذلك خيار الرؤية[٧].

١ـ في التهذيب والاستبصار: من.

٢ـ في الاستبصار: فقال.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٧٢ ح١٥.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥ ح١٠٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٨ ح٢٦٢.

٥ـ في الفقيه: ففتشها.

٦ـ في الفقيه: لو قلّبها ونظر منها الى.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦ ح١١٢.

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير مثله[١].

٢٣٧٤٤ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن ذبيان، عن موسى بن اكيل، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل باع أرضاً على انّ فيها عشرة أجربة فاشترى المشتري [ذلك] منه بحدوده ونقد الثمن وأوقع صفقة البيع وافترقا، فلمّا مَسَح الأرض فاذا[٢] هي خمس أجربة.

قال: ان شاء استرجع [فضل] ماله وأخذ الأرض، وان شاء ردّ البيع وأخذ ماله كلّه إلاّ أن يكون الى جنب[٣] تلك الأرض له أيضاً ارضون فليوفه[٤] ويكون البيع لازماً له وعليه الوفاء[٥] له بتمام البيع[٦]، فان لم يكن له في ذلك المكان غير الذي باع، فان شاء المشتري أخذ الأرض واسترجع فضل ماله وان شاء ردّ [الارض] وأخذ المال كله[٧].

من لايحضره الفقيه: روى عمر بن حنظلة مثله[٨].

٢٣٧٤٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٠ ح٣٩٧٦.

٢ـ في الفقيه: اذا.

٣ـ في الفقيه: تكون الى حد.

٤ـ في الفقيه: فيوفيه.

٥ـ في الفقيه: لهُ والوفاء.

٦ـ في الفقيه: المبيع.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٣ ح٦٧٥.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٣٩ ح٣٨٧٥.

انّه قال في الدار تكون بين القوم غائبة عنهم قد عرفوها، فأقتسموها على الصفة، وعرف كلُّ واحدٍ منهم حظّهُ منها.

قال: يجوز ذلك عليهم وهو مثل بيع الدار الغائبة اذا عرفها المتبايعان، فان لم يعرفوها أو عرفها بعضهم ولم يعرف بعضهم لم يجز ذلك حتى يحضروا القسمة أو من يقوم مقامهم، وكذلك الأرض والشجر[1].

باب (١٤)
جواز اشتراط البائع مدّة معيّنة يردُّ فيها الثّمن ويسترجع المبيع

٢٣٧٤٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن اسحاق بن عمّار قال: أخبرني من سمع أبا عبدالله (عليه السّلام) قال: سأله رجل وأنا عنده فقال له: رجل مسلم احتاج الى بيع داره فمشى الى أخيه فقال له:[2] أبيعك داري هذه وتكون[3] لك أحَبُّ إليَّ من ان تكون لغيرك على ان تشترط لي إنْ أنا جئتك بثمنها الى سَنة أن تردّ[4] عليَّ؟

فقال: لابأس بهذا، انْ جاء بثمنها الى سَنة رَدَّها عليه.

قلت: فانّها[5] كانت فيها غلّة كثيرة، فأخذ الغلّة لمن تكون؟

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٠٢ ح١٧٩٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠٨.

٢ـ في التهذيب والفقيه: فجاء الى أخيه فقال.

٣ـ في الفقيه: فتكون.

٤ـ في التهذيب والفقيه: تردّها.

٥ـ في الفقيه: فان.

فقال: [1] [الغلّة] للمشتري، ألا[2] ترى انّه[3] لو احترقت لكانت من ماله[4].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن اسحاق بن عمّار قال: حدثني من سمع أبا عبدالله (عليه السّلام) وسأله رجل وأنا عنده فقال: رجل... وذكر مثله[5].

من لايحضره الفقيه: روى اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سأله رجل وأنا عنده فقال: رجل... وذكر مثله[6].

٢٣٧٤٧ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن أحمد بن أبي بشر، عن معاوية بن ميسرة قال: سمعت أبا الجارود يسأل أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل باع داراً له من رجل وكان بينه وبين الرجل الذي اشترى منه الدار حاصر[7] فشرط انّك ان أتيتني بمالي ما بين ثلاث سنين فالدار دارك فاتاه بماله؟

قال: له شرطه.

١ـ في التهذيب والفقيه: لمن تكون الغلّة؟ قال.

٢ـ في الفقيه: أما.

٣ـ في التهذيب والفقيه: انّها.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٧١ ح١٠.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣ ح٩٦.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠٥ ح٣٧٧١.

٧ـ اقول: أصل الحَصْر والإحصار: المنع ـ كما في (لسان العرب) ـ وقال الفيض الكاشاني (رحمه الله): (قوله: «حاصِر» أي: جدار، يعني كان جاراً له).

قال له أبو الجارود: فانّ ذلك الرجل قد أصاب في ذلك المال في ثلاث سنين؟

قال: هو ماله.

وقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): أرأيتَ لو أن الدار احترقت من مال من كانت تكون الدار دار المشتري؟![1].

٢٣٧٤٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليه السّلام) انّه سُئل عن رجل باع داره على شرط انّه ان جاء بثمنها الى سنة أن تُردَّ عليه؟

قال: لابأس بهذا وهو على شرطه.

قيل: فغلّتها لمن تكون؟

قال: للمشتري، لأنها لو احترقت لكانت من ماله[2].

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٦ ح٧٨٠.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٤ ح١٠٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠٢.

أبواب خيار العيب واحكامه

باب (١)
حكم العَيب في السَّمن

٢٣٧٤٩ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) قضى في رجل اشترى من رجل عُكّة[١] فيها سمن احتكرها حُكرةً فوجد فيها رُبّاً[٢] فخاصمه الى علي (عليه السّلام) فقال له علي (عليه السّلام): لك بكيل الرُّبّ سمناً.

فقال له الرجل: انّما بعته منك حكرة.

فقال له علي (عليه السّلام): انّما اشترى منك سمناً ولم يشتر منك رُبّاً[٣].

١ـ العُكَّة: زُقَيق صغير للسمن أصغر من القربة (أقرب الموارد).

٢ـ الاحتكار: جمع الطعام ونحوه ممّا يؤكل، واحتباسُه: انتظار وقت الغلاء به. وأصل الحُكرة: الجمع والامساك. ورُبُّ السمن: ثفله الاسود (لسان العرب).

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٦٦ ح٢٨٦.

٢٣٧٥٠ـ التهذيب: ابن أبي عمير، عن جميل، عن ميسّر قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام) رجل اشترى[١] زق زيت فوجد[٢] فيه دردياً[٣].

قال: [فقال:] إن كان المشتري ممّن يعلم[٤] انّ الدردي يكون في الزيت فليس له ان يردّه وان كان ممن لايعلم[٥] فله ان يردّه[٦].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج مثله[٧].

٢٣٧٥١ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، وعليّ بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن ميسّر، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: رجلٌ اشترى زقّ زيت فوجد فيه دردياً؟

قال: فقال: إن كان يعلم أنّ ذلك في الزّيت لم يردّه[٨] وإن لم يكن يعلم أنّ ذلك [يكون] في الزّيت ردّه على صاحبه[٩ و١٠].

١ـ في التهذيب ح٢٨٣: الرجل يشتري.

٢ـ في التهذيب ح٢٨٣: فيجد.

٣ـ الدردي من الزيت وغيره: مايبقى راسباً في أسفله من الكدر (أقرب الموارد).

٤ـ في التهذيب ح٢٨٣: ان كان شيء يعلم.

٥ـ في التهذيب ح٢٨٣: وان لم يكن يعلم.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١٢٨ ح٥٦٠.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٦٦ ح٢٨٣.

٨ـ في الفقيه: فقال: ان كان ممن يعلم انّ ذلك يكون في الزيت لم يردّه عليه.

٩ـ في الفقيه: ردّه عليه.

١٠ـ الكافي: ج٥ ص٢٢٩ ح١.

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير، عن ميسّر بن عبدالعزيز قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل... وذكر مثله[١].

باب (٢)
حكم خيار العيب في الثوب

٢٣٧٥٢ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) في الرجل يشتري الثوب أو المتاع فيجد فيه عيباً؟

فقال:[٢] ان كان الشيء[٣] قائماً بعينه ردّه عليه[٤] وأخذ الثمن، وان كان الثوب قد قطع أو خيط أو صبغ يرجع بنقصان العيب[٥].

٢٣٧٥٣ـ من لايحضره الفقيه: في رواية جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) في الرجل يشتري الثوب من الرجل أو المتاع فيجد به عيباً؟

قال: ان كان الثوب قائماً بعينه ردّه على صاحبه وأخذ الثمن، وان كان خاط الثوب أو صبغه أو قطعه رجع بنقصان العيب[٦].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٠ ح٣٩٧٧.

٢ـ في التهذيب: قال.

٣ـ في التهذيب: الثوب.

٤ـ في التهذيب: ردّه على صاحبه.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٧ ح٢ ـ التهذيب: ج٧ ص٦٠ ح٢٥٨.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٧ ح٣٨٠٣.

٢٣٧٥٤ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبدالله بن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انه سُئل عن رجل ابتاع ثوباً فلمّا قطعه وجد فيه خروقاً ولم يعلم بذلك حتى قطعه، كيف القضاء في ذلك؟

قال: اقْبَلْ ثَوبَك وإلاّ فَهَايِء[1] صاحبك بالرضا وَخَفِّضْ له قليلاً ولايضرّك ان شاء الله، فان أبى فَاقْبَلْ ثَوبَك فهو أسلم لك ان شاء الله[2].

٢٣٧٥٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن عطيّة، عن عمر بن يزيد قال: كنت أنا وعمر بالمدينة فباع عمر جراباً هروياً كلّ ثوب[3] بكذا وكذا، فأخذوه فاقتسموه فوجدوا ثوباً فيه عيب فردّوه[4] فقال لهم عمر: اعطيكم[5] ثمنه الذي بعتكم به، قال:[6] لا ولكن نأخذ منك قيمة الثوب[7] فذكر عمر ذلك[8] لأبي عبدالله (عليه السّلام) فقال: يلزمه[9] ذلك[10].

١ـ هاواه مهاواةً: داراه ويقال هاوأه بالهمز. وهايأه في الأمر: وافقه (أقرب الموارد). ومعنى الحديث انّ عليهما أن يتصالحا بينهما ويتفقا على شيء.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢٩٤ ح٨١٧.

٣ـ في التهذيب: جراباً كل ثوب. وهراة: بلد في شمال غربي افغانستان والنسبة اليه هروي.

٤ـ في الفقيه: ثم وجدوا بثوب فيها عيباً فردّوه عليّ.

٥ـ في التهذيب: فقال لهم: أعطيكم، وفي الفقيه: فقلت لهم: أعطيكم.

٦ـ في التهذيب: قالوا، وفي الفقيه: فقالوا.

٧ـ في التهذيب: ولكن نأخذ مثل قيمة الثوب، وفي الفقيه: ولكنّا نأخذ قيمته منك.

٨ـ في الفقيه: فذكرت ذلك.

٩ـ في الفقيه: يلزمهم.

١٠ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٦ ح١.

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روي عن عمر بن يزيد قال: بعت بالمدينة جراباً هروياً كل ثوب بكذا... وذكر مثله[٢].

باب (٣)
حكم البراءة من كلّ عيبٍ في المبيع

٢٣٧٥٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليه السّلام) انّه قال في الرجل باع دابة أوسلعة فقال: برئت اليك من كلّ عيب، قال: لايبرئهُ ذلك حتى يخبره بالعيب الذي تبرّأ منهُ، ويُطلعهُ عليه[٣].

باب (٤)
خيار العيب

٢٣٧٥٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليهما السّلام)، أنّه قال: من استوجب صفقة بعد افتراق المتبايعين، فوجد فيها عيباً لم يبرأ منه البائع، فله الردّ[٤].

٢٣٧٥٨ـ دعائم الاسلام: عن علي (عليه السّلام)[٥]، أنّه قال: إذا اشترى القوم متاعاً فقوّموه واقتسموه، ثم أصاب بعضُهم فيما صار إليه

١ـ التهذيب: ج٧ ص٦٠ ح٢٥٩.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٦ ح٣٨٠٢.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٧ ح١١٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٢٦.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٧ ح١١٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠٦.

٥ـ في مستدرك الوسائل: عن أبي عبدالله (عليه السّلام).

عيباً فله قيمة العيب، فإن اشترى رجل سلعة فأصاب بها عيباً وقد أحدث بها حدثاً أو حدث عنده، قيل له: رُدَّ ما نقص عندك وخُذ الثمن إن شئتَ، أو فخُذ قيمة العيب[١].

باب (٥)
أحكام خيار العيب في الجارية

٢٣٧٥٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن مالك بن عطيّة، عن داود بن فرقد قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام)[٢] عن رجل اشترى جارية مدركة فلم[٣] تحض عنده حتّى مضى لها[٤] ستّة أشهر وليس بها حمل[٥]؟

[فـ]قال: إن كان مثلها تحيض ولم يكن ذلك من كبر فهذا عيب تردّ منه[٦].

الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب مثله[٧].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٧ ح١١٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠٦.
٢ـ في التهذيب ج٨ والفقيه: عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألتهُ.
٣ـ في الكافي ج٣ والتهذيب ج٨ والفقيه: ولم.
٤ـ في الكافي ج٣: مضى لذلك، وفي التهذيب ج٨: يمضي لها.
٥ـ في الكافي ج٣ والتهذيب ج٨ والفقيه: حبل.
٦ـ الكافي: ج٥ ص٢١٣ ح١.
٧ـ الكافي: ج٣ ص١٠٨ ح٣.

من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: روى الحسن بن محبوب مثله[١].

٢٣٧٦٠ـ الكافي: حميد، عن الحسن بن محمد، عن غير واحد، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يشتري الجارية فيقع عليها فيجدها حبلى؟

قال: [٢] يردّها ويردّ معها شيئاً[٣].

من لايحضره الفقيه: روي عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل... وذكر مثله[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله مثل الفقيه[٥].

٢٣٧٦١ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن عبدالملك بن عمرو، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يشتري الجارية وهي حبلى فيطأها؟

قال: يردُّها ويردُّ عُشر[٦] ثمنها إذا كانت حبلى[٧].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥٠ ح٤٥٥٦ ـ التهذيب: ج٧ ص٦٥ ح٢٨١ وج٨ ص٢٠٩ ح٧٤٣.

٢ـ في الفقيه: فقال.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢١٥ ح٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢١ ح٣٨١٩.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٦٢ ح٢٦٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨١ ح٢٧٥.

٦ـ في الفقيه: نصف عشر.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٦٢ ح٢٦٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨١ ح٢٧٤.

من لايحضره الفقيه: وفي رواية عبدالملك بن عمرو، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) يردّها... وذكر مثله[١].

٢٣٧٦٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد ابن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن ابن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل اشترى جارية حُبلى ولم يعلم[٢] بحبلها فوطئها؟

قال: يردُّها على الذي ابتاعها منه ويردُّ عليه نصف عُشر قيمتها لنكاحه ايّاها، وقد قال علي (عليه السّلام): لاتُردُّ الّتي ليست بحبلى إذا وطئها صاحبها، ويوضع عنه من ثمنها بقدر عيب ان كان فيها[٣].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٤].

الاستبصار: الحسن بن محبوب مثله ـ الى قوله: لنكاحه ايّاها[٥].

٢٣٧٦٣ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن صالح، عن عبدالملك بن عمير[٦]، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاتُردّ التي ليست بحبلى إذا وطئها صاحبها وله أرش العيب، وتُردّ الحبلى وترد[٧] معها نصف

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢١ ح٣٨٢٠.

٢ـ في التهذيب: جارية لم يعلم، وفي الاستبصار: جارية ولم يعلم.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢١٤ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٦١ ح٢٦٦.

٥ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٠ ح٢٧٠.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: عمرو.

٧ـ في التهذيب والاستبصار: ويردّ.

عشر قيمتها.

[وفي رواية اخرى ان كانت بكراً فعشر ثمنها، وان لم يكن بكراً فنصف عشر ثمنها][1و2].

٢٣٧٦٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: أبو المعزا، عن فضيل مولى محمد بن راشد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل باع جارية حبلى وهو لايعلم فنكحها الذي اشترى؟

قال: يردّها ويردّ نصف عشر قيمتها[3].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن سعيد بن يسار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في رجل باع... وذكر مثله[4].

٢٣٧٦٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) انه سُئل عن الرجل يبتاع الجارية فيقع عليها ثم يجد بها عيباً بعد ذلك؟

قال: لايردّها على صاحبها ولكن تقوّم[5] مابين العيب والصحة فيردّ على المبتاع، معاذ الله ان يجعل لها أجراً[6].

١ـ مابين المعقوفتين من الكافي.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢١٤ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص٦٢ ح٢٦٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٠ ح٢٧١.

٣ و٤ـ التهذيب: ج٧ ص٦٢ ح٢٧١ و٢٧٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨١ ح٢٧٣ وص٨٠ ح٢٧٢.

٥ـ في التهذيب: يقوّم.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢١٥ ح٦.

التهذيب : الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن محمد بن مسلم مثله[١] .

أقول: قوله (عليه السّلام): «معاذ اللّه أن يجعل لها أجراً» قال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (أي: معاذ اللّه أن يجعل لها أجراً يكون بإزاء الوطيء حتى لايأخذ منه الارش، بل الوطيء مباح له والارش لازم، ويُفهم من بعض الأخبار أنه كان مذهب بعض العامّة عدم الردّ والارش[٢] .

٢٣٧٦٦ـ من لايحضره الفقيه: روى محمد بن ميسّر، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: كان علي (عليه السّلام) لايردّ الجارية بعيب اذا وُطئت، ولكن يرجع بقيمة العيب، وكان علي (عليه السّلام) يقول: معاذ اللّه أن أجعل لها أجراً[٣] .

٢٣٧٦٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السّلام) في رجل اشترى جارية فوطئها ثم وجد فيها عيباً.

قال: تُقوّم وهي صحيحة وتقوّم وبها[٤] الداء، ثم يَردُّ البائع على المبتاع فضل مابين الصحة والداء[٥] .

١ـ التهذيب: ج٧ ص٦١ ح٢٦٤

٢ـ ملاذ الاخيار: ج١١ ص٩.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢١ ح٣٨٢٢.

٤ـ في التهذيب: وفيها.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢١٤ ح٤.

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[١].

٢٣٧٦٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل اشترى جارية فوقع عليها.

قال: ان وجد فيها[٢] عيباً فليس له أن يردّها، ولكن يردّ عليه بقيمة[٣] مانقصها العيب.

قال: قلت: هذا قول علي (عليه السّلام)؟

قال: نعم[٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى مثله[٥].

٢٣٧٦٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: قال علي بن الحسين (عليهما السّلام): كان القضاء الاوّل في الرجل إذا اشترى الأَمَة فوطئها ثم ظهر على عيب، انّ البيع لازم وله ارش العيب[٦].

قرب الاسناد: محمد بن عيسى والحسن بن ظريف وعلي بن اسماعيل كلهم، عن حمّاد بن عيسى قال... وذكر نحوه[٧].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٦١ ح٢٦٥.

٢ـ في التهذيب: بها.

٣ـ في التهذيب: بقدر.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢١٤ ح٥.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٦١ ح٢٦٢.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٦١ ح٢٦٣.

٧ـ قرب الاسناد: ص١٦ ح٥٢ الطبعة الحديثة.

٢٣٧٧٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن ابان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: ايّما رجل اشترى جارية فوقع عليها فوجد بها عيباً لم يردّها وردّ البائع عليه قيمة العيب[١].

٢٣٧٧١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن رفاعة النخّاس قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) فقلت: ساومت[٢] رجلاً بجارية له فباعنيها بحكمي فقبضتها منه على ذلك، ثم بعثت اليه بألف درهم وقلت له: هذه الألف حكمي عليك[٣]، فأبى ان يقبلها منّي وقد كنت مَستُها قبل أن ابعث اليه بألف درهم[٤]؟

قال: فقال: ارى ان تقوّم الجارية بقيمة عادلة[٥]، فان كان ثمنها[٦] اكثر مما بعثت اليه كان عليك ان تردّ اليه ما نقص من القيمة، وان كانت[٧] قيمتها اقل مما بعثت به اليه فهو له.

قال: فقلت[٨]: أرأيت إن أصبتُ بها عيباً بعدما مَسْتُها؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص٦٠ ح٢٦٠.

٢ـ المساومة: المجاذبة بين البائع والمشتري على السلعة وفصل ثمنها (مجمع البحرين).

٣ـ في التهذيب: فقلت: هذه الالف درهم حكمي عليك.

٤ـ في التهذيب: الالف درهم.

٥ـ في التهذيب: قيمة عادلة.

٦ـ في التهذيب: قيمتها.

٧ـ في التهذيب: وان كان.

٨ـ في التهذيب: قلت.

قال: ليس لك ان تردّها ولك أن تأخذ قيمة ما بين الصَّحة والعيب[١].

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن رفاعة النخّاس قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) قلت: ساومت رجلا بجارية فباعنيها... وذكر مثله[٢].

٢٣٧٧٢ـ من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن رفاعة النخّاس قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): ساومت رجلاً بجارية فباعنيها بحكمي، فقبضتها على ذلك ثمّ بعثت اليه بألف درهم، وقلت له: هذه ألف درهم على حكمي عليك فأبى أن يقبلها منّي وقد كنت مسستها قبل أن أبعث إليه بالثمن.

فقال: أرى أن تقوّم الجارية قيمة عادلة فان كان ثمنها أكثر ممّا بعثت به اليه كان عليك أن تردّ عليه ما نقص من القيمة، وان كان ثمنها أقلّ ممّا بعثت به اليه فهو له.

قلت: جعلت فداك فان وجدت بها عيباً بعدما مسستها؟

قال: ليس لك أن تردّها ولك أن تأخذ قيمة ما بين الصحة والعيب منه[٣].

٢٣٧٧٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عمّن حدثه، عن زرعة بن محمد، عن سماعة قال: سألت أبا عبدالله (عليه

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٩ ح٤.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٦٩ ح٢٩٧.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٣٠ ح٣٨٥١.

السّلام) عن رجل باع جارية على أنّها بكر فلم يجدها على ذلك[١]؟

قال: لاتُرد[٢] عليه ولايوجب[٣] عليه شيء، انّه[٤] يكون يذهب في حال مرض أو أمر يصيبها[٥].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن الحسين، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن رجل... وذكر مثله[٦].

الاستبصار: أحمد بن محمد، عن الحسين، عن الحسن، عن زرعة مثل التهذيب[٧].

أقول: قال الفقهاء: إنّ الثيبوبة ليست عيباً في الإماء، ولهذا لايحقّ للمشتري الردّ، نعم له الأرش ـ وهو الفرق بين الجارية البكر والثيِّب ـ اذا كان قد اشترط ذلك.

١ـ في الاستبصار: يجدها كذلك.

٢ـ في الاستبصار: لايرد.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: ولايجب.

٤ـ في التهذيب: لانه.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢١٥ ح١١.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٦٥ ح٢٧٩.

٧ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٢ ح٢٧٧.

أبواب أحكام العقود

باب (١)

النهي عن سلف وبيع وبَيعين في بيع وغيرهما

٢٣٧٧٤ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن اسباط، عن سليمان بن صالح، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: نهى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) عن سلف وبيع، وعن بيعين في بيع، وعن بيع ما ليس عندك، وعن ربح مالم يضمن[1].

٢٣٧٧٥ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: بعث رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) رجلاً من أصحابه والياً فقال له: انّي بعثتك الى أهل اللّه ـ يعني أهل مكة ـ فأنهاهم[2] عن بيع ما لم يقبض، وعن

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٠ ح١٠٠٥.

٢ـ في المصدر: فانهاهم. وما أثبتناه من الوافي: ج١٨ ص٧٠٧.

شرطين في بيع وعن ربح ما لم يُضْمَن[١].

أقول: التعبير عن أهل مكة بـ «أهل الله» لعلَّه بحذف المضاف كأن يكون: أهل حَرم الله، أو: أهل بيت الله، وما شابه ذلك. والله العالِم.

٢٣٧٧٦ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) انّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) نهى عن شرطين في بيع واحد[٢].

باب (٢)
حكم من باع نقداً ونسيئة

٢٣٧٧٧ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن البرقي، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) قضى في رجل باع بيعاً واشترط شرطين بالنقد كذا وبالنسيئة كذا فأخذ المتاع على ذلك الشرط فقال: هو بأقلِّ الثَّمَنين وأبعد الأجَلين يقول: ليس له إلاّ أقل النقدين الى الأَجَل الذي أجّله بنسيئة[٣].

باب (٣)
حكم بيع الطعام بدراهم الى اَجَل

٢٣٧٧٨ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣١ ح١٠٠٦.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٢ ح٦٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣١٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٥٣ ح٢٣٠.

سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن يعقوب بن شعيب، وعبيد بن زرارة قالا: سألنا أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل باع طعاماً بدراهم إلى أجل فلمّا بلغ ذلك الأجل[١] تقاضاه، فقال: ليس عندي دراهم خذ منّي طعاماً؟

قال: لابأس به إنّما له دراهم[٢] يأخذ بها ما شاء[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: روى أبان، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل باع طعاماً بدراهم فلما بلغ... وذكر مثله[٥].

٢٣٧٧٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن خالد بن الحجّاج قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل بعته طعاماً بتأخير الى أجل مسمّى فلمّا جاء الأجل أخذته بدراهمي[٦] فقال: ليس عندي دراهم ولكن عندي طعام فاشتره مني؟

فقال: لاتشتره منه فانّه لاخير فيه[٧].

أقول: قال الشيخ الطوسي (طاب ثراه): والنهي الذي في الخبر

١ـ في التهذيب والاستبصار: بلغ الاجل.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: دراهمه.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٨٦ ح٨.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣ ح١٣٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٧ ح٢٥٦.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٢ ح٣٩٤٤.

٦ـ أي طالبته بثمن مابعته.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣ ح١٣٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٦ ح٢٥٥.

يتوجّه الى من يأخذ الطعام أكثر ممّا كان قد أعطاه أوأقلّ فيؤدّي ذلك الى الربا وذلك لايجوز على حال.

٢٣٧٨٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم ابن محمد، عن عبدالصمد بن بشير قال: سأله محمد بن القاسم الحنّاط فقال: أصلحك اللّه أبيع الطعام من الرجل الى أجل [مسمّى] فاجيىء وقد تغيّر الطعام من سعره فيقول: ليس [لك] عندي دراهم؟

قال: خذ منه بسعر يومه.

فقال:[1] افهم أصلحك اللّه، انّه طعامي الذي اشتراه مني.

قال: لاتأخذ منه حتى يبيعه[2] ويعطيك.

قال: أرغَم اللّه أنفي، رَخَّصَ لي فرددتُ عليه فشدّد علي[3].

من لايحضره الفقيه: روي عن عبدالصمد بن بشير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سأله محمد بن القاسم الحنّاط فقال... وذكر مثله[4].

باب (٤)

حكم العينة في البيع والشراء

٢٣٧٨١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن

١ـ في الاستبصار والفقيه: قال.

٢ـ في الفقيه: يبيع.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥ ح١٤٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٧ ح٢٥٧.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠٧ ح٣٧٧٧.

عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن سوقة، عن الحسين بن المنذر، قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): يجيئني الرجل فيطلب العينة[١] فأشتري له المتاع مرابحة ثم ابيعه ايّاه ثم أشتريه منه مكاني؟

قال: فقال: إذا كان بالخيار[٢] ان شاء باع وان شاء لم يبع وكنت انت أيضاً بالخيار[٣] ان شئت اشتريت وان شئت لم تشتر فلابأس.

قال: قلت: فإنَّ أهل المسجد[٤] يزعمون انّ هذا فاسد ويقولون: ان جاء به بعد أشهر[٥] صلح؟

فقال: انَّ[٦] هذا تقديم وتأخير فلابأس [به][٧].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن سوقة، عن الحسين بن المنذر قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) فقلت: يجيئني الرجل يطلب العينة فاشتري المتاع من أجله ثم أبيعه

١ـ العِينَة: السلف، وبيع العينة: أن يأتي الرجل رجلاً ليستقرضه فلايرغب المقرِض في الاقراض طمعاً في الفضل الذي لاينال بالقرض فيقول: ابيعك هذا الثوب باثني عشر درهماً الى اجل وقيمته عشرة، فيشتريه المستقرض باثني عشر درهماً فيبيعه في المجلس بثمن حالٍ بعشرة، فيستفيد المقرض درهمين بمقابلة الاجَل ويسمّى عينة لان المقرض اعرض من القرض الى بيع العين (أقرب الموارد).

٢ـ في التهذيب: اذا كان له الخيار.

٣ـ في التهذيب: أنت الخيار.

٤ـ في مرآة العقول ج١٩ ص٢٢٣: «.. المراد بأهل المسجد: فقهاء المدينة ـ فقهاء العامّة ـ الذين كانوا يجلسون في المسجد للتعليم والإفتاء وإضلال الناس.»

٥ـ في التهذيب: بعد أربعة أشهر.

٦ـ في التهذيب: قال: فقال: انّما.

٧ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٢ ح١.

ايّاه. . . وذكر مثله[1].

٢٣٧٨٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن علي، عن العباس بن عامر، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: لاتقبض ممّا تعيّن، يقول لا تعيّنه ثم تقبضه ممّا لك عليه؟![2].

أقول: النهي متعلِّق بالعينة والقبض معاً، ولهذا إنْ عيَّنه غيره فلامانع مِن أخذه.

قال الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في الاستبصار: (. . فهذا الخبر محمول على ضربٍ من الكراهة، ووجه الكراهة فيه أن ما يعيّنه ثانياً يُكره له أن يشتريه منه فيُحتسب له من العينة الأوَّلة، بل ينبغي له أن يتركه حتى يبيعه على غيره ثم يقضي دَينه منه، وليس ذلك بمحظور. .).

٢٣٧٨٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)، انّه سُئل عن القوم يبتاعون بالعينة فاذا اتَّفقوا أدخلوا بينهم بيعاً؟

قال: ولم ذلك؟

قال: يكرهون الحرام.

قال: من أراد الحلال فلابأس [به]، ولو أنّ رجلاً واطأ[3] امرأة

١ـ التهذيب ج٧ ص٥١ ح٢٢٣.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٥٣ ح٢٢٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٠ ح٢٦٩.

٣ـ واطاه على الامر: ساهمه ووافقه (أقرب الموارد).

على فجور حتى اتّفقا، ثم بدا لهما فتناكحا نكاحاً صحيحاً، كان ذلك جائزاً[١].

باب (٥)
حكم بيع العِينة مع التأخير

٢٣٧٨٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل رجلٌ له مال على رجل من قِبَل عينة عيّنها إيّاه فلمّا حلّ عليه المال لم يكن عنده ما يعطيه فأراد أن يقلّب عليه ويربح أيبيعه لؤلؤاً وغير ذلك ما يسوي مائة درهم بألف درهم ويؤخّره؟

قال: لابأس بذلك قد فعل ذلك أبي (رضي اللّه عنه) وأمرني أن أفعل ذلك في شيء كان عليه[٢].

٢٣٧٨٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبدالملك بن عتبة قال: سألته عن الرجل اريد[٣] أن أعينه المال ويكون[٤] لي عليه مال قبل ذلك فيطلب مني مالاً أزيده على مالي الذي لي عليه أيستقيم أن أزيده مالاً وأبيعه لؤلؤة تساوي[٥] مائة درهم بألف درهم فأقول [له]: أبيعك هذه اللؤلؤة بألف درهم على أن

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٦٢ ح١٧٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣١٤.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٣١٦ ح٤٩.
٣ـ في التهذيب: يريد.
٤ـ في التهذيب: أو يكون.
٥ـ في التهذيب: تسوي.

أؤخرك بثمنها وبمالي عليك كذا وكذا شهراً؟

قال: لابأس[١].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٢].

باب (٦)
حكم البيع والشراء لما لايَسْوى

٢٣٧٨٦ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع، عن صالح ابن عقبة، عن يونس الشيباني قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يبيع البيع والبائع يعلم انّه لايسوى والمشتري يعلم انّه لايسوى إلا انّه يعلم انّه سيرجع فيه فيشتريه منه؟

قال: فقال: يايونس انّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) قال لجابر بن عبدالله: كيف أنت إذا ظهر الجور وأورثتم الذُلّ؟

قال: فقال له جابر: لا أُبقيتُ الى ذلك الزمان، ومتى يكون ذلك بأبي انت وامي؟

قال: إذا ظهر الرّبا.

يايونس وهذا الرّبا، وان لم تشتره منه ردّه عليك؟

قال: قلت: نعم.

قال: فقال: لاتقربنَّه فلاتقربنَّه[٣].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٦ ح١٢.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٥٢ ح٢٢٦.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٩ ح٨٢.

باب (٧)
حكم جَعْل الشرط في البيع والشراء

٢٣٧٨٧ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن اسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن معاوية بن عمّار قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يشتري الجراب[١] الهَروي والقَوهي فيشتري الرجل منه عشرة أثواب فيشترط عليه خياره[٢] كلّ ثوب بربح خمسة أو أقل أو أكثر؟

فقال: ما أُحبُّ هذا البيع أرأيت ان لم يجد خياراً غير خمسة أثواب ووجد البقيّة سواء.

قال لهُ اسماعيل ابنه: انّهم قد اشترطوا عليه أن يأخذ منهم عشرة. ـ فردّد عليه مراراً ـ.

فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): انّما اشترط عليه أن يأخذ خيارها، أرأيت ان لم يكن الاّ خمسة أثواب ووجد البقيّة سواء؟! وقال: ما أحبُّ هذا. وكرهه لموضع الغبن[٣].

٢٣٧٨٨ـ من لايحضره الفقيه: روى ابن مسكان، عن عيسى بن أبي منصور، قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام): عن القوم

١ـ الجِراب: وعاءمن اهاب الشاة ونحوه(أقرب الموارد).

٢ـ أي يشترط المشتري على البايع أن ياخذ جياده وأحسنه.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٩٦ ح٦.

يشترون الجراب الهروي أو الكروي أو المروزي[١]، أو القوهي[٢] فيشتري الرجل منهم عشرة أثواب يشترط[٣] عليه خياره كل ثوب خمسة[٤] دراهم أو أقل أو أكثر؟

فقال: ما أُحبُّ هذا البيع، أرأيت ان لم يجد[٥] فيه خياراً غير خمسة أثواب ووجد[٦] بقيّته سواء؟

فقال له اسماعيل ابنه: انّهم قد اشترطوا عليه أن يأخذ[٧] منه عشرة أثواب . ـ فردّد[٨] عليه مراراً ـ .

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): [انّما اشترط عليهم أن يأخذ خيارها، أرأيت ان لم يجد الاّ خمسة ووجد][٩] بقيته سواء؟ ثم قال: ما أحبُّ هذا البيع[١٠].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن عيسى بن أبي منصور مثله[١١].

١ـ في التهذيب: الهروي أو المروزي. ومَرْو: بلدة من بلاد خراسان والنسبة اليها «مَرْوَزِيّ». (مجمع البحرين). وهراة: مدينة في افغانستان والنسبة اليها «هروي».

٢ـ القوهاء: كُوَرٌ ـ أي مُدُن ونواحي ـ بين نيسابور وهراة (مجمع البحرين).

٣ـ في التهذيب: ويشترط.

٤ـ في التهذيب: كل ثوب بربح خمسة.

٥ـ في التهذيب: لم تجد.

٦ـ في التهذيب: ووجدت.

٧ـ في التهذيب: أن يأخذوا.

٨ـ في التهذيب: فردّ.

٩ـ ما بين المعقوفتين ليس في التهذيب.

١٠ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٥ ح٣٧٩٨.

١١ـ التهذيب: ج٧ ص٥٧ ح٢٤٦.

باب (٨)
حكم شراء الأمتعة جملة وبيعها متفرّقة مع الرّبح

٢٣٧٨٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان وفضالة، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما(عليهما السّلام) في الرجل يشتري المتاع جميعاً بثمن ثم يقوّم كلَّ ثوب بما يسوى حتى يقع على رأس ماله أيبيعه[١] مرابحة ثوباً ثوباً؟

قال: لا.. حتى يبيِّن له [انّه] انّما قوّمه.

[قال: وسألته عن الرجل يشتري المتاع جميعاً أيبيعه مرابحة ثوباً ثوباً؟

قال: لا.. حتى يبيِّن له انّما قوّمه][٢و٣].

من لايحضره الفقيه: روى العلاء مثله[٤].

٢٣٧٩٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) انه سُئل عن الرجل يشتري المتاع الكثير ثم يقوّم كلّ ثوب منهُ بقيمة ما اشتراه، هل لهُ أن يبيعه مرابحة بتلك القيمة؟

قال: لا الاّ ان يبيّن للمشتري انهُ قوّمه[٥].

٢٣٧٩١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد

١ـ في الفقيه: يبيعه.

٢ـ مابين المعقوفتين ليس في الفقيه.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٥٥ ح٢٣٩.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٦ ح٣٨٠١.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩ ح١٢٦ . منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣١٩.

وفضالة، عن موسى بن بكر، عن علي بن سعيد قال: سُئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل يبتاع ثوباً فيطلب منه مرابحة، ترى ببيع المرابحة بأساًإذا صدق في المرابحة وسمّى ربحاً دانقين أو نصف درهم؟

فقال: لابأس.

وسُئل عن رجل ابتاع متاعاً جماعة[1] فيطلب منه مرابحة من أجل اني ابتعته[2] جماعة، فيقولون كيف قوّمت؟ فيقول: قومت هذا بكذا وهذا بكذا.

قال: لابأس به.

قلت: فانهم يزيدونه على ما قوّم.

قال: إلاّ ان يزيدوه على ما قوّم[3].

٢٣٧٩٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن علي بن اسباط، عن اسباط بن سالم قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): انّا نشتري العدل فيه مائة ثوب [خيار وشِرار، دستشمار][4] فيجيئنا الرجل فيأخذ من العدل تسعين[5] ثوباً بربح درهم درهم فينبغي

١ـ الجماعة: عدد كل شيء وكثرته (لسان العرب).

٢ـ لعلّ قوله «اني ابتعته» محرّف «انه ابتاعه».

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٥٥ ح٢٣٨. وفي كتاب النجعة في شرح اللُّمعة ـ للشيخ محمد تقي الشوشتري ـ قال: لعل قوله: «يزيدونه» من الزيادة محرّف «يريدونه» من الارادة، وكذا في جواب الامام (عليه السّلام).

٤ـ مابين المعقوفتين ليس في التهذيب. ودستشمار: فارسيَّة ومعناها: مايُعدُّ باليد، والمعنى أنه يعدُّ الجيّد والرديء معاً بيده.

٥ـ في التهذيب: سبعين.

لنا أن نبيع الباقي على مثل مابعنا؟

فقال: [١] لا إلاّ أن يشتري الثوب وحده[٢].

التهذيب: سهل بن زياد مثله[٣].

أقول: قال الفيض الكاشاني (رحمه اللّه): وانّما لايجوز المرابحة فيه لابهام رأس المال.

باب (٩)

حكم شراء المتاع بنَظِرة وبيعه مرابحة

٢٣٧٩٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن ايوب بن راشد، عن ميسّر بيّاع الزّطي قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): انّا نشتري المتاع بنظرة فيجيء[٤] الرجل فيقول: بِكَمْ تقوّم[٥] عليك؟ فأقول بكذا[٦] وكذا فابيعه بربح؟

فقال: [٧] اذا بعته مرابحة كان له من النظرة مثل مالك.

قال: فاسترجعت وقلت: هلكنا.

فقال: مِمّ[٨]!؟

١ـ في التهذيب: قال.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٩٩ ح٨.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٥٨ ح٢٥١.

٤ـ في التهذيب: نظرة فيجيئني.

٥ـ في التهذيب: يقوّم.

٦ـ في الفقيه: فأقول: تقوّم بكذا.

٧ـ في الفقيه: قال.

٨ـ في التهذيب والفقيه: مما.

فقلت:[١] ما في الأرض ثوب [الاّ ابيعهُ مرابحة يشتري[٢] منّي ولو وضعت من رأس المال حتى أقول][٣] بكذا وكذا[٤].

قال: فلمّا رأى ماشقَّ عليّ قال: أفلا افتح لك باباً يكون لك فيه فرج [منه]؟

[قلت: بلى، قال:] قل: قام عليّ بكذا وكذا وأبيعك بزيادة كذا[٥] وكذا ولاتقل بربح[٦].

من لايحضره الفقيه: روي عن ميسّر بياع الزّطي مثله[٧].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان مثله[٨].

٢٣٧٩٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) انه قال: من اشترى متاعاً بنظرة فليس لهُ ان يبيعهُ مرابحة الاّ ان يبيّن، فان كتم بَطَل البيع الاّ أن يرضى المشتري أو يكون لهُ من النظرة مثل ما للبائع[٩].

٢٣٧٩٥ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، ومحمد بن

١ـ في التهذيب: قلت. وفي الفقيه: قلت: لانَّ.

٢ـ في الفقيه: ثوباً أبيعه مرابحة فيشتري.

٣ـ مابين المعقوفتين ليس في التهذيب.

٤ـ في التهذيب: يقوّم بكذا وكذا. وفي الفقيه: تقوّم بكذا وكذا.

٥ـ في الفقيه: وأبيعك بكذا.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٩٨ ح٧.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٣ ح٣٧٩٤.

٨ـ التهذيب: ج٧ ص٥٦ ح٢٤٥.

٩ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩ ح١٢٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣١٩.

اسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل[١] يشتري المتاع الى أجل.

قال:[٢] ليس له أن يبيعه مرابحة إلاّ الى الأجل الذي اشتراه اليه، وان باعه مرابحة فلم[٣] يخبره كان للذي اشتراه من الأجل مثل ذلك[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير مثله[٥].

٢٣٧٩٦ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن أبي محمد الوابشي قال: سمعت رجلاً يسأل أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل اشترى من رجل متاعاً بتأخير الى سنة ثم باعه من رجل آخر مرابحة أله أن يأخذ منه ثمنه حالا والربح؟

قال: ليس عليه إلاّ مثل الذي اشترى، ان كان نقد[٦] شيئاً فله مثل ما نقد، وان لم يكن نقد شيئاً آخر فالمال عليه الى الأجل الذي اشتراه اليه.

قلت له: فان كان الذي اشتراه منه ليس بملي مثله؟

قال: فليستوثق من حقّه الى الأجل الذي اشتراه[٧].

١ـ في التهذيب: الرجل.

٢ـ في التهذيب: فقال.

٣ـ في التهذيب: ولم.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٨ ح٣.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٧ ح٢٠٣.

٦ـ النَقْد: خلاف النسيئة، ونقد لفلان الثمن: أعطاه اياه نقداً معجّلاً(أقرب الموارد).

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٥٩ ح٢٥٤.

باب (١٠)
حكم من اشترى طعاماً فتغيّر سعره

٢٣٧٩٧ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل ابتاع من رجل طعاماً بدراهم فأخذ نصفه وترك نصفه ثم جاء بعد ذلك وقد ارتفع الطعام أو نقص؟

قال: ان كان يوم ابتاعه ساعَرَه أنّ له كذا وكذا فانّما له سعره، وان كان انّما أخذ بعضاً وترك بعضاً ولم يُسمِّ سعراً فانّما له سعر يومه الذي يأخذ فيه ما كان[1].

المقنع: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن رجل ابتاع من رجل... وذكر نحوه. وزاد: وان اشترى رجل طعاماً فتغيّر سعره قبل أن يقبضه فانّ له السعر الذي اشتراه به[2].

٢٣٧٩٨ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل اشترى طعاماً، كُلَّ كُرٍّ بشيء معلوم، فارتفع الطعام أو نقص[3] وقد اكتال بعضه فأبى صاحب الطعام أن يسلّم له ما بقي وقال: انّما لك ما قبضت؟

١ـ الكافي: ج٥ ص١٨١ ح١ ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤ ح١٤٢.

٢ـ المقنع: ص١٢٣.

٣ـ في التهذيب: وارتفع أو نقص.

فقال: [١] ان كان يوم اشتراه ساعَرَه على أنّه له فله ما بقي، وان كان انّما اشتراه، ولم يشترط ذلك فانّ له بقدر مانقد[٢].

٢٣٧٩٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار، عن أبي العطارد قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): اشتري طعاماً[٣] فيتغيّر سعره قبل أن أقبضه[٤]؟

قال: إنّي لأحبّ أن تفي[٥] له، كما انّه ان كان[٦] فيه فضل أخذته[٧و٨].

من لايحضره الفقيه: روى اسحاق بن عمّار مثله[٩].

باب (١١)
حكم بيع الثوب قبل القبض

٢٣٨٠٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن قوم

١ـ في التهذيب: قال.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٨١ ح٢ ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤ ح١٤٣.

٣ـ في الفقيه: رجل يشتري الطعام.

٤ـ في الفقيه: يقبضه.

٥ـ في الفقيه: يفي.

٦ـ في الفقيه: انه لو كان.

٧ـ في الفقيه: أخذه.

٨ـ التهذيب: ج٧ ص٣٩ ح١٦٥.

٩ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠٧ ح٣٧٧٥.

اشتروا بزّاً[١] فاشتركوا فيه جميعاً ولم يقسِّموه[٢] أيصلح لاحد منهم بيع بزّه قبل أن يقبضه؟

قال: لابأس به، وقال: انّ هذا ليس بمنزلة الطعام لأنّ الطعام يُكال[٣].

من لايحضره الفقيه: روى ابن مسكان مثله[٤].

باب (١٢)

حكم بيع المكيل والموزون قبل القبض

٢٣٨٠١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن منصور ابن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا اشتريت متاعاً فيه كيل أو وزن فلاتبعه حتى تقبضه إلاّ أن توليه فان لم يكن فيه كيل أو وزن[٥] فبعه[٦].

من لايحضره الفقيه: روى منصور بن حازم مثله ـ ثم زاد: (يعني انّهُ يوكّل المشتري بقبضه)[٧و٨].

١ـ البزّ: نوع من الثياب. (أقرب الموارد).

٢ـ في الفقيه: يقتسموه.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٥٥ ح٢٤٠.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٧ ح٣٨٠٥.

٥ـ في الفقيه: كيل ولا وزن.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥ ح١٤٧.

٧ـ ما بين القوسين الظاهر من كلام المؤلف.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠٦ ح٣٧٧٢.

٢٣٨٠٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال في الرجل يبتاع الطعام ثم يبيعهُ قبل ان يكال[١].

قال: لايصلح له ذلك[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان وفضالة بن أيوب، عن أبان جميعاً، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: . . . وذكر مثله[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله وأبي صالح، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثل ذلك وقال: لاتبعه حتى تكيله[٤].

٢٣٨٠٣ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل عليه كرٌّ من طعام[٥] فاشترى كراً من رجل [آخر] فقال للرجل: انطلق فاستوف كرّك[٦]؟ قال: لابأس به[٧].

١ـ في التهذيب: يكتاله.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٧٨ ح٢.

٣ و٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦ ح١٤٩ و١٥٠.

٥ـ الكُرُّ: مكيال للعراق قديماً وهو يساوي: ٢١٠٠ كيلوغرام تقريباً.

٦ـ في الفقيه: حقك.

٧ـ الكافي: ج٥ ص١٧٩ ح٥.

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد وفضالة، عن أبان مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألتهُ عن رجل... وذكر مثله[٢].

٢٣٨٠٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل اشترى طعاماً ثم باعه قبل ان يكيله؟

قال: لايعجبني أن يبيع كيلاً أو وزناً قبل أن يكيله أو يزنه، إلاّ أن يوليه كما اشتراه، فلابأس أن يوليه كما اشتراه إذا لم يربح فيه أو يضع، وما كان من شيء عنده ليس بكيل ولا وزن فلابأس أن يبيعه قبل أن يقبضه[٣].

أقول: قوله (عليه السّلام): «إلاّ أن يوليه..» معناه: أن يبيعه بنفس الثَمن الذي اشتراه، فهذا يُسمّى: بيع التولية.

٢٣٨٠٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن ابان، عن منصور قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل اشترى بيعاً ليس فيه كيل ولا وزن أله أن يبيعه مرابحة قبل أن يقبضه ويأخذ ربحه؟

فقال:[٤] لابأس بذلك ما لم يكن [فيه] كيل ولاوزن فان هو قبضه

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧ ح١٥٦.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠٦ ح٣٧٧٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧ ح١٥٤.

٤ـ في الفقيه: قال.

فهو أبرأ لنفسه[١].

من لايحضره الفقيه: روى أبان، عن منصور مثله[٢].

٢٣٨٠٦ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن مسكان، عن ابن حجّاج الكرخي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): اشتري الطعام[٣] الى اجل مسمّى فيطلبه التجار [مني] بعد ما اشتريته قبل ان أقبضه؟

قال: لابأس ان تبيع الى أجل كما اشتريت[٤]، وليس لك ان تدفع قبل ان تقبض[٥].

قلت: فاذا قبضته ـ جُعلتُ فداك ـ فلي أن ادفعه بكيله؟

قال: لابأس بذلك إذا رضوا.

وقال [عليه السّلام]: كلُّ طعام اشتريتَه في[٦] بيدر أو طسوج[٧] فأتى اللّه (عزّوجلّ) عليه فليس للمشتري إلاّ رأس ماله، ومن[٨] اشترى من طعام موصوف ولم يُسَمّ فيه قرية ولاموضعاً فعلى صاحبه أن

١ـ التهذيب: ج٧ ص٥٦ ح٢٤١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٧ ح٣٨٠٤.

٣ـ في الفقيه: طعاماً.

٤ـ في الفقيه: اشتريته.

٥ـ في الفقيه: أن تدفع أو تقبض.

٦ـ في الفقيه: من.

٧ـ البَيْدر: الموضع الذي يُداس فيه الطعام. والطسوج: الناحية كالقرية ونحوها. (اقرب الموارد).

٨ـ في الفقيه: وما.

يؤدّيه[١].

من لايحضره الفقيه: روي عن خالد بن حجّاج الكرخي مثله، ثم زاد: قال: وقلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): اشتري الطعام من الرجل ثم أبيعه من رجل آخر قبل أن أكتالهُ فأقول: ابعث وكيلك حتى يشهد كيله اذا قبضته؟

قال: لابأس[٢].

٢٣٨٠٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يبيع البيع قبل ان يقبضه؟

فقال: ما لم يكن كيل أو وزن فلاتبعه حتى تكيله أو تزنه إلاّ أن يوليه الذي قام عليه[٣].

٢٣٨٠٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن الرجل يبيع الطعام أو الثمرة وقد كان اشتراها ولم يقبضها؟

قال: لا، حتى يقبضها إلاّ أن يكون معه قوم يشاركهم فيخرجه بعضهم من نصيبه من شركته بربح أو يوليه بعضهم فلابأس[٤].

٢٣٨٠٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٩ ح١٦٤.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠٩ ح٣٧٨٠.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥ ح١٤٦.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦ ح١٥٢.

في الرجل يشتري الطعام ثم يبيعه قبل ان يقبضه.

قال: لابأس، ويوكل الرجل المشتري منه بقبضه وكيله؟

قال: لابأس [بذلك][١].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٢].

باب (١٣)

حكم فضول المكائيل والموازين

٢٣٨١٠ـ الكافي: محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن فضول الكيل والموازين؟

فقال: إذا لم يكن تعدّياً[٣] فلابأس[٤].

من لايحضره الفقيه: روي عن عبدالرحمن بن الحجّاج مثله[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن اسماعيل مثله[٦].

أقول: قوله (عليه السّلام): «اذا لم يكن تعدّياً..» الظاهر أن معناه: ما لم يتعدَّ حدَّ المسامحة.

١ـ الكافي: ج٥ ص١٧٩ ح٣.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦ ح١٥١.

٣ـ في الفقيه: تعدّى.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٨٢ ح٢. والفضول: جمع الفضل وهي الزيادة (أقرب الموارد).

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٠ ح٣٧٨٣.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٤٠ ح١٦٧.

قال الشهيد الأوّل في كتاب الدروس: (لو ظَهَر في المبيع أو الثَمن زيادة تتفاوت بها المكائيل أو الموازين فهي مباحة والاّ فهي امانة)[١].

وقال السيد الطباطبائي (رحمه اللّه): (ولو كانت الزيادة معتادة ممّا يتفاوت به الموازين ويتسامح بها عادةً لم يجب اعادته اجماعاً ظاهراً ...)[٢].

٢٣٨١١ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن اسحاق المدائني قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن القوم يدخلون السفينة يشترون الطعام فيتساومون بها ثم يشتري[٣] رجل منهم فيتساءلونه فيعطيهم[٤] ما يريدون من الطعام فيكون صاحب الطعام هو الذي يدفعه اليهم ويقبض الثمن؟

قال: لابأس، ما أراهم إلاّ وقد شركوه.

فقلت:[٥] إن صاحب[٦] الطعام يدعو كيّالاً[٧] فيكيله لنا ولنا اجراء

١ـ الدروس الشرعية: ج٣ ص٢١٣.

٢ـ رياض المسائل: ج٨ ص٤٥٩.

٣ـ في التهذيب: فيستلمونها ثم يشتريها، وفي الفقيه: فيساومون منه ثم يشتريه.

٤ـ في التهذيب: فيسألونه أن يعطيهم، وفي الفقيه: فيسألونه فيعطيهم.

٥ـ في التهذيب: قد شركوه قلت، وفي الفقيه: وقد شاركوه، فقلت.

٦ـ في التهذيب: ان جاء صاحب.

٧ـ في الفقيه: الكيّال.

فيعيّرونه[١] فيزيد وينقص؟

قال: لابأس ما لم يكن شيء كثير غلط[٢].

من لايحضره الفقيه: روي عن ابن مسكان مثله[٣].

٢٣٨١٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن علي بن عطية قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) قلت:[٤] انّا نشتري الطعام من السفن ثم نكيله فيزيد؟

فقال لي:[٥] وربّما نقص عليكم؟

قلت: نعم.

قال: فاذا نقص يردُّون عليكم؟

قلت: لا.

قال: لابأس[٦].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٧].

من لايحضره الفقيه: روى ابن أبي عمير، عن الحسن بن عطية

١ـ في التهذيب: ولنا آخر فيعيّره، وفي الفقيه: ولنا اجراء فيعتبرونه.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٨٠ ح٩ ـ التهذيب: ج٧ ص٣٨ ح١٦٠.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠٨ ح٣٧٧٩.

٤ـ في التهذيب: فقلت.

٥ـ في التهذيب: قال: فقال لي، وفي الفقيه: قال.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٨٢ ح١.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٣٩ ح١٦٦.

قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام). . . وذكر مثله[1].

٢٣٨١٣ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عليّ بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: إنّي أمرُّ على الرّجل فيعرض عليّ الطعام فيقول: قد أصبتَ طعاماً من حاجتك، فأقول له: أخرجه أربحك في الكرّ كذا وكذا، فإذا أخرجه نظرتُ إليه فإن كان من حاجتي أخذته وإن لم يكن من حاجتي تركته.

قال: هذه المراوضة لابأس بها.

قلت: فأقول له: أعزل منه خمسين كرّاً أو أقلّ أو أكثر بكيله فيزيد وينقص وأكثر ذلك ما يزيد، لمن هي؟

قال: هي لك.

ثم قال (عليه السّلام): إني بعثت معتّباً ـ أو سلاماً ـ فابتاع لنا طعاماً فزاد علينا بدينارين فقتنا به عيالنا بمكيال قد عرفناه.

فقلت له: قد عرفت صاحبه؟

قال: نعم فرددنا عليه.

فقلت: رحمك اللّه، تفتيني بأنّ الزيادة لي وأنت تردّها؟! قد علمتَ أنّ ذلك كان له.

قال: نعم إنّما ذلك غلط الناس لأنّ الّذي ابتعنا به إنّما كان ذلك

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١١ ح٣٧٨٦.

بثمانية دنانير[١] أو تسعة، ثمّ قال: ولكن أعد عليه الكيل[٢].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «أو سلاماً» الترديد من الراوي.

قوله (عليه السّلام): «فزاد علينا» أي زاد الطعام بمقدار يوازي دينارين من الثمن، ويحتمل أن يكون الفاء في قوله «فقتنا» للتفصيل والبيان، أي عرفنا الزيادة بهذا السبب، أو المعنى انّه بعد العلم بالزيادة قتنا قدر ما اشترينا ورددنا البقيّة.

وقوله: «فقلت له» كلام الامام (عليه السّلام) أي قلت لمعتّب أو لسلام، ويحتمل أن يكون من كلام الراوي، والضمير للامام (عليه السّلام).

وقوله (عليه السّلام): «لأنّ الذي» بيان أنّ ذلك لم يكن من تفاوت المكائيل، بل كان غلطاً، لانّ البيع كان بثمانية دنانير أو تسعة، والترديد من الراوي وفي هذا المقدار لايكون ما يوازي دينارين من فضول المكائيل والموازين.

قوله (عليه السّلام): «ولكن أعد عليه الكيل» أي لو وقع عليك مثل ذلك أعد عليه الكيل وردّ عليه الزائد)[٣].

١ـ في نسخة الكافي التي بأيدينا: دراهم. وما أثبتناه من الطبعة الحديثة.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٨٢ ح٣.

٣ـ مرآة العقول: ج١٩ ص١٨٦.

باب (١٤)
حكم الاختلاف في الثَّمن

٢٣٨١٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يبيع الشيء فيقول المشتري: هو بكذا وكذا. بأقلّ ما[١] قال البايع؟

قال: [قال] القول قول البايع مع يمينه إذا كان الشيء قائماً بعينه[٢].

التهذيب: سهل بن زياد مثله[٣].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن معاوية بن حكيم، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن رجل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): في الرجل... وذكر مثله[٥].

١ـ في التهذيب والفقيه: مما.
٢ـ الكافي: ج٥ ص١٧٤ ح١.
٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦ ح١٠٩.
٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٩ ح١٠٠١.
٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٩ ح٣٩٧٥.

باب (١٥)
حكم الزيادة اذا نادى المنادي

٢٣٨١٥ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن بعض أصحابنا، عن منصور بن العباس، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن الحسين[١] بن مياح، عن أمية بن عمرو، عن الشعيري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان أمير المؤمنين (عليه السّلام) يقول: إذا نادى المنادي فليس لك أن تزيد وانّما يحرّم [من] الزيادة النداء ويُحلّها السكوت[٢].

٢٣٨١٦ـ من لايحضره الفقيه: روى أمية بن عمرو، عن الشعيري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان أميرالمؤمنين (عليه السّلام) يقول: إذا نادى المنادي فليس لك أن تزيد، فاذا سكت فلك أن تزيد، وإنما تحرم الزيادة والنداء يسمع، ويحلُّها السكوت[٣].

أقول: قال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراهما): (.. يكره الزيادة في المبيع وقت ماينادي الدلاّل انه وصل الى دينار ـ مثلاً ـ، بل ينبغي أن يَدَعه حتى يسكت، فيقول: أنا أشتري بدينارين، ولايقول ذلك وقت ندائه.

وحَمَل الأصحاب الحرمةَ على الكراهة الشديدة لضعف

١ـ في التهذيب: الحسن.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٥ ح٨ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٧ ح٩٩٤.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧١ ح٣٩٧٩.

الخبر . . .)[١] .

باب (١٦)
حكم ما يبيعه الدّلال زائداً على ثمنه

٢٣٨١٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال في رجل قال لرجل: بع ثوبي [هذا] بعشرة دراهم فما فضُل فهو لك.

فقال:[٢] ليس به بأس[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلا بن رزين وحمّاد بن عيسى، عن حريز جميعاً، عن محمد بن مسلم مثله[٤].

٢٣٨١٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل يُعطى المتاع فيقال: ما ازددتَ على كذا وكذا فهو لك.

فقال: لابأس[٥].

٢٣٨١٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه

١ـ روضة المتقين: ج٧ ص٢٦٤.
٢ـ في التهذيب: قال.
٣ـ الكافي: ج٥ ص١٩٥ ح٢.
٤ـ التهذيب: ج٧ ص٥٣ ح٢٣١.
٥ـ التهذيب: ج٧ ص٥٤ ح٢٣٢.

سُئل عن الرجل يدفع اليه المتاع، فيقال له: بعْهُ، فما زدتَ على كذا وكذا فهو لك؟

قال: فلابأس له[١].

باب (١٧)
جواز أن يكون الربح بين المالك والدلاّل

٢٣٨٢٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يقول للرجل: ابتع لي[٢] متاعاً والربح بيني وبينك؟

فقال: لابأس[٣ و٤].

من لايحضره الفقيه: روى عاصم بن حميد مثله[٥].

باب (١٨)
جواز ضمان الدلاّل للمال

٢٣٨٢١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن يعقوب ابن شعيب قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يبيع للقوم بالأجر [و]عليه ضمان مالهم؟

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٥ ح٢١٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣١٥.

٢ـ في الفقيه: ابتاع لك.

٣ـ في الفقيه: قال: لابأس به.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٥٦ ح٢٤٤.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٣ ح٣٧٩٣.

فقال: [١] إذا طابت نفسه بذلك، انّما اكره من اجل انّي اخشى أن يغرموه[٢] اكثر مما يصيب عليهم، فاذا طابت نفسه فلابأس[٣].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن حسين بن هاشم وعلي بن رباط وصفوان بن يحيى، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل... وذكر مثله[٤].

باب (١٩)
جواز الجَعْل للدّلال

٢٣٨٢٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّ رجلاً سأله عن الرجل يأتيه، فيسألهُ ان يشتري لهُ الأرض أو الدار أو الغلام أو الدابّة، أو ما أشبه ذلك، ويجعل لهُ جعلاً؟

قال: فلابأس بذلك[٥].

باب (٢٠)
جواز أخذ السمسار الأجرة على البيع والشراء

٢٣٨٢٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وسهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن أبي ولاّد، عن أبي عبداللّه

١ـ في التهذيب ح٦٩٢: قال.

٢ـ في التهذيب ح٦٩٢: إنّما أخاف أن يغرموه.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢١ ح٩٦٥.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٧ ح٦٩٢.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٥ ح٢١١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣١٨.

(عليه السّلام) وغيره، عن أبي جعفر (عليه السّلام) قال: لابأس بأجر السمسار[١]، إنّما [هو] يشتري للناس يوماً بعد يوم بشيء مسمّى، إنّما هو بمنزلة الأجراء[٢و٣].

التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: ابن محبوب مثله[٤].

٢٣٨٢٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي ولاّد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)، وغيره، عن أبي جعفر (عليه السّلام) قالوا: قالا: لابأس بأجر السّمسار إنّما هو يشتري للنّاس يوماً بعد يوم بشيء معلوم [و]إنّما هو مثل الأجير[٥].

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)، وغيره، عن أبي جعفر (عليه السّلام) قال: لابأس بأجر السمسار والدلاّل انما هو... وذكر مثله[٦].

٢٣٨٢٥ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن السمسار يشتري

١ـ السمسار: المتوسِّط بين البائع والشاري، والساعي للواحد منهما في استجلاب الآخر وهو غير الدلاّل(أقرب الموارد).

٢ـ في الفقيه: انّما هو مثل الاجير.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٩٦ ح٤.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٥٧ ح٢٤٧ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٨ ح٣٨٠٨.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٥ ح٥.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٦ ح٦٨٧.

بالأجر فيدفع اليه الورق[١] ويشترط عليه انّك إن تأتي بما تشتري[٢] فما شئت [اخذته وما شئت][٣] تركته فيذهب فيشتري ثم يأتي بالمتاع[٤] فيقول: خذ ما رضيت ودع ما كرهت؟

قال:[٥] لابأس[٦].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان مثله[٧].

من لايحضره الفقيه: عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن السمسار... وذكر مثله[٨].

٢٣٨٢٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا من أصحاب الرقيق قال: اشتريت لأبي عبداللّه (عليه السّلام) جارية فناولني أربعة دنانير فأبيت فقال: لتأخذن، فأخذتها وقال:[٩] لاتأخذ من البائع[١٠].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[١١].

١ـ الوَرَق: الدراهم المضروبة (أقرب الموارد).

٢ـ في التهذيب: انّك تأتي بماتشتري. وفي الفقيه: انّك ماتشتري.

٣ـ مابين المعقوفتين من التهذيب والفقيه.

٤ـ في التهذيب: المبتاع.

٥ـ في الفقيه: فقال.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٩٦ ح٥.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٥٦ ح٢٤٣.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٨ ح٣٨٠٩.

٩ـ في التهذيب: فقال.

١٠ـ الكافي: ج٥ ص٢٨٥ ح٣.

١١ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٦ ح٦٨٩.

باب (٢١)
جواز أخْذ الأُجرة على نقل الاموال

٢٣٨٢٧ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن هارون بن خارجة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): أُدخِل المال بيت المال على أن آخذ من كلِّ ألفٍ ستة؟

قال: حساب الأجر للاجر[١].

باب (٢٢)
جواز اضافة أُجرة الحمل والمؤنة الى ثمن المبيع

٢٣٨٢٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه رخّص في أن يحمل أجرة القصّار والكريّ[٢] وما يلحق المتاع من مؤنة في ثمنه وبيعه مرابحة ـ يعني اذا بيّن ذلك ـ[٣].

باب (٢٣)
جواز بيع المرابحة

٢٣٨٢٩ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضّال،

١ـ التهذيب: ج٧ ص١١٤ ح٤٩٧.

٢ـ القصّار: الذي يغسل الثياب، وفي (مجمع البحرين): قصرت الثوب قصراً: بيَّضْتُه، والقصارة: الصناعة، والفاعل قصّار. والكريّ بمعنى المكاري وهو من يُكري دوابه (مجمع البحرين).

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩ ح١٢٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣١٦.

عن عبدالله بن بكير، عن بعض أصحابنا قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يبيع البيع بأكثر ممّا يشتري؟

قال: جائز[١].

٢٣٨٣٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انه قال: من اشترى ثوباً بدينار فنقد فيه دراهم فلهُ أن يبيعهُ مرابحة على ان شراءهُ دينار، وكذلك ان اشتراه بالدراهم فنقد فيه ديناراً فلهُ ان يبيعهُ مرابحةً على الدراهم التي اشتراه بها[٢].

٢٣٨٣١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه سئل عن الرجل يشتري الجارية فيقع عليها هل لهُ ان يبيعها مرابحة؟

قال: لابأس بذلك[٣].

٢٣٨٣٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل يحمل المتاع لاهل السوق وقد قوّموه[٤] عليه قيمة فيقولون[٥]: بع فما ازددت فلك؟

قال: لابأس بذلك ولكن لايبيعهم مرابحة[٦].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٨ ح١٠٣٩.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٠ ح١٢٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٢٢.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٠ ح١٢٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣١٥.

٤ـ في التهذيب والفقيه: قوّموا.

٥ـ في التهذيب: ويقولون.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٩٥ ح٣.

الصباح الكناني وعمر بن عيسى، عن سماعة جميعاً، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انه سئل عن الرجل يحمل... وذكر مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى أبو الصباح الكناني وسماعة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثل التهذيب[٢].

باب (٢٤)
جواز بيع ماليس عند البائع حالاً الى اَجَل

٢٣٨٣٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن اسحاق ابن عمّار، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يشتري الطعام من الرجل ليس عنده فيشتري[٣] منه حالا؟

قال: ليس به بأس[٤].

[قال:] قلت: إنّهم يفسدونه عندنا.

قال: وأي[٥] شيء يقولون في السلم؟

قلت: لايرون به[٦] بأساً يقولون هذا الى أجل، فاذا كان الى غير أجل وليس [هو] عند صاحبه فلايصلح.

١ـ التهذيب: ج٧ ص٥٤ ح٢٣٣.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٥ ح٣٧٩٩.

٣ـ في الفقيه: ويشتري.

٤ـ في الفقيه: قال: لاباس به.

٥ـ في الفقيه: فأي.

٦ـ في الفقيه: فيه.

فقال: إذا لم يكن اجل كان أجود[١].

ثم قال: لابأس بأن[٢] يشتري [الرجل] الطعام وليس هو عند صاحبه الى أجل، فقال: لايسمّي[٣] له اجلا إلا أن يكون بيعاً لايوجد مثل العنب والبطيخ وشبهه في غير زمانه فلاينبغي شراء ذلك حالا[٤].

من لايحضره الفقيه: سأل عبدالرحمن بن الحجّاج أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يشتري... وذكر مثله[٥].

٢٣٨٣٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): الرّجل يجيئني يطلب المتاع فأُقاوله على الرّبح ثمّ أشتريه فأبيعه منه؟

فقال: أليس إن شاء أخذ وإن شاء ترك؟

قلت: بلى.

قال: لابأس به.

قلت: فإنّ من عندنا يفسده؟

قال: ولِمَ؟

قلت: باع ما ليس عنده.

قال: فما يقول في السّلم قد باع صاحبه ما ليس عنده؟

١ـ في الفقيه: كان أحق به.

٢ـ في الفقيه: أن.

٣ـ في الفقيه: أجل وحالاً لايسمّى.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٩ ح٢١١.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٢ ح٤٠٢١.

قلت: بلى.

قال: فإنّما صلح من أجل أنّهم يسمّونه سلماً، إنّ أبي كان يقول: لابأس ببيع كلّ متاع كنت تجده في الوقت الّذي بعته فيه[١].

٢٣٨٣٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن معاوية بن عمّار قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يجيئني يطلب المتاع الحرير[٢] وليس عندي منه شيء فيقاولني[٣] وأقاوله في الربح والأجل حتى يجتمع[٤] على شيء ثم اذهب فاشتري له الحرير[٥] وأدعوه[٦] اليه؟

فقال: أرأيتَ إنْ وجد بيعاً هو أحَبُّ اليه ممّا عندك أيستطيع ان ينصرف اليه ويَدَعك؟ أو وجدت انت ذلك أتستطيع ان تنصرف عنه وتدعه؟

قلت: نعم.

قال: لابأس[٧].

التهذيب: الحسين بن سعيد مثله[٨].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٠ ح٤.

٢ـ في التهذيب: يطلب البيع الحرير. وفي الفقيه: يطلب بيع الحرير مني.

٣ـ في التهذيب: فيقاولني عليه.

٤ـ في التهذيب والفقيه: حتى نجتمع.

٥ـ في الفقيه: فاشتري له.

٦ـ في التهذيب: فادعوه.

٧ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٠ ح٥.

٨ـ التهذيب: ج٧ ص٥٠ ح٢١٩.

من لايحضره الفقيه: روى معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: يجيئني الرجل... وذكر مثله[١].

٢٣٨٣٦ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن منصور ابن حازم قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يريد أن يتعيّن من رجل عينة فيقول له الرجل: انا أبصر بحاجتي منك فأعطني حتى أشتري، فيأخذ الدراهم فيشتري حاجته، ثم يجيء بها الى الرجل الذي له المال فيدفعها اليه؟

فقال: أليس ان شاء اشترى وان شاء ترك وان شاء البائع باعه وان شاء لم يبع؟

قلت: نعم.

قال: لابأس[٢].

٢٣٨٣٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل طلب من رجل ثوباً بعينة فقال:[٣] ليس عندي وهذه دراهم فخذها فاشتر بها[٤] فأخذها واشترى[٥] ثوباً كما يريد ثم جاء به ليشتريه[٦] منه؟

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٢ ح٤٠١٩.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٥٢ ح٢٢٤.

٣ـ في التهذيب: قال.

٤ـ في التهذيب: فاشتر بها ثوباً.

٥ـ في التهذيب: فاشترى.

٦ـ في التهذيب: أيشتريه.

فقال: أليس ان ذهب الثوب فمن مال الذي أعطاه الدراهم؟

قلت[١]: بلى.

فقال: ان شاء اشترى وان شاء لم يشتره[٢]؟.

قال: فقال: لابأس به[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٤].

٢٣٨٣٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن يحيى بن الحجّاج قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل قال لي: اشتر لي هذا الثوب وهذه الدابَّة ويعيّنها وأربحك[٥] فيها كذا وكذا؟

قال: لابأس بذلك، قال: ليشتريها[٦] ولاتواجبه البيع قبل أن يستوجبها[٧] أو تشتريها[٨].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٩].

١ـ في التهذيب: فقلت.

٢ـ في التهذيب: لم يشتر. وقال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (.. والظاهر أنه سَقَط ـ بعد قوله: «لم يشتره» ـ: قلت: بلى..) ولعلّه من النسّاخ.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٣ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٥٢ ح٢٢٥.

٥ـ في التهذيب: بعينها أربحك.

٦ـ في التهذيب: قال: لابأس بذلك اشترها.

٧ـ في التهذيب: أن تستوجبها. وقوله (عليه السّلام): «ولاتواجبه البيع» أي لاتبعه قبل الشراء لانه بيع ما لم يملك بل عده بأن تبيعه بعد الشراء (مرآة العقول).

٨ـ الكافي: ج٥ ص١٩٨ ح٦.

٩ـ التهذيب: ج٧ ص٥٨ ح٢٥٠.

٢٣٨٣٩ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة وصالح بن خالد، عن أبي جميلة، عن زيد الشحّام، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل اشترى من رجل مائة منٍّ صفراً وليس عند الرجل شيء منه؟

قال: لابأس به إذا أوفاه دون الذي اشترط له[١].

٢٣٨٤٠ـ من لايحضره الفقيه: سأل أبو الصباح الكناني أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل اشترى من رجل مائة منّ صفراً بكذا وكذا وليس عنده ما اشترى منه؟

فقال: لابأس اذا أوفاه الوزن الذي اشترط عليه[٢].

٢٣٨٤١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لابأس بأن تبيع الرجل المتاع ليس عندك تساومه ثم تشتري له نحو الذي طلب ثم توجبه على نفسك ثم تبيعه منه بعد[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النضر، عن ابن سنان مثله[٤].

٢٣٨٤٢ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال:

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤ ح١٨٨.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٢ ح٤٠٢٠.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٠١ ح٧.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٩ ح٢١٢.

سألته عن الرجل يأتيني يريد مني طعاماً وبيعاً، وليس عندي، أيصلح لي أن أبيعه ايّاه وأقطع سعره، ثم أشتريه من مكان آخر وادفع اليه؟

قال: لابأس إذا قطع سعره[1].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله: (أيصلح لي أن أبيعه) يمكن أن يكون المراد أنّه يبيعه في الذمَّة حالاً، ثم يشتري من مكان آخر بالوصف فيعطيه عمّا في ذمَّته، فالمراد بقوله (عليه السّلام) «اذا قطع سعره» تحقُّق شرائط البيع وانعقاده)[2].

٢٣٨٤٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يأتيني يريد مني طعاماً أو بيعاً نسياً وليس عندي أيصلح أن أبيعه ايّاه وأقطع له سعره ثم اشتريه من مكان آخر فادفعه اليه؟

قال: لابأس به[3].

٢٣٨٤٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)، أنه سُئل عن الرجل يقول للرجل: ابتع لي متاعاً حتى أشتريه منك بنسيئة، فابتاع له من أجل ذلك؟

قال: لابأس، إنّما يشتري منه بعد ما يملكه.

قيل له: فإن أتاه يريد طعاماً أو بيعاً بنسيئة، أيصلح أن يقطع سعره معه ثم يشتريه من مكان آخر؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤ ح١٩٠.

٢ـ ملاذ الاخيار: ج١٠ ص٥٤٩.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٩ ح٢١٣.

قال: لابأس بذلك[١].

٢٣٨٤٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن صفوان، عن موسى بن بكر، عن حديد بن حكيم الأزدي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): يجيئني[٢] الرجل يطلب منّي المتاع بعشرة آلاف [درهم] أو أقل أو أكثر وليس عندي إلاّ بألف[٣] درهم فأستعير[ه] من جاري وآخذ[٤] من ذا و[من] ذا فأبيعه [منهُ] ثم اشتريه منه أو آمر من يشتريه فأردّه على اصحابه؟

قال: لابأس به[٥].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان مثله[٦].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: قيل لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يطلب... وذكر نحوه[٧].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (رحمه اللّه): (قوله: «فأستعير» العارية هنا للقرض.

قوله: «فأبيعه منه» أي من الرّجل الّذي يطلب منّي المتاع.

قوله: «ثمّ أشتريه منه» أي من ذلك الثّمن أو من جنس ذلك

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٦٢ ح١٧٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣١٤.

٢ـ في التهذيب: يجيء.

٣ـ في التهذيب: الاّ الف.

٤ـ في التهذيب: فآخذ.

٥ـ الكافي: ج٥ ص١٩٩ ح١.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٤٩ ح٢١٤.

٧ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٦٣ ح٤١٩.

المتاع . . . . وعلى (هذا) يستقرض المتاع ويبيعه من الرّجل بثمن غالٍ ثمّ يشتريه من رجل آخر بقيمة الوقت ويردّه على المقرض وهو أظهر)[١] .

٢٣٨٤٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن يحيى بن الحجّاج، عن خالد بن نجيح[٢] قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يجيء فيقول اشتر هذا الثوب وأُربحك كذا وكذا.

فقال:[٣] اليس ان شاء أخذ وان شاء ترك؟

قلت: بلى.

قال: لابأس به، انّما يحلّل[٤] الكلام ويحرّم الكلام[٥].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير مثله[٦].

أقول: معنى الحديث ـ على ما يبدو ـ أن رجلاً يقول لغيره: إشتر هذا الثوب وأدفع لك شيئاً ـ زائداً على قيمته ـ فسأله الامام (عليه السّلام): أليس انْ شاء طالبُ الثوب أخَذ الثوب وانْ شاء تركه ولم يأخذه؟ قال السائل: بلى، فقال (عليه السّلام): «لابأس به» فكأنَّ الرجل يشتري الثوب لنفسه أوّلاً ثم يبيعه لطالبه ويأخذ منه زيادة على

١ـ مرآة العقول: ج١٩ ص٢١٩.

٢ـ في التهذيب: خالد بن الحجّاج.

٣ـ في التهذيب: قال.

٤ـ في التهذيب: يحلّ.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٠١ ح٦.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٥٠ ح٢١٦.

قيمته، أمّا اذا اشتراه لطالب الثوب وكالةً عنه فلايصحّ أخْذ الزيادة. واللّه العالم.

٢٣٨٤٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يأتيني يطلب منّي بيعاً وليس عندي ما يريد أن أبايعه به الى السنة أيصلح لي ان أعده حتى أشتري متاعاً فأبيعه منه؟

قال: نعم[1].

٢٣٨٤٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن منصور ابن حازم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل أمر رجلاً يشتري له متاعاً فيشتريه منه؟

قال: لابأس بذلك انّما البيع بعدما يشتريه[2].

٢٣٨٤٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن العينة فقلت: يأتيني الرجل فيقول: اشتر المتاع واربح فيه كذا وكذا، أرضيه على الشيء من الربح فتراضى به، ثم أنطلق فاشتري المتاع من اجله، لولا مكانه لم اردّه، ثم آتيه به فأبيعه؟

قال: ما أرى بهذا بأساً، لو هلك منه المتاع قبل ان تبيعه ايّاه كان من مالك، وهذا عليك بالخيار ان شاء اشتراه منك بعدما تأتيه وان شاء ردّه، فلست أرى به بأساً[3].

---

١ و٢ـ التهذيب: ج٧ ص٥٠ ح٢١٧ و٢١٨.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٥١ ح٢٢١.

باب (٢٥)
جواز نقص الثمن المؤجّل ليُعطيه حالاً

٢٣٨٥٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل اشترى جارية بثمن مسمّى ثم باعها فربح فيها قبل أن ينقد[١] صاحبها الذي هي له، فأتاه[٢] صاحبها يتقاضاه ولم ينقد ماله فقال[٣] صاحب الجارية للذين باعهم: اكفوني غريمي هذا والذي ربحت عليكم فهو لكم؟

قال: [٤] لابأس[٥].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن فضّال، عن أبان، عن زرارة وصفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي، وابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) جميعاً انهما سألاه عن رجل... وذكر مثله[٦].

من لايحضره الفقيه: روى الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه

١ـ النَقْد: خلاف النسيئة، ونَقَد لفلان الثمن: أعطاه ايّاه نقداً معجّلاً (أقرب الموارد).

٢ـ في التهذيب: الذي له فاتى. وفي الفقيه: الذي كانت له فأتى.

٣ـ في الفقيه: يتقاضاه فقال.

٤ـ في التهذيب والفقيه: فقال.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢١١ ح١١.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٦٨ ح٢٩٣.

السّلام) أنّه سئل عن رجل . . . وذكر مثله[١] .

أقول: قال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراهما): (. . يدلّ على جواز البيع قبل اداء الثّمن، وعلى جواز نقص الثمن المؤجّل ليؤدّيه حالاً . .)[٢] .

باب (٢٦)

جواز شراء المتاع الذي باعه دَيناً، بثَمن حاضر

٢٣٨٥١ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن اسماعيل، عن منصور بن يونس، عن شعيب الحدّاد، عن بشّار بن يسار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يبيع المتاع بنسأ فيشتريه[٣] من صاحبه الذي يبيعه منه؟

قال: نعم لابأس به.

فقلت له: اشتري متاعي؟

فقال: ليس هو متاعك ولابقرك ولاغنمك.

ابو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن شعيب[٤] الحدّاد، عن بشّار بن يسار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٥] .

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٩ ح٣٨١٢.

٢ـ روضة المتقين: ج٧ ص١٠٠ .

٣ـ في الفقيه: أيشتريه.

٤ـ في التهذيب: صفوان بن شعيب وهو تصحيف.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٨ ح٤ ـ التهذيب: ج٧ ص٤٧ و٤٨ ح٢٠٤ و٢٠٥.

من لايحضره الفقيه: روي عن بشّار بن يسار مثله[١].

٢٣٨٥٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل كان له على رجل دراهم من ثمن غنم اشتراها منه فأتى الطالب يتقاضاه[٢] فقال [له] المطلوب: ابيعك هذه الغنم بدراهمك الذي[٣] لك عندي فرضي؟

قال: لابأس بذلك[٤].

من لايحضره الفقيه: روي عن منصور بن حازم مثله[٥].

باب (٢٧)

جواز بيع المتاع للغريم وشرائه منه ليقضي دَينه

٢٣٨٥٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن علي بن اسماعيل، عن أبي بكر الحضرمي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): يكون لي على الرجل الدراهم فيقول لي: بعني شيئاً أقضيك فأبيعه المتاع ثم[٦] اشتريه منه واقبض مالي؟

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٤ ح٣٧٩٦.

٢ـ في الفقيه: الطالب المطلوب يتقاضاه.

٣ـ في الفقيه: التي.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣ ح١٨١.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٠ ح٣٩٣٧.

٦ـ في التهذيب: فيقول: بعني متاعاً حتى اقضيك فابيعه اياه ثم.

قال: لابأس[١].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن علي بن اسماعيل، عن عمّار، عن أبي بكر الحضرمي مثله[٢].

٢٣٨٥٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): رجل يعيّن[٣] ثم حلّ دينه فلم يجد ما يقضي أيتعين من صاحبه الذي عيّنه ويقضيه؟

قال: نعم[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن سيف ابن عميرة مثله[٥].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله: «أيتعيّن» وذلك مثل أن يكون له على رجل دَين يطلبه منه وليس عنده مايقضيه، كأن يكون ألف درهم مثلاً فيقول له: أبيعك متاعاً يسوى ألف درهم بألف ومأتي درهم على أن تؤدي ثمنه بعد سنة فإذا باعه المتاع يشتريه منه بألف درهم التي هي في ذمّته فيكون قد قضى الدّين الأول وبقي عليه الألف والمائتان وهذا من حيل الرّبا)[٦].

٢٣٨٥٥ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار،

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٤ ح٥.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٦ ح٤٣٤.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: تعين.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٤ ح٤.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨ ح٢٠٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٩ ح٢٦٦.

٦ـ مرآة العقول: ج١٩ ص٢٢٥.

عن صفوان بن يحيى، عن هارون بن خارجة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): عيّنت رجلاً عينة فقلت له: أقضني، فقال:[١] ليس عندي، تُعيّني[٢] حتّى أقضيك.

قال: عيّنْه حتّى يقضيك[٣].

من لايحضره الفقيه: روي عن صفوان الجمّال قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): عيّنت رجلاً عينة فحلّت عليه فقلت له: . . . وذكر مثله[٤].

٢٣٨٥٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن ليث المرادي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سأله رجل زميل لعمر بن حنظلة عن رجل[٥] تعيّن عينة الى أجل فاذا جاء الأجل تقاضاه فيقول: لا والله ما عندي ولكن عيّني ايضاً حتى أقضيك؟

قال: لابأس ببيعه[٦].

٢٣٨٥٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن اسحاق بن عمّار، عن بكار بن أبي بكر، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل[٧] يكون له على الرجل المال فاذا حلّ

١ـ في الفقيه: قال.

٢ـ في الفقيه: فعيّني.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٥ ح٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٧ ح٤٠٣٤.

٥ـ في الاستبصار: الرجل.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨ ح٢٠٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٩ ح٢٦٧.

٧ـ في الفقيه: الرجل.

[له] قال له: بعني متاعاً حتى أبيعه فاقضي الذي[١] لك عليّ؟

قال: لابأس [به][٢].

من لايحضره الفقيه: روي عن بكار بن أبي بكر مثله[٣].

باب (٢٨)

جواز إقراض الدائن الغريم مالاً ليقضي دَينه

٢٣٨٥٨ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان، عن اسحاق بن عمّار، عن معمّر الزيات قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يجيئني فيقول: أقرضني دنانير حتى اشتري بها زيتاً وأبيعك[٤]؟

قال: لابأس[٥].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى مثله[٦].

باب (٢٩)

جواز ضمان الغريم في بيعٍ آخر

٢٣٨٥٩ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال:

١ـ في الفقيه: واقضيك الذي، وفي الاستبصار: واقضي الدين الذي.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٩ ح٢١٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٠ ح٢٦٨.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٧ ح٤٠٣٥.

٤ـ في التهذيب ج٦: فابيعك.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٢٧ ح٥٥٧.

٦ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٢ ح٤٥٦.

سألته عن رجل[١] لي عليه مال وهو مُعسِر فاشترى بيعاً من رجل الى أجل على ان أضمن ذلك عنه[٢] للرجل ويقضيني الذي عليه[٣]؟

قال: لابأس[٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن سنان مثله[٥].

باب (٣٠)
وجوب احتساب العَربون من الثَّمن

٢٣٨٦٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن وهب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) يقول: لايجوز [بيع] العربون إلاّ أن يكون نقداً من الثمن[٦].

من لايحضره الفقيه: روى وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام): انّ علياً (عليه السّلام) كان يقول... وذكر مثله[٧].

١ـ في التهذيب: عن الرجل.

٢ـ في التهذيب: أضمن عنه.

٣ـ في التهذيب: أن يقضي الذي لي.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٥ ح٧.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٥٠ ح٢١٥.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٣ ح١. والعربون: ماعُقد به البيعة من الثمن، وهو أن يشتري السلعة ويدفع الى صاحبها شيئاً على أنه إن أمضى البيع حُسِب من الثمن، وان لم يُمض البيع كان لصاحب السلعة، ولم يرتجعه المشتري (لسان العرب).

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٩٨ ح٣٧٥٠.

التهذيب: أحمد بن أبي عبدالله مثله[١].

قرب الاسناد: السندي بن محمد البزّاز، عن أبي البختري، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علي بن أبي طالب (عليه السّلام) كان يقول... وذكر مثله[٢].

باب (٣١)
صحّة البيع اذا كان أصله حلالاً

٢٣٨٦١ـ من لايحضره الفقيه: روى يونس بن عبدالرحمن، عن غير واحد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يبايع الرجل على الشيء؟

فقال: لابأس اذا كان اصل الشيء حلالاً[٣].

أقول: قوله (عليه السّلام): «اذا كان أصل الشيء حلالاً» بأن كان ملكاً له لا لغيره، ولم يكن ممّا لايصحّ بيعه كالخمر والخنزير.

باب (٣٢)
استحباب المساواة بين الناس في البيع

٢٣٨٦٢ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن بعض أصحابنا، عن أبان، عن عامر بن جذاعة، عن أبي عبدالله

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٤ ح١٠٢١.

٢ـ قرب الاسناد: ص١٤٩ ح٥٤٠ الطبعة الحديثة.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٦ ح٤٠٣٢.

(عليه السّلام) انّه قال: في رجل عنده بيع فسعّره[١] سعراً معلوماً فمن سكت عنه ممن يشتري منه باعه بذلك السعر ومن ماكسه وأبى[٢] ان يبتاع منه زاده، قال: لو كان يزيد الرجلين والثلاثة لم يكن بذلك بأس، فأمّا ان يفعله بمن[٣] أبى عليه وكايسه ويمنعه ممّن لم يفعل ذلك فلا[٤] يعجبني إلاّ أن يبيعه بيعاً واحداً[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٦].

أقول: قال المقدّس الأردبيلي (طاب ثراه) ـ ما حاصله ـ: (من المستحب للبايع أن لا يرجّح بعض المبتاعين على الآخر، بأن يبيع على البعض غالياً لعدم مماكسته وحذاقته وعلى الآخر رخيصاً لأجل مماكسته وحذاقته.)[٧].

وقال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «زاده» أي المتاع لا السّعر كما يتوهّم من السياق، والحاصل انّ من لم يماكسه يبيعه بسعر معلوم، ومن ماكسه نقص السعر له.

وقوله (عليه السّلام): «بيعاً واحداً» أي من غير فرق بين المعاملين، أو المعنى انّه اذا كان التفاوت في السعر، لأنّ المشتري يشتري

١ـ في التهذيب: وسعّره.
٢ـ في التهذيب: فأبى.
٣ـ في التهذيب: لمن.
٤ـ في التهذيب: من لايفعل فلا.
٥ـ الكافي: ج٥ ص١٥٢ ح١٠.
٦ـ التهذيب: ج٧ ص٨ ح٢٥.
٧ـ مجمع الفائدة والبرهان: ج٨ ص١١٨.

منه جميع المتاع أو اكثره بيعاً واحداً فيبيعه أرخص ممن يشتري منه شيئاً قليلاً كما هو الشايع فلا بأس، ولعله أظهر)[١].

باب (٣٣)
استحباب بيع المساومة

٢٣٨٦٣ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان بن عثمان، عن محمد قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): انّي اكره بيع عشرة بأحدى عشرة وعشرة باثني عشرة[٢] ونحو ذلك من البيع، ولكن أبيعك بكذا وكذا مساومة، قال: وأتاني[٣] متاع من مصر فكرهت أن أبيعه كذلك وعظم عليَّ فبعته مساومة[٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان مثله[٥].

٢٣٨٦٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن حنان بن سدير قال: كنت عند أبي عبدالله (عليه السّلام) فقال له جعفر بن حنان: ما تقول في العينة في رجل يبايع رجلاً فيقول له: أبايعك بدَهْ دوازده وبده يازده؟[٦]

١ـ مرآة العقول: ج١٩ ص١٣٦.

٢ـ في التهذيب: بيع عشرة أحد عشر وعشرة اثني عشر.

٣ـ في التهذيب: وقال: أتاني.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٩٧ ح٤. وبيع المساومة: هوالبيع بما يتّفقان عليه من غير تعرض للإخبار بالثمن (مجمع البحرين).

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٥٤ ح٢٣٦.

٦ـ هذه الجملة باللغة الفارسيَّة، وترجمتها الى العربية: أبيعك بعشرة اثني عشر، وبعشرة أحد عشر.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): هذا فاسد ولكن يقول: أربح عليك في جميع الدّراهم كذا وكذا ويساومه على هذا فليس به بأس.

وقال: أُساومه وليس عندي متاع؟

قال: لابأس[١].

٢٣٨٦٥ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قَدِم لأبي (عليه السّلام) متاع من مصر فصنع طعاماً ودعا له التّجار فقالوا: إنّا نأخذه منك[٢] بدَه دَوازده[٣].

فقال لهم أبي: وكم[٤] يكون ذلك؟

قالوا: في عشرة[٥] آلاف ألفين.

فقال لهم أبي: انّي[٦] ابيعكم هذا المتاع باثني عشر ألفاً فباعهم مساومة[٧].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي ومحمد بن أبي عمير، عن حمّاد، عن عبيدالله الحلبي جميعاً، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قدم لأبي

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٤ ح٦.

٢ـ في التهذيب: فقالوا: نأخذه منك. وفي الفقيه: فقالوا: نأخذه.

٣ـ هذه كلمة فارسيّة، ومعناها: بالعَشَرة إثني عشر.

٤ـ في التهذيب: فقال لهم أبوعبدالله (عليه السّلام): وكم. وفي الفقيه: فقال: وكم.

٥ـ في التهذيب والفقيه: فقالوا: في كل عشرة.

٦ـ في التهذيب: فقال: انّي. وفي الفقيه: قال: فانّي.

٧ـ الكافي: ج٥ ص١٩٧ ح٢.

عبداللّه (عليه السّلام) متاع من مصر . . . وذكر مثله الى قوله: باثني عشر ألفاً[١].

من لايحضره الفقيه: روى عبيداللّه بن علي الحلبي ومحمد الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثل التهذيب[٢].

دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انه قال: قدم لأبي (رضوان اللّه عليه) متاع من مصر . . . وذكر نحوه[٣].

٢٣٨٦٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جرّاح المدائني قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): اني لأكره[٤] بيع ده يازده وده دوازده ولكن أبيعك بكذا وكذا[٥].

التهذيب: الحسين بن سعيد مثله[٦].

٢٣٨٦٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن فضالة، عن العلا قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): الرجل يريد أن يبيع البيع فيقول: أبيعك بدَه دَوازده أو دَه يازدَه؟

فقال: لابأس، انّما هذه المراوضة فاذا جَمَع البيع جَعله جملة

١ـ التهذيب: ج٧ ص٥٤ ح٢٣٤.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٦ ح٣٨٠٠.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩ ح١٢٤.

٤ـ في التهذيب: اكره.

٥ـ الكافي: ج٥ ص١٩٧ ح٣.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٥٥ ح٢٣٧.

واحدة[١].

قرب الاسناد: محمد بن خالد الطيالسي، عن العلاء نحوه[٢].

باب (٣٤)
صاحب السّلعة احقُّ بالسَّوم

٢٣٨٦٨ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): صاحب السّلعة أحقُّ بالسَّوم[٣].

بحار الأنوار: كتاب الامامة والتبصرة ـ عن الحسن بن حمزة العلوي، عن علي بن محمد بن أبي القاسم، عن أبيه، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن الصادق، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال... وذكر مثله[٤].

أقول: قال الفيض الكاشاني (رحمه اللّه): يعني مالكها أحقُّ بأنْ

١ـ التهذيب: ج٧ ص٥٤ ح٢٣٥. يقال: راوَضَه على الأمر: داراه وخَاتَله حتى يدخل فيه. وتراوضا في السلعة: تداريا فيها (أقرب الموارد) والمراوضة: هو مايجري بين المتبايعين من الزيادة والنقصان، كأنَّ كلّ واحد منهما يروض صاحبه، من رياضة الدابّة. وقيل: هو المواصفة بالسلعة ليست عندك(لسان العرب).
وقال الفيض الكاشاني (رحمه اللّه): يعني لايكره ذكر ذلك في المقاولة التي تكون قبل العقد انما يكره حين البيع.

٢ـ قرب الاسناد: ص٢٩ح٩٦ الطبعة الحديثة.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٥٢ ح١١ ـ التهذيب: ج٧ ص٨ ح٢٧.

٤ـ بحار الانوار: ج١٠٣ ص١٣٦ ح٥.

يتولّى بيعها، أو مالكها الأوّل أحقُّ بالشراء إنْ أرادها[١].

باب (٣٥)

كراهة بيع الدلاّل امتعة اقوامٍ لشخصٍ واحد

٢٣٨٦٩ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن (حسين ابن هاشم وعلي بن رباط وصفوان بن يحيى)، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يبيع للقوم الشيء يحمل اليه هذه الجملة وهذه الجملتين وهذه الثلاثة وبعضها أفضل من بعض فيأتيه الرجل فيقول: بعنيها جملة؟

فقال: ما يعجبني[٢].

٢٣٨٧٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن يعقوب بن شعيب قال: سألتهُ عن رجل يبيع القوم جميعاً يحمل اليه الحملة لهذا ولهذا الاثنين ولهذا الثلاثة وبعضها أفضل فيأتيه الرجل فيقول: بعنيها جميعاً؟

فقال: لايعجبني[٣].

باب (٣٦)

كراهة النجش في البيع

٢٣٨٧١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله،

١ـ الوافي: ج١٧ ص٤٤٥.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٥٧ ح٦٩٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٤ ح١٠٢٢.

عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): الواشمة والموتشمة والنّاجش والمنجوش[1] ملعونون على لسان محمّد (صلّى اللّه عليه وآله)[2].

باب (٣٧)
النهي عن بيع الدَّين بالدَّين

٢٣٨٧٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يكون له على الرجل طعام أو بقر أو غنم أو غير ذلك فاتى المطلوبُ الطالب ليبتاع منه شيئاً؟

قال: لايبيعه نسيأً فامّا نقداً فليبعه بما شاء[3].

أقول: مورد السؤال أنَّ رجلاً اشترى من آخر متاعاً بالدَّين، ثم جاء المدِين «المطلوب» الى الدائن «الطالب» ليبتاع منه ـ أي ليشتري الطالب من المطلوب من نفس المتاع الذي باعه بالدَّيْن ـ دَيْناً. فنهى الامام (عليه السّلام) عن ذلك لانَّه بيع الدَّيْن بالدَّين.

٢٣٨٧٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن

١ـ الوشم: ما تجعله المرأة على ذراعها بالابرة ثم تحشوه بالنؤور وهو دخان الشَّحم فيزرق أثره أويخضرّ. والنجش في البيع: هو أن يزيد الرجل ثمن السّلعة وهو لايريد شراءها ولكن ليسمعه غيره فيزيد بزيادته (لسان العرب).

٢ـ الكافي: ج٥ ص٥٥٩ ح١٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨ ح٢٠٧.

ابن محبوب، عن ابراهيم بن مهزم، عن طلحة بن يزيد[١]، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): لايباع الدَّين بالدَّين[٢].

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن ابراهيم بن مهزم مثله[٣].

١ـ في التهذيب: طلحة بن زيد.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٠٠ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٩ ح٤٠٠.

أبواب الربا

باب (١)
تحريم الربا

٢٣٨٧٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير [عن عبيد بن زرارة] قال: بلغ أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أنّه كان يأكل الرّبا ويسمّيه اللّباء[١]، فقال: لئن أمكنني الله (عزّوجلّ) [منه] لأضربنّ عنقه[٢].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (. . ويدلّ على أن تحريم الرّبا من ضروريّات الدِّين وأنَّ منكِر الضروريّ يجب قتلُه)[٣].

١ـ اللِّباء: أوّل اللَّبن عند الولادة. (مجمع البحرين).

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٤٧ ح١١.

٣ـ مرآة العقول: ج١٩ ص١٢٦.

باب (٢)
الحكمة في تحريم الرّبا

٢٣٨٧٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبداللّه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): انّي رأيت اللّه تعالى قد ذكر الرّبا في غير آية وكرَّره[١].

فقال: أوتدري لم ذاك[٢]؟

قلت: لا.

قال: لئلاّ يمتنع الناس من اصطناع المعروف[٣].

التهذيب: أحمد بن أبي عبداللّه مثله[٤].

أقول: قوله (عليه السّلام): «لئلاّ يمتنع الناس من اصطناع المعروف» الظاهر أن المقصود من المعروف هو القرض ـ كما ورد التصريح به في حديث آخر ـ لأن الناس يتركون القرض وثوابه ويلجأون الى الرِّبا طمعاً فيِ الزيادة الدنيويَّة.

٢٣٨٧٦ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: انّما حرّم اللّه (عزّوجلّ) الرِّبا لكيلا[٥] يمتنع الناس من اصطناع

١ـ في التهذيب: وكبّره.

٢ـ في التهذيب: ذلك.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٤٦ ح٧.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٧ ح٧١.

٥ـ في التهذيب: لئلا.

المعروف[١].

٢٣٨٧٧ـ من لايحضره الفقيه: روى هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: انّما حرّم الله (عزّوجلّ) الرّبا كي لا يمتنعوا من صنايع المعروف[٢].

علل الشرايع: أخبرني علي بن حاتم قال: حدثنا أبو عبدالله محمد بن أحمد بن ثابت قال: حدثنا عبيد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: . . . وذكر نحوه[٣].

٢٣٨٧٨ـ من لايحضره الفقيه: سأل هشام بن الحكم أبا عبدالله (عليه السّلام) عن علّة تحريم الرّبا؟

فقال: انّه لو كان الرّبا حلالاً لترك الناس التجارات وما يحتاجون اليه فحرّم الله الرّبا ليفرّ الناس من الحرام الى الحلال والى التجارات[٤] والى البيع والشراء فيبقى[٥] ذلك بينهم في القرض[٦].

علل الشرايع: حدثنا علي بن أحمد (رحمه الله) قال: حدثنا محمد بن أبي عبدالله قال: حدثنا محمد بن أبي بشر، عن علي بن العباس، عن عمر بن عبدالعزيز، عن هشام بن الحكم قال: سألت

١ـ الكافي: ج٥ ص١٤٦ ح٨ ـ التهذيب: ج٧ ص١٧ ح٧٢.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٦٦ ح٤٩٣٥.

٣ـ علل الشرايع: ص٤٨٢ ح٢.

٤ـ في علل الشرايع: عن الحرام الى التجارات.

٥ـ في علل الشرايع: فيفضل.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٦٧ ح٤٩٣٧.

أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن علّة تحريم الرِّبا؟ قال: . . . وذكر مثله[١].

باب (٣)
الرِّبا من الذنوب الكبيرة

٢٣٨٧٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: درهم ربا أشدّ من[٢] سبعين زنية كلّها بذات مَحْرم[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: هشام بن سالم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٥].

٢٣٨٨٠ـ تفسير القمي: أخبرني أبي، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: درهم [من] ربا أعظم عند اللّه من سبعين زنيّة [كلّها] بذات مَحْرم في بيت اللّه الحرام[٦].

مجمع البيان: روى جميل بن درّاج، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٧].

١ـ علل الشرايع: ص٤٨٢ ح١.
٢ـ في الفقيه: أشد عند اللّه من.
٣ـ الكافي: ج٥ ص١٤٤ ح١.
٤ـ التهذيب: ج٧ص١٤ ح٦١.
٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٤ ح٣٩٩٢.
٦ـ تفسير القمي: ج١ ص٩٣.
٧ـ مجمع البيان: ج١ ص٣٩٠. منهما وسائل الشيعة: ج١٢ ص٤٢٧.

٢٣٨٨١ـ الخصال: حدثنا محمد بن علي بن الشاه قال: حدثنا أبو حامد قال: حدثنا أبو يزيد قال: حدثنا محمد بن أحمد بن صالح التميمي، عن أبيه قال: حدثنا أنس بن محمد أبو مالك، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام)، عن النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) انه قال في وصيته لهُ:

ياعلي: الرِّبا سبعون جزءاً فأيسرها مثل ان ينكح الرجل أُمّه في بيت اللّه الحرام.

ياعليّ: درهمٌ ربا أعظم من سبعين زنيّة كلُّها بذات مَحْرم في بيت اللّه الحرام[١].

٢٣٨٨٢ـ تفسير القمي: أخبرني أبي، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: انّ للرّبا سبعين جزءاً أيسره أن ينكح الرجل أُمَّه في بيت اللّه الحرام[٢].

٢٣٨٨٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: درهم ربا أشدُّ من[٣] ثلاثين زنيّة كلُّها بذات محرم مثل خالة وعمة[٤و٥].

من لايحضره الفقيه: روى الحسين بن المختار مثله[٦].

١ـ الخصال: ص٥٨٣ ح٨. منه وسائل الشيعة: ج١٢ ص٤٢٦.

٢ـ تفسيرالقمي: ج١ ص٩٣. منه وسائل الشيعة: ج١٢ ص٤٢٧.

٣ـ في الفقيه: أشدّ عند اللّه (عزّوجلّ) من، وفي أمالي الصدوق: أعظم عند اللّه من.

٤ـ في الفقيه: مثل الخالة والعمة.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٤ ح٦٢.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٤ ح٣٩٩١.

أمالي الصدوق: حدثنا أحمد بن علي بن ابراهيم، قال: حدثنا أبي، عن أبيه ابراهيم بن هاشم، عن حمّاد بن عيسى مثله[١].

٢٣٨٨٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن سعيد ابن يسار، قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): درهم واحد ربا اعظم عند اللّه من عشرين زنية كلّها بذات مَحْرم[٢].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام)... وذكر نحوه[٣].

أقول: قد يسأل سائل: لماذا الاختلاف في ذكر عدد الزنا في عقوبة آكل الرّبا؟

الجواب: قال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراهما): (.. لاتنافي بين هذه الأخبار إذ العشرون داخل في الثلاثين وكذا الثلاثون في السبعين أو يختلف باختلاف الآكلين بحسب مراتب الاستخفاف أو العلم وغير ذلك، أو بحسب اختلاف أحوال السائلين وعقولهم وايمانهم)[٤].

باب (٤)
الرِّبا يمحق الدِّين

٢٣٨٨٥ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن

١ـ أمالي الصدوق: ص١٥٣ ح٧.
٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٥ ح٦٣.
٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٦٢ ح٤١٧.
٤ـ ملاذ الاخيار: ج١٠ ص٤٨١.

عيسى، عن سماعة بن مهران قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّي سمعت اللّه (عزّوجلّ) يقول في كتابه: ﴿يَمْحَقُ اللّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾[1] وقد أرى [كلَّ] من يأكل الرّبا يربو ماله؟!

فقال: فايٌّ[2] محق أمحق من درهم رباً يمحق الدِّين؟!! وان[3] تاب [منه] ذَهب ماله وافتقر؟![4].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت لهُ: إنّي سمعت اللّه يقول: . . . وذكر مثله[5].

من لايحضره الفقيه: سأل رجل الصادق (عليه السّلام) عن قول اللّه (عزّوجلّ). . . وذكر مثله[6].

٢٣٨٨٦ـ تفسير القمي: قال: قيل للصادق (عليه السّلام): قد نرى الرجل يُربي ومالهُ يكثر.

فقال: يمحق اللّه دينهُ[7] وان كان مالهُ يكثر[8].

١ـ البقرة ٢: ٢٧٦.

٢ـ في التهذيب ح٦٥: فقال: أي.

٣ـ في الفقيه: فان.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٩ ح٨٣.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٥ ح٦٥.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٩ ح٤٠٠٥.

٧ـ المحق: النقص والمحو والابطال(لسان العرب).

٨ـ تفسير القمي: ج١ ص٩٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٣٣.

باب (٥)
شرُّ الكسب الرّبا

٢٣٨٨٧ـ بحار الأنوار: كتاب الإمامة والتبصرة ـ عن هارون بن موسى، عن محمد بن علي، عن محمد بن الحسين، عن علي بن اسباط، عن ابن فضّال، عن الصادق (عليه السّلام)، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) عن النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله)، قال: شرّ الكسب كسب الرّبا...[1].

باب (٦)
عقوبة الرّبا

٢٣٨٨٨ـ مجمع البيان: عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم): لمّا أسري بي إلى السماء رأيت أقواماً يريد أحدهم أن يقوم ولايقدر عليه من عِظَم بطنه، فقلت: من هؤلاء ياجبرئيل؟

قال: هؤلاء الذين يأكلون الرّبا لايقومون الاّ كما يقوم الذي يتخبَّطه الشيطان من المس[2] واذا هم بسبيل آل فرعون يُعرضون على النار غدوّاً وعشيّاً يقولون: ربّنا متى تقوم الساعة[3].

١ـ بحار الانوار: ج١٠٣ ص١١٥ ح٣.

٢ـ تخبَّطه الشيطان: مسَّه باذىً وضربه(أقرب الموارد).

٣ـ مجمع البيان: ج١ ص٣٨٩.

تفسير القمي: حدّثني أبي، عن ابن أبي عمير، عن هشام، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) نحوه الى قوله: من المس[١].

٢٣٨٨٩ـ تفسير العياشي: عن شهاب بن عبد ربّه قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: آكل الرّبا لايخرج من الدنيا حتى يتخبّطه الشيطان [من المسّ][٢].

٢٣٨٩٠ـ تفسير العياشي: عن أبي عمرو الزّبيري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إن التوبة مُطهِّرة من دَنَس الخطيئة، قال الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ان كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ـ إلى قوله ـ لاتُظْلَمُونَ﴾[٣] فهذا ما دعا الله اليه عباده من التوبة ووَعَد عليها من ثوابه، فمَن خالف ما أمر الله به من التوبة سَخط الله عليه وكانت النار أولى به وأحقّ[٤].

باب (٧)
الرّبا قسمان

٢٣٨٩١ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن ابراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبدالله (عليه

١ـ تفسير القمي: ج١ ص٩٣. منهما وسائل الشيعة: ج١٢ ص٤٢٧.

٢ـ تفسيرالعياشي: ج١ ص٢٧٧ ح٦٠٨ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٢ ص٤٢٨.

٣ـ البقرة ٢: ٢٧٨ و٢٧٩.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٧٩ ح٦١٧ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٢ ص٤٢٨.

السّلام) قال: الرّبا رباء آن: رباً يؤكل ورباً لايؤكل، فأمّا الذي يؤكل: فهديتك الى الرّجل تطلب منه الثواب أفضل منها فذلك الرّبا الذي يؤكل وهو قوله (عزّوجلّ)[١]: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّباً لِيَرْبُوَ في أَمْوَالِ النَّاسِ فَلاَيَرْبُو عِندَ اللّه﴾[٢]، وأمّا الذي لايؤكل: فهو [الربا] الذي نهى اللّه (عزّوجلّ) عنه وأوعد عليه النار[٣].

٢٣٨٩٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن ابراهيم بن عمر، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في قوله تعالى:[٤] ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّباً لِيَرْبُوَا في أَمْوَالِ النَّاسِ فَلاَيَرْبُو عِندَ اللّه﴾

قال: هو هديّتك الى الرّجل تطلب منه الثواب أفضل منها فذلك ربا يؤكل[٥].

من لايحضره الفقيه: روى ابراهيم بن عمر مثله[٦].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال في قول اللّه (عزّوجلّ)... وذكر مثله ـ الى قوله: ربا[٧].

٢٣٨٩٣ـ تفسير القمي: حدثني أبي، عن القاسم بن محمد، عن

١ـ في التهذيب: وهو قول اللّه (عزّوجلّ).

٢ـ الروم ٣٠: ٣٩.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٤٥ ح٦ ـ التهذيب: ج٧ ص١٧ ح٧٣.

٤ـ في الفقيه: قول اللّه (عزّوجلّ).

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٥ ح٦٧.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٥ ح٣٩٩٥.

٧ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٢٧ ح١٢٣٦.

سليمان بن داود المنقري، عن حفص[1] بن غياث قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): الرّبا رباءآن: أحدهما حلال، والآخر حرام، فأمّا الحلال: فهو أن يُقرِض الرجل أخاه قرضاً طمعاً أن يزيده ويعوّضه بأكثر ممّا يأخذه بلاشرط بينهما، فان أعطاه أكثر ممّا أخذه على غير شرط بينهما فهو مباح له، وليس له عند اللّه ثواب فيما أقرضه، وهو قوله (عزّوجلّ): ﴿فَلاَيَرْبُو عِندَ اللّهِ﴾.

وأمّا الرّبا الحرام: فالرّجل يقرض قرضاً ويشترط أن يردّ أكثر ممّا أخذه فهذا هو الحرام[2].

باب (٨)
الرِّبا في المكيل والموزون

٢٣٨٩٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: لايكون الرّبا إلاّ فيما يكال أو يوزن[3].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[4].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن بكير مثله[5].

١ـ في وسائل الشيعة: جعفر.

٢ـ تفسير القمي: ج٢ ص١٥٩. منه وسائل الشيعة: ج١٢ ص٤٥٤.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٤٦ ح١٠.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٧ ح٧٤.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٩٤ ح٣٩٧.

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال... وذكر مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال... وذكر مثله[٢].

الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان، عن ابن بكير مثله. الا انّ فيه: يكال ويوزن[٣].

تفسير العياشي: عن زرارة قال أبو عبدالله (عليه السّلام)... وذكر مثله الا انّ فيه: فيما يوزن ويكال[٤].

٢٣٨٩٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انه قال: الرّبا في كلٍّ ما يكال أو يوزن اذا كان فيه التفاضل[٥].

٢٣٨٩٦ـ من لايحضره الفقيه: روى الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: لابأس بمعاوضة المتاع ما لم يكن كيلاً ولا وزناً[٦].

٢٣٨٩٧ـ الكافي: محمد بن يحيى وغيره، عن محمد بن أحمد، عن أيوب بن نوح، عن العباس بن عامر، عن داود بن الحصين، عن منصور قال: سألته عن الشاة بالشاتين والبيضة بالبيضتين؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٩ ح٨١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٥ ح٣٩٩٦.

٣ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠١ ح٣٥٠.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٧٧ ح٦٠٩ الطبعة الحديثة.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٨ ح٨٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٣٨.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٢ ح٤٠١٨.

قال: لابأس ما لم يكن كيلاً أو وزناً[١ و٢].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن ابن رباط، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن... وذكر مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: سأل داود بن الحصين أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الشاة... وذكر مثله[٤].

باب (٩)
الرِّبا في المِثْلين

٢٣٨٩٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن سليمان، عن علي بن أيوب، عن عمر بن يزيد بياع السابري قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): جعلت فداك انّ الناس يزعمون انّ الربح على المضطرِّ حرام وهو من الرّبا؟

فقال: وهل رأيت أحداً اشترى غنيّاً أو فقيراً إلاّ من ضرورة؟!! يا عمر قد أحلّ اللّه البيع وحرّم الربا، واربح[٥] ولاتُرْبِ[٦].

١ـ في التهذيب: ما لم يكن فيه كيل ولاوزن. وفي الفقيه: مالم يكن مكيلاً أو موزوناً.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٩١ ح٨.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١١٨ ح٥١٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠٠ ح٣٤٩.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨١ ح٤٠١٧.

٥ـ في الفقيه: فاربح، وفي الاستبصار: بع واربح.

٦ـ في الفقيه: ولا تربه.

قلت: وما الرّبا؟

قال: دراهم بدراهم، مثلَين بمثل، وحنطة بحنطة مثلين بمثل[١].

من لايحضره الفقيه: روي عن عمر بن يزيد بيّاع السابري مثله الى قوله: دراهم بدراهم مثلان بمثل[٢].

٢٣٨٩٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الرّبيع الشاميّ قال: كره أبو عبدالله (عليه السّلام) قفيز لوز بقفيزين من لوز وقفيز تمر بقفيزين من تمر[٣].

٢٣٩٠٠ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام): أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: الفضّة بالفضّة، والذّهب بالذّهب، مِثْلاً بمِثْل، يداً بيد، فمن زاد واستزاد فقد أربى، ولعن اللّه الرّبا، وآكله، وموكله، وبائعه، ومشتريه، وكاتبه، وشاهديه[٤].

باب (١٠)
حكم مَن أكل الرِّبا جَهلاً

٢٣٩٠١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٨ ح٧٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٢ ح٢٣٨.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٨ ح٤٠٠٣.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٨٩ ح١٣.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٧ ح٨٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٤٧.

محمد بن عيسى، عن منصور، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرّجل يأكل الرّبا وهو يرى أنّه له حلال؟

قال: لايضرُّه حتّى يصيبه متعمّداً فإذا أصابه متعمّداً فهو بالمنزلة الّتي[1] قال الله (عزّوجلّ)[2].

التهذيب: ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انه سُئل عن الرجل... وذكر مثله[3].

٢٣٩٠٢ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ما خلق الله حلالاً ولاحراماً إلاّ ولهُ حدود كحدود الدّار، فما كان من حدود الدار فهو من الدار، حتّى ارش الخدش فما سواه، والجَلدة ونصف الجَلدة.

وانّ رجلاً أربى دهراً من الدهر فخرج قاصداً أبا جعفر (عليه السّلام) فسأله عن ذلك؟

فقال له: مُخرجُك من كتاب الله، يقول الله: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾[4] والموعظة هي التوبة، فجهلهُ بتحريمه ثم معرفته به فما مضى فحلال، وما بقي فليحفظ[5].

١ـ في التهذيب: بمنزلة الذي.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٤٤ ح٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٥ ح٦٦.

٤ـ البقرة ٢: ٢٧٥.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٦١ ح٤١٣. منه بحار الانوار: ج١٠٣ ص١١٧.

أقـول: قـال العلاّمـة الحلّي (طاب ثراه): (يجب على آخـذ الربا المحرَّم ردُّه على مالكه إنْ عَرفَه. . . . ولو لم يعرف المالك تصدَّق به عنه لأنّه مجهول المالك، ولو وَجَد المالكَ قد مات سلَّم الى الوارث. . . . ولو لم يعرف المقدار وعَرف المالكَ صالَحَه، ولو لم يعرف المالك ولا المقدار أخرجَ خُمسَه وحلَّ له الباقي.

هذا اذا فَعَل الرِّبا متعمِّداً، وأمّا اذا فَعَله جاهلاً بتحريمه فالأقوى أنّه كذلك.

وقيل: لايجب عليه ردُّه، لقوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ وهو يتناول المال الذي اخذه على وجه الربا. . .)[1].

وقال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (ومن قال بوجوب ردِّها حَملَ الآية على حَطِّ الذنب بعد التوبة، أو اختصاصِه بزمن الجاهلية)[2].

٢٣٩٠٣ـ تفسير العياشي: عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في قول الله تعالى: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ الى اللّه﴾.

قال: الموعظة التوبة[3].

١ـ تذكرة الفقهاء: ج١٠ ص٢٠٩.

٢ـ مرآة العقول: ج١٩ ص١٢٣.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٧٧ ح٦١٠ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج١٠٣ ص١٢٢.

باب (١١)
حكم مَن ورث مالاً فيه ربا

٢٣٩٠٤ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الوشّاء، عن أبي المغرا، عن الحلبيّ قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): كلّ رباً أكله الناس بجهالة ثمّ تابوا فإنّه يقبل منهم إذا عرف[١] منهم التوبة.

وقال (عليه السّلام): لو أنّ رجلاً ورث من أبيه مالاً وقد عرف[٢] أنّ في ذلك المال رباً ولكنْ قد اختلط في التجارة بغيره حلال كان حلالاً طيّباً[٣] فليأكله، وإن[٤] عرف منه شيئاً أنّه[٥] رباً فليأخذ رأس ماله وليردّ الرّبا[٦]، وأيّما رجل أفاد[٧] مالاً كثيراً قد أكثر فيه من الرّبا فجهل ذلك ثمّ عرفه بعد فأراد أن ينزعه فيما[٨] مضى فله، ويَدَعه فيما يستأنف[٩].

من لايحضره الفقيه: قال أبوعبدالله (عليه السّلام): كل ربا...

١ـ في الفقيه: اذا عرفت.
٢ـ في الفقيه: علم.
٣ـ في التهذيب والفقيه: بغيره فانّه له حلال طيب.
٤ـ في التهذيب: فيأكله فان.
٥ـ في التهذيب والفقيه: شيئاً معزولاً انه.
٦ـ في التهذيب: وليرد الزيادة.
٧ـ في الفقيه: وقال (عليه السّلام): ايّما رجل أدار.
٨ـ في الفقيه: ينزع ذلك منه، فما.
٩ـ الكافي: ج٥ ص١٤٥ ح٤.

وذكر مثله[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي... مثله ـ الى قوله: وليردّ الربا[٢].

٢٣٩٠٥ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: أتى رجلٌ أبي[٣] فقال: إنّي ورثت مالاً وقد علمتُ أنّ صاحبه الّذي ورثتُه منه قد كان يربو وقد أعرف[٤] أنّ فيه رباً وأستيقن ذلك وليس يطيب لي حلاله لحال علمي فيه، وقد سألت فقهاءَ أهل العراق وأهل الحجاز فقالوا: لايحلّ أكله.

فقال[٥] أبو جعفر (عليه السّلام): إن كنتَ تعلم بأنّ[٦] فيه مالاً معروفاً رباً وتعرف أهله فخُذ رأس مالك ورُدَّ ما سوى ذلك، وإن كان مختلطاً فكلْه هنيئاً مريئاً فإنّ[٧] المال مالُك، واجتنِبْ ما كان يصنع صاحبه، فإنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قد وضع ما مضى من الرّبا وحرّم عليهم ما بقي، فمن جهله وسع له[٨] جهله حتّى يعرفه فإذا

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٥و٢٧٦ ح٣٩٩٧ و٣٩٩٨.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٦ ح٦٩.

٣ـ في التهذيب: الى أبي عبداللّه (عليه السّلام).

٤ـ في التهذيب: يربي وقد عرفت، وفي الفقيه: يربي وقد اعرف.

٥ـ في التهذيب والفقيه: لايحلُّ لك اكلهُ من اجل مافيه، فقال له.

٦ـ في التهذيب: تعرف ان، وفي الفقيه: تعلم ان.

٧ـ في التهذيب: هنيئاً فان.

٨ـ في الفقيه: وحرّم ما بقي، فمن جهله وسعه.

عرف تحريمه حَرُم عليه ووجبت[1] عليه فيه العقوبة إذا ركبه كمايجب على من يأكل الرّبا[2].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير مثله[3].

من لايحضره الفقيه: قال (أبو عبدالله) (عليه السّلام): أتى رجل الى أبي جعفر (عليه السّلام) فقال: . . . وذكر مثله[4].

٢٣٩٠٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الرّبيع الشامي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أربا بجهالة ثمّ أراد أن يتركه؟

فقال: أمّا ما مضى فله وليتركه فيما يستقبل، ثمّ قال: إنّ رجلاً أتى أبا جعفر (عليه السّلام) فقال: إنّي قد ورثت مالاً وقد علمت أنّ صاحبه كان يربو وقد سألت فقهاء أهل العراق وفقهاء أهل الحجاز فذكروا أنّه لايحلّ أكله.

فقال أبو جعفر (عليه السّلام): إن كنتَ تعرف منه شيئاً معزولاً تعرف أهله وتعرف أنّه رباً فخذ رأس مالك ودَعْ ما سواه، وإن كان المال مختلَطاً فكُله هنيئاً مريئاً، فإنّ المال مالك واجتنب ما كان يصنع صاحبك، فإنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قد وضع ما مضى من

١ـ في التهذيب والفقيه: ووجب.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٤٥ ح٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٦ ح٧٠.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٦ ح٣٩٩٩.

الرّبا فمن جَهله وَسعه أكْلُه فإذا عرفه حرم عليه أكله فإنْ أكلَه بعد المعرفة وجب عليه ما وجب على آكل الرّبا[١].

مستطرفات السرائر: من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أكل الربا بجهالة... وذكر نحوه[٢].

باب (١٢)
حكم الرّبا في الحنطة والشَّعير

٢٣٩٠٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): أيجوز قفيز من حنطة بقفيزين من شعير؟

فقال:[٣] لايجوز إلاّ مِثْلا بمثل، ثم قال: انّ الشعير من الحنطة[٤].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن أبان مثله[٥].

٢٣٩٠٨ـ الكافي: أبو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي بصير وغيره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الحنطة والشعير رأساً برأس

١ـ الكافي: ج٥ ص١٤٦ ح٩.

٢ـ مستطرفات السرائر: ص٩٠ ح٤٤.

٣ـ في التهذيب: قال.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٨٨ ح٥.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٩٦ ح٤١٠.

لايزداد واحد منهما على الآخر[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان مثله[٢].

من لايحضره الفقيه: روى أبو بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٣].

٢٣٩٠٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن الرجل يبيع الرجل الطعام[٤] الأكرار[٥] فلايكون عنده ما يتمُّ له ما باعه فيقول له: خذ مني مكان كلِّ قفيز حنطة قفيزين من شعير حتى تستوفي[٦] ما نقص من الكيل؟

قال: لايصلح لأنّ اصل الشعير من الحنطة، ولكن يردُّ عليه [من] الدراهم بحساب ما نقص من الكيل[٧].

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم مثله[٨].

٢٣٩١٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايباع

١ـ الكافي: ج٥ ص١٨٧ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٩٥ ح٤٠٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨١ ح٤٠١٣.

٤ـ في التهذيب: طعاماً.

٥ـ الكُرُّ: مكيال للعراق قديماً وهو يساوي: ٢١٠٠ كيلوغرام تقريباً.

٦ـ في التهذيب: يستوفي.

٧ـ الكافي: ج٥ ص١٨٧ ح١.

٨ـ التهذيب: ج٧ ص٩٦ ح٤٠٩.

مختومان[١] من شعير بمختوم من حنطة إلاّ مِثْلا بمثل، والتمر مثل ذلك.

وسُئل عن الزَّيت بالسَّمن اثنين بواحد؟

قال: يداً بيد لابأس به.

وسُئل عن الرجل يشتري الحنطة فلايجد إلاّ شعيراً أيصلح له أن يأخذ اثنين بواحد؟

قال: لا، انّما اصلهما واحد[٢].

٢٣٩١١ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال: لايباع مختومان من شعير بمختوم من حنطة، ولايباع الاّ مثلاً بمثل، والتمر مثل ذلك.

قال: وسُئل عن الرجل يشتري الحنطة فلايجد عند صاحبها الاّ شعيراً أيصلح له أن يأخذ اثنين بواحد؟

قال: لا، انّما أصلهما واحد، وكان عليٌّ (عليه السّلام) يعدُّ الشعير بالحنطة[٣].

٢٣٩١٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن الحنطة والشعير؟

فقال: إذا كانا سواء فلابأس.

[قال:] وسألته عن الحنطة والدَّقيق؟[٤].

١ـ المختوم: الصاع. (أقرب الموارد).

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٩٤ ح٣٩٩.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٨٧ ح٣.

٤ـ في التهذيب: بالدقيق.

فقال: إذا كانا سواء فلابأس[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى مثله[٢].

٢٣٩١٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: الحنطة والشعير شيء واحد لايجوز التفاضل بينهما[٣].

٢٣٩١٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: الدَّقيق بالحنطة، والسَّويق بالدقيق مِثْلاً بمثل[٤].

٢٣٩١٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن رجل من اصحابه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الحنطة والدقيق لابأس به رأساً برأس[٥].

٢٣٩١٦ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الحنطة بالشعير والحنطة بالدقيق؟

فقال: إذا كانا سواء فلابأس وإلاّ فلا[٦].

٢٣٩١٧ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلا، عن محمد بن مسلم قال: سألته عن الرجل يدفع الى الطحّان الطعام فيقاطعه على أن يعطي صاحبه لكلِّ عشرة اثني عشرة دقيقاً[٧].

١ـ الكافي: ج٥ ص١٨٨ ح٤.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٩٥ ح٤٠٥.

٣ و٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٢ ح٩٧ و٩٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٣٩ و٣٤٠. والسَّويق: دقيق مقلوّ يُعمل من الحنطة أو الشعير (مجمع البحرين).

٥ و٦ـ التهذيب: ج٧ ص٩٥ ح٤٠٣ و٤٠٧.

٧ـ في الفقيه: لكل عشرة امنان عشرة امنان دقيق.

فقال: لا.

قلت: فالرجل[١] يدفع السِّمْسِم الى العصّار ويضمن له لكلّ[٢] صاع ارطالا مسمّاة.

قال:[٣] لا[٤].

من لايحضره الفقيه: روى العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته... وذكر مثله[٥].

أقول: الظاهر أنّ النهي هنا بسبب الرّبا.

قال العلاّمة الحلّي (طاب ثراه): (لو دَفع الى الطحّان طعاماً وقاطعه على أن يعطيه به طحيناً أنقص، أو دفع الى العصّار سمسماً وقاطَعَه على شيرج أنقص، لم يجز. وكذا مع التساوي فيهما.

أمّا الأول: فلربا الفضل، وأمّا الثاني: فلربا النسيئة)[٦].

٢٣٩١٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سُئل عن الطحّان تدفع اليه الحنطة ويشترط اليه أن يعطي من الدقيق زيادة معلومة على كيل الحنطة؟

قال: لاخير في ذلك، لهُ الأجر وعليه أن يؤدّي أمانته[٧].

١ـ في الفقيه: قال: لا. فقلت: فرجل.

٢ـ في الفقيه: فيضمن لهُ بكل.

٣ـ في الفقيه: فقال.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٩٦ ح٤١١.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٣٣ ح٣٨٦٠.

٦ـ تذكرة الفقهاء: ج١٠ ص٢٠٦.

٧ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٠ ح٢٣٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤١.

باب (١٣)
حكم الرّبا في الزّيت والسَّمن

٢٣٩١٩ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الزيت بالسمن اثنين بواحد؟

قال: يداً بيد لابأس به[١].

التهذيب: ابن أبي عمير مثله[٢].

٢٣٩٢٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل[٣] أسلف رجلاً زيتاً على أن يأخذ منه سمناً؟

قال: لايصلح[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب مثله[٥].

أقول: النهي محمول على الكراهة.

قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (... وجُملة القول فيه: انّه

١ـ التهذيب: ج٧ ص٩٧ ح٤١٦. والزَّيت: عصارة الزيتون ودهنه الذي يُستخرج منه (لسان العرب). والسَّمْن: مايُعمل من لبن البقر والغنم (مجمع البحرين).

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٢١ ح٥٢٩.

٣ـ في الاستبصار: في رجل.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٨٩ ح١٤.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٩٧ ح٤١٤ وص٤٣ ح١٨٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٩ ح٢٦٤.

لايجوز إسلاف الأعواض في الأعواض اذا كانت من جنس واحد، مكيلَين وموزونَين. ونُقل عليه الاجماع.).

وقال المحقّق الحلّي (طاب ثراه): (يجوز إسلاف الأعواض في الأعواض ـ اذا اختلفتْ ـ وفي الأثمان، وإسلاف الأثمان في الأعواض، ولايجوز اسلاف الأثمان في الأثمان ولو اختلفا)[١].

ثم قال العلاّمة المجلسي: (والأحوط ترك إسلاف خصوص السَّمن في الزَّيت، وبالعكس، لورود الرواية بهما، وعمل بعض القدماء، وهو الظاهر من الكليني)[٢].

٢٣٩٢١ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الوشّاء، عن عبداللّه بن سنان قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: لاينبغي للرجل إسلاف السّمن بالزّيت ولا الزّيت بالسّمن[٣].

من لايحضره الفقيه: روى الوشّاء مثله[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن الحسن (بن علي) ابن بنت الياس، عن عبداللّه بن سنان مثله[٦].

١ـ شرائع الاسلام: ج٢ ص٥٥.

٢ـ ملاذ الأخيار: ج١٠ ص٥٤٥.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٩٠ ح١٥.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٣ ح٣٩٤٧.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٩٧ ح٤١٥.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣ ح١٨٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٩ ح٢٦٣.

باب (١٤)
حكم الرِّبا في الحيتان واللّحم والعسَل وغيرها

٢٣٩٢٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه سُئل عن الحيتان بالحيتان تُقسَّم، وتباع على وجه التحرّي بغير وزنٍ ولاكيل، واللّحم كذلك فرخّص فيه، وعن القمح بالماء الى أجلٍ فرخّص فيه، قيل: فهل يصلح بغير الماء نحو الأشربة من العسل وغيره؟

قال: لايصلح، ورخّص في الدقيق بالكعك متساوياً يداً بيد، والخلّ بالخلّ كذلك، وان اختلفت أجناسهُ وصنوفه، وكذلك عسل السُّكَّر بعسَل النَّحل[١].

باب (١٥)
حكم الرِّبا في الفَرس

٢٣٩٢٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه سُئل عن الرجل يقول: عاوِضني بفرسي فرسك وأزيدك؟

قال: فلايصلح[٢].

ولكن يقول: أعطني فرسك بكذا وكذا وأُعطيك فرسي بكذا وكذا[٣].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٣ ح١٠٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٤١.

٢ـ في الاستبصار: لايصلح.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٢٠ ح٥٢٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠١ ح٣٥٤.

باب (١٦)
حكم بيع المختلفَين متفاضلاً ومتساوياً

٢٣٩٢٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن الطعام والتمر والزبيب؟

فقال: لايصلح شيء منه اثنان بواحد إلاّ أن تصرفه نوعاً الى نوع[١] آخر فاذا صرفته فلابأس به اثنين بواحد وأكثر[٢ و٣].

من لايحضره الفقيه: سأل سماعة أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الطعام... وذكر مثله[٤].

٢٣٩٢٥ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمّد، عمّن ذكره، عن أبان، عن محمّد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: ما كان من طعام مختلف أو متاع أو شيء من الأشياء يتفاضل[٥] فلابأس ببيعه[٦] مثلين بمثل يداً بيد، فأمّا نَظِرة فلاتصلح[٧ و٨].

١ـ في الفقيه: من نوع الى نوع.

٢ـ في الفقيه: اثنان بواحد واكثر من ذلك.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٩٥ ح٤٠٦.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨١ ح٤٠١٤.

٥ـ في التهذيب ح٥١٦ و٥١٤: متفاضلاً.

٦ـ في التهذيب ح٥١٤: فلابأس به.

٧ـ في الفقيه: فأما نظرة فانهُ لايصلح، وفي التهذيب ح٥١٦ و٥١٤: فأما نسيئة فلايصلح.

٨ـ الكافي: ج٥ ص١٩١ ح٦.

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبي وفضالة، عن أبان، عن محمد الحلبي وابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي جميعاً، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٢].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر وعلي بن خالد، عن عبدالكريم، عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روى أبان، عن محمد بن علي الحلبي وحمّاد بن عثمان، عن عبيدالله بن علي الحلبي قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول... وذكر مثله[٤].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صالح بن خالد وعبيس بن هشام، عن ثابت بن شريح، عن زياد بن أبي غياث، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعته يقول:... وذكر مثله[٥].

أقول: النَظِرة هي النسيئة، وقد حَمل بعض الفقهاء النهيَ على الكراهة. قال العلاّمة الحلّي (طاب ثراه): (يكره بيع الجنسَين المختلفَين متفاضلاً نسيئة، لقول الصادق (عليه السّلام)....)[٦].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٩٣ ح٣٩٥.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٩٣ ح٣٩٦.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١١٩ ح٥١٦.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٩ ح٤٠٠٦.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١١٨ ح٥١٤.

٦ـ تذكرة الفقهاء: ج١٠ ص١٤٦.

٢٣٩٢٦ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: ما كان من الطعام أو من شيء من الأشياء مختلفاً فلابأس ببيعه متفاضلاً يداً بيد ولاخير فيه نَظِرة[١].

٢٣٩٢٧ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لايصلح التّمر اليابس بالرّطب من أجل أنّ التّمر يابس[٢] والرّطب رطب فإذا يبس نقص [قال:] ولايصلح الشّعير بالحنطة إلاّ واحداً بواحد[٣]، وقال: الكيل يجري مجرى واحداً [قال:] ويكره قفيز لوز بقفيزين وقفيز تمر بقفيزين ولكن صاع حنطة بصاعين من تمر وصاع تمر بصاعين من زبيب [و]إذا اختلف هذا والفاكهة اليابسة فهو حسن وهو يجري في الطّعام والفاكهة مجرى واحد، أو قال[٤]: لابأس بمعاوضة المتاع ما لم يكن كيل أو وزن[٥ و٦].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير مثله[٧].

الاستبصار: الحسين بن سعيد مثله ـ الى قوله: فاذا يبس نقص[٨].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٢ ح٩٦.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: ان اليابس يابس.

٣ـ في التهذيب: بواحدة.

٤ـ في التهذيب: اليابسة تجري مجرى واحداً، وقال.

٥ـ في التهذيب: كيلاً ولا وزناً.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٨٩ ح١٢.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٩٤ ح٣٩٨.

٨ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٣ ح٣١٤.

٢٣٩٢٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن سماعة قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن [بيع] العنب بالزبيب؟

قال: لايصلح إلاّ مثلا بمثل، قال: والرطب والتمر مثلا بمثل[1].

٢٣٩٢٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب، عن سماعة قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن العنب بالزّبيب؟

قال: لايصلح إلاّ مثلاً بمثل.

قلت: والتّمر والزّبيب؟

قال: مثلاً بمثل[2].

٢٣٩٣٠ـ الكافي: وفي حديث آخر بهذا الاسناد قال: المختلف مثلان بمثل يداً بيد لابأس[3].

٢٣٩٣١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن خالد، عن أبي الرّبيع قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): ما ترى في التّمر والبُسر الأحمر مِثْلاً بمثل؟

قال: لابأس.

قلت: فالبختج والعصير[4] مثلاً بمثل؟

قال: لابأس[5].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٩٧ ح٤١٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٢ ح٣١٣.

٢ و٣ـ الكافي: ج٥ ص١٩٠ ح١٦ و١٧.

٤ـ في التهذيب: فالبختج والعنب. والبختج: العصير المطبوخ. (مجمع البحرين).

٥ـ الكافي: ج٥ ص١٩٠ ح١٨.

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير مثله[١].

٢٣٩٣٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لايصلح التمر بالرُّطب، انّ الرُّطب رَطِب والتمر يابس فاذا يبس الرطب نقص[٢].

٢٣٩٣٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبيس بن هشام، عن ثابت بن شريح، عن داود الابزاري، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: لايصلح التمر بالرُّطب، التمر يابس، والرُّطب رطب[٣].

٢٣٩٣٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن سيف التمّار قال: قلت لأبي بصير: أُحبُّ أن تسأل أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل[٤] استبدل قوصرّتين[٥] فيهما [بسر] مطبوخ بقوصرّة فيها [تمرٌ] مشقّق[٦]، قال: فسأله أبو بصير عن ذلك.

فقال (عليه السّلام): هذا مكروه.

فقال أبو بصير: ولِمَ يكره؟

فقال: كان عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام) يكره أن يستبدل

١ـ التهذيب: ج٧ ص٩٧ ح٤١٨.

٢ و٣ـ التهذيب: ج٧ ص٩٠ ح٣٨٤ و٣٨٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٣ ح٣١٥ و٣١٦.

٤ـ في التهذيب: عن الرجل.

٥ـ القوصرة: وعاء من قصب يُرفع فيه التمر من البواري (لسان العرب).

٦ـ المشقَّق: ماأُخرج نواتُه (الوافي).

وسقاً من تمر المدينة بوسقين من تمر خيبر [لأنّ تمر المدينة أدونهما][1] ولم يكن عليّ (عليه السّلام) يكره الحلال[2].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[3].

أقول: قال صاحب الجواهر: (إذ الظاهر ارادة الحرمة من الكراهة ـ هنا ـ خصوصاً بعد خبر سيف التمّار)[4].

٢٣٩٣٥ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الوشّاء، عن عبداللّه بن سنان قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: كان عليّ (صلوات اللّه عليه) يكره أن يستبدل وسقاً من تمر خيبر بوسقين من تمر المدينة لأنّ تمر خيبر أجودهما[5و6].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[7].

٢٣٩٣٦ـ التهذيب: صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: كان علي (عليه السّلام) يكره ان يستبدل وسقين من تمر المدينة بوسق من تمر خيبر[8].

١ـ مابين المعقوفتين ليس في التهذيب. وقال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «ادونهما» الظاهر: «اجودُهما»). ومثله قال في الجواهر.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٨٨ ح٧.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٩٦ ح٤١٢.

٤ـ جواهر الكلام: ج٢٣ ص٣٤٨.

٥ـ في التهذيب: لأن تمر المدينة أدونهما.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٨٨ ح٨.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٩٧ ح٤١٣.

٨ـ التهذيب: ج٧ ص٩٤ ح٤٠٠.

باب (١٧)
جواز أكل الرِّبا في موارد معيَّنة

٢٣٩٣٧ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الخشّاب، عن ابن بقاح[١]، عن معاذ بن ثابت، عن عمرو بن جميع، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): ليس بين الرجل وولده رباً، وليس بين السيّد وعبْده ربا[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[٣].

٢٣٩٣٨ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): ليس بين المسلم وبين الذّمي ربا، ولابين المرأة وبين زوجها ربا[٤].

٢٣٩٣٩ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الخشّاب، عن ابن بقاح[٥]، عن معاذ بن ثابت، عن عمرو بن جميع، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): ليس بيننا وبين أهل حربنا رباً [فانّا] نأخذ منهم ألف درهم بدرهم ونأخذ منهم ولانعطيهم[٦].

١ـ في التهذيب: عن ابن رباح.
٢ـ الكافي: ج٥ ص١٤٧ ح١.
٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٨ ح٧٦.
٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٨ ح٤٠٠٢.
٥ـ في التهذيب: عن ابن رباح.
٦ـ الكافي: ج٥ ص١٤٧ ح٢.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[١].

٢٣٩٤٠ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ليس بيننا وبين خدمنا رباً، نأخذ منهم ألف درهم ولانعطيهم[٢].

٢٣٩٤١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) أنّه قال في الرجل يعطي الرجل مالاً يعمل فيه على أن يعطيه ربحاً مقطوعاً قال: هذا الرّبا محضاً وهذا انّما يجوز بين الرجل وعبده، وليس بين الرجل وعبده رباً لانّ المال ماله[٣].

باب (١٨)
جواز الرِّبا في الثوب

٢٣٩٤٢ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن ابن رباط، عن جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السّلام) قال: لابأس بالثوب بالثوبين[٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي نجران، عن حمزة بن حمران، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثل ذلك وقال: إذا وصفت الطُّول فيه والعرض[٥].

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٨ ح٧٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٠ ح٢٣٥.

٢ـ الجعفريات: ص٨١.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٦ ح٢٦٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٤٤.

٤ و٥ـ التهذيب: ج٧ ص١١٩ ح٥١٨ و٥١٩.

٢٣٩٤٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن سلمة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) انّه كان كسا الناس بالعراق وكان[١] في الكسوة حُلَّة جيِّدة قال: فسألها اياه[٢] الحسين فأبى فقال الحسين (عليه السّلام): أنا أعطيك مكانها حُلَّتين، فأبى، فلم يزل يعطيه حتّى بلغ [له] خمساً فأخذها منه ثم أعطاه الحُلَّة وجعل الحُلَل في حجره وقال:[٣] لآخذن خمسة بواحدة[٤].

من لايحضره الفقيه: روى أبان، عن سلمة، عن أبي عبدالله، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) كسا الناس... وذكر مثله[٥].

أقول: كانت الحُلّة الجيّدة من بيت المال فَكَرِه مولانا الامام علي أمير المؤمنين (عليه السّلام) أن يخصّ بها ولده وقرَّة عينه الامام الحسين (عليه السّلام) لئلاّ يقول قائل: إن الامام فضَّل ولده على سائر المسلمين، ولهذا امتنع الامام (عليه السّلام) عن ذلك حتى عوَّضها بخمس حُلل، وهذا موقف عظيم جداً تتجلّى فيها المساواة بين قُرَّة عين الخليفة وسائر المسلمين.. وما احوجنا اليوم الى امثال هذه المُثُل الرفيعة والنماذج السّامية.. وخاصة عند قادة المسلمين وزعمائهم.

وخلاصة القول: أن هذه القضية لها أبعاد متعدّدة:

الأول: ضرورة الاهتمام بأموال المسلمين.

١ـ في الفقيه: فكان.

٢ـ في الفقيه: حلة جيدة فسأله اياها.

٣ـ في الفقيه: فقال.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١١٩ ح٥٢٠.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٠ ح٤٠١١.

الثاني: ضرورة المساواة بين المسلمين في العطاء.

الثالث: ضرورة المساواة بين أقرباء الخليفة وسائر الناس.

الرابع: أنها لتعليم الآخرين، ليتّخذوها قدوة صالحة لهم في الحياة.

٢٣٩٤٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليه السّلام) انّه قال: لابأس بالثوب بالثوبين يداً بيد ونسيئة اذا وَصَفه[١].

أقول: قوله (عليه السّلام): «اذا وَصَفه» أي اذا وصفَ الطُّول فيه والعَرْض. كما مرَّ في رواية التهذيب المتقدّمة.

باب (١٩)

جواز الرِّبا في بيع الغزل بالثياب المنسوجة

٢٣٩٤٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن أبي عبداللّه البرقي رفعه، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن بيع الغزل بالثياب المبسوطة[٢] والغزل اكثر وزناً من الثياب؟[٣].

قال: لابأس [به][٤].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن أبي عبداللّه البرقي، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه مثله[٥].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٣ ح١٠١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٤٢.

٢ـ في التهذيب ح٥٢٤: المنسوجة.

٣ـ في التهذيب ح٥٢٨: اكثر من قدر الثياب.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٩٠ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٢٠ ح٥٢٤.

من لايحضره الفقيه: روي عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله مثله[١].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة وأحمد بن الميثمي، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله(عليه السّلام)قال: سألته عن بيع... وذكر مثله[٢].

باب (٢٠)
جواز الربا في المعدود

٢٣٩٤٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن ابن رباط، عن ابن مسكان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن البيضة بالبيضتين؟

قال: لابأس به.

والثوب بالثوبين؟

قال: لابأس به.

والفرس بالفرسين؟

فقال: لابأس به، ثم قال: كلُّ شيء يكال أو يوزن[٣] فلايصلح مثلين بمثل إذا كان من جنس واحد، فاذا[٤] كان لايكال ولايوزن فليس به بأس اثنان بواحد[٥].

٢٣٩٤٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن حماد بن

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٨ ح٣٨٠٧.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٢١ ح٥٢٨.

٣ـ في الاستبصار: ويوزن.

٤ـ في الاستبصار: واذا.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١١٩ ح٥١٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠١ ح٣٥١.

عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الثوبين الرديين بالثوب المرتفع والبعير بالبعيرين والدابة بالدابتين؟

فقال: كره ذلك علي (عليه السّلام) فنحن نكرهه إلا أن يختلف الصنفان.

قال: وسألته عن الابل والبقر والغنم أو إحداهنّ في[1] هذا الباب؟

قال: نعم نكرهه[2].

باب (٢١)
جواز الرِّبا في العبد والحيوان

٢٣٩٤٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن عبدالله بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن العبد بالعبدين والعبد بالعبد والدراهم؟

قال: [3] لابأس بالحيوان كلّه[4] يداً بيد[5] و[6].

١ـ في الاستبصار: أواحد هو في.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٢٠ ح٥٢١ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠١ ح٣٥٢.

٣ـ في الفقيه والتهذيب: فقال.

٤ـ في الفقيه والتهذيب والاستبصار: كلها.

٥ـ في الاستبصار: بيد ونسية.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٩١ ح٣.

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبان مثله[١].

من لايحضره الفقيه: سأل عبدالرحمن بن أبي عبدالله أبا عبدالله (عليه السّلام) عن العبد... وذكر مثله[٢].

٢٣٩٤٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن بيع الحيوان اثنين بواحد؟

فقال: إذا سمّيت الثمن[٣] فلابأس[٤].

من لايحضره الفقيه: سأل سماعة أبا عبدالله (عليه السّلام) عن بيع... وذكر مثله[٥].

٢٣٩٥٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه رخّص من بيع الحيوان بالحيوان يداً بيد[٦].

باب (٢٢)
جواز الرِّبا في البعير

٢٣٩٥١ـ الكافي: أبو عليّ الأشعريّ، عن الحسن بن عليّ

١ـ التهذيب: ج٧ ص١١٨ ح٥١٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠٠ ح٣٤٨.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٠ ح٤٠٠٩.

٣ـ في الفقيه: السّن.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٢٠ ح٥٢٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠١ ح٣٥٣.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٩ ح٤٠٠٨.

٦ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٤ ح٧١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٤٢. ويداً بيد: أي النقد الحاضر (مجمع البحرين).

الكوفيّ، عن عثمان بن عيسى، عن سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن البعير بالبعيرين يداً بيد ونسيئة؟

فقال: نعم لابأس إذا سمّيت بالأسنان جذعين أو ثنيين[1] ثمّ أمرني فخططت على النسيئة[2].

من لايحضره الفقيه: سأل سعيد بن يسار أبا عبدالله (عليه السّلام) عن البعير... وذكر مثله ـ ثم زاد: لانّ الناس يقولون: لا، وانّما فعل ذلك للتقية[3].

٢٣٩٥٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام)عن البعير بالبعيرين يداً بيد ونسيئة؟

قال: لابأس به، ثم قال: خط على النسيئة[4].

١ـ في الفقيه: الاسنان جذعان أو ثنيان.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٩١ ح٤.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٠ ح٤٠١٠.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١١٧ح٥١٠ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠٠ ح٣٤٦.

أبواب الصرف

باب (١)
حرمة التفاضل في الذّهب والفضَّة

٢٣٩٥٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النضر، عن ابراهيم ابن عبدالحميد، عن الوليد بن صبيح قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: الذَّهب بالذَّهب والفضَّة بالفضَّة، الفضل بينهما هو الربا المنكر[١].

٢٣٩٥٤ـ من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الفضَّة بالفضَّة مِثْلٌ بمثل[٢]، والذّهب بالذّهب مثل بمثل ليس فيه زيادة ولانَظِرة[٣]، الزائد والمستزيد في النار[٤].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٩٨ ح٤٢١.

٢ـ في التهذيب ودعائم الاسلام: مثلاً بمثل.

٣ـ في التهذيب: ولانقصان. والنَظِرة: التأخير والامهال في الامر (أقرب الموارد).

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٨ ح٤٠٣٧.

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد مثله ـ الاّ أنّه ترك قوله: والذهب بالذهب مثل بمثل[١].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليه السّلام) انّه قال... وذكر مثله[٢].

باب (٢)
حكم بيع الدينار بالدرهم نسيئة وبالعكس

٢٣٩٥٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشّا، عن ثعلبة بن ميمون، عن أبي الحسن[٣] الساباطي، عن عمّار بن موسى الساباطي قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: لابأس أن يبيع الرجل الدينار[٤] باكثر من صَرفِ يومه نسيئة[٥].

٢٣٩٥٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن ثعلبة، عن أبي الحسن[٦]، عن عمّار الساباطي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الدينار[٧] بالدراهم بثلاثين أو أربعين أو نحو ذلك نسيئة قال: لابأس[٨].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٩٨ ح٤١٩.
٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٧ ح٨٤.
٣ـ في الاستبصار: عن أبي الحسين.
٤ـ في الاستبصار: الدنانير.
٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٠ ح٤٣١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٤ ح٣٢١.
٦ـ في الاستبصار: عن أبي الحسين.
٧ـ في الاستبصار: الدنانير.
٨ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٠ ح٤٣٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٤ ح٣٢٣.

٢٣٩٥٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل [هل] يحلُّ له أن يسلف دنانير بكذا وكذا درهماً الى أجل [معلوم]؟

قال: نعم لابأس.

وعن الرجل يحلُّ له أن يشتري دنانير بالنسيئة؟

قال: نعم انّما الذهب وغيره في الشراء والبيع سواء[١].

٢٣٩٥٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي بن فضال، عن حمّاد، عن عمّار الساباطي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: الرجل يبيع الدراهم بالدنانير نسيئة؟

قال: لابأس [به][٢].

من لايحضره الفقيه: روي عن عمّار الساباطي مثله[٣].

أقول: قال الفيض الكاشاني (طاب ثراه): (أخبار المنع عن بيع أحد النقدين بالآخر نسيئةً اصحُّ اسناداً، فالتَرك أحوط..)[٤].

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٠ ح٤٣٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٤ ح٣٢٥.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٠ ح٤٣٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٤ ح٣٢٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٧ ح٤٠٣٦.

٤ـ الوافي: ج١٨ ص٦١٩.

باب (٣)
حكم البيع بدينار غير درهم

٢٣٩٥٩ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن محمد، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) في الرجل يشتري السلعة بدينار غير درهم الى أجَل؟

قال: فاسد، فلعلّ الدينار يصير بدرهم[١].

أقول: قوله: «بدينار غير درهم» أي: إلاّ درهم.

وقال الشهيد الثاني (طاب ثراه): (.. ويجب تقييده بجهالة نسبة الدرهم من الدينار، بأن جَعله ممّا يتجدَّد من النقد، حالاً ومؤجَّلاً، أو من الحاضر مع عدم علمهما بالنسبة، فلو علماها صحَّ، وفي رواية السكوني ـ المذكورة أعلاه ـ اشارة الى أن العلَّة هي الجهالة.)[٢].

٢٣٩٦٠ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن وهب، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انه كره ان يشتري الرجل بدينار إلاّ درهماً وإلاّ درهمين نسيئة ولكن يجعل ذلك بدينار إلاّ ثلثاً وإلاّ ربعاً وإلاّ سدساً أو شيئاً يكون جزءاً من الدينار[٣].

٢٣٩٦١ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي

١ـ التهذيب: ج٧ ص١١٦ ح٥٠٢.

٢ـ مسالك الافهام: ج٣ ص٣٥٠.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١١٦ ح٥٠٣.

عبدالله، عن الحسين بن الحسن الضرير، عن حمّاد بن ميسر، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّه كره ان يشتري الثوب بدينار غير درهم لأنّه لايدري كم الدينار من الدرهم[١].

٢٣٩٦٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن بعض أصحابه، عن الحسين بن الحسن، عن حمّاد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: يكره ان يُشترى الثوب بدينار غير درهم لأنّه لايدري كم الدينار من الدرهم[٢و٣].

التهذيب: محمد بن يحيى العطّار، عن بعض أصحابه، عن الحسن بن الحسين، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٤].

باب (٤)

حكم بيع الدّراهم بالدّراهم والرّصاص

٢٣٩٦٣ـ الكافي: أبو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن اسحاق بن عمّار قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الدراهم بالدراهم والرصاص؟

فقال: الرّصاص باطل[٥].

١ـ التهذيب: ج٧ ص١١٦ ح٥٠٤.

٢ـ في التهذيب: كم الدرهم من الدينار.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٩٦ ح٧.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٥٧ ح٢٤٨.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٦ ح٨.

أقول: قوله (عليه السّلام): «الرّصاص باطل» فيه احتمالان:

الأول: بطلان المعاملة، ولعلّ الوجه فيه حصول الرِّبا في الزيادة، وانْ كانت من غير الجنس.

الثاني: (أن يكون المراد به الرّصاص الذي يُغشُّ به الدراهم، فيسأل أنّه هل يكفي دخول الرصاص لعدم كون الزيادة رِباً؟ فأجاب (عليه السّلام) بأنّه غير مُتموَّل أو غير منظور اليه، وهو مضمحلّ، فلاينفع ذلك في الرّبا). وهذا الاحتمال الثاني ذكره العلاّمة المجلسي (طاب ثراه) واستظهره[1]. واللّه العالم.

٢٣٩٦٤ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان، عن ابن بكير، عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): الدراهم بالدراهم مع احدهما الرصاص[2] وزناً بوزن.

فقال:[3] أعِد، فأعدتُ [عليه] ثم قال: أعِد، فأعدتُ عليه، فقال: لاأرى به بأساً[4].

من لايحضره الفقيه: روي عن عمر بن يزيد مثله[5].

أقول: قوله (عليه السّلام): «أعِدْ» قال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراهما): (والظاهر أن الأمر بالاعادة مراراً ليتوجّه إليه مَن كان غافلاً أو مشتغلاً بشيء في المجلس لينتفعوا به).

١ـ مرآة العقول: ج١٩ ص٣٠٦.

٢ـ في الفقيه: في احداهما رصاص.

٣ـ في الفقيه: قال.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١١٤ ح٤٩٣.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٩ ح٤٠٤٢.

وقال: (يدلّ ـ هذا الحديث ـ على جواز بيع المغشوش بغيره وزناً بوزن وتكون الزيادة في الصحيح في مقابلة الغش)[١].

وقال العلاّمة المجلسي(رحمه اللّه): ويدلّ على أنّ الرصاص القليل الذي يكون في المغشوش كاف في عدم تحقّق الرِّبا[٢].

باب (٥)
حكم إستبدال الدّراهم بالدّراهم

٢٣٩٦٥ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبيّ قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرّجل يستبدل الكوفيّة بالشاميّة وزناً بوزن فيقول الصيرفي: لاأُبدّل لك حتّى تبدّل لي[٣] يوسفيّة بِغلّة، وزناً بوزن؟

فقال: لابأس [به].

فقلنا: إنّ الصيرفيّ إنّما طلب فضل اليوسفيّة على الغلّة.

فقال: لابأس به[٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان مثله[٥].

أقول: اليوسفيَّة نوع من الدراهم.

قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (غَرضُه أن يأخذ اليوسفيَّة لأنه

١ـ روضة المتقين: ج٧ ص٣١٨.

٢ـ ملاذ الأخيار: ج١١ ص١٤١.

٣ـ في التهذيب: تبدلني.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٧ ح١١.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٤ ح٤٤٨.

أجود، فقال (عليه السّلام): «لابأس» لأنها زيادة في الكيفيَّة لا الكميّة، واختلف الأصحاب في تلك الزيادة الحكمية هل هي توجب الرّبا أم لا؟ وهذه الأخبار تدلّ على الجواز، ولايخلو من قوّة)[١].

٢٣٩٦٦ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن شعيب، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يستبدل الشاميَّة بالكوفيَّة وزناً بوزن؟

قال: لابأس به[٢].

باب (٦)

حكم التجارة بالدّراهم المصروفة

٢٣٩٦٧ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن محمد بن أحمد النهدي[٣]، عن محمد بن خالد، عن اسماعيل بن عبدالخالق قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّا نبعث بالدراهم[٤] لها صرف[٥] الى الأهواز فُيشترى لنا بها المتاع ثم نلبث[٦] فاذا باعه وضع عليه صرفه[٧] فاذا بعناه كان علينا أن نذكرله صرف الدراهم في المرابحة، يجزيناعن ذلك؟

١ـ ملاذ الأخيار: ج١١ ص١١٨.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٤ ح٤٤٧.

٣ـ في التهذيب: أحمد بن محمد النهدي. والظاهر انّ الصحيح ما في الكافي.

٤ـ في التهذيب: الدراهم.

٥ـ الصرف: فضل الدرهم على الدرهم (لسان العرب).

٦ـ في التهذيب: يكتب.

٧ـ في التهذيب: عليها صرف.

فقال: لا، بل اذا كانت المرابحة فأخبِره بذلك وان كان[١] مساومة فلابأس[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٣].

٢٣٩٦٨ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن اسماعيل بن عبدالخالق قال: سألته فقلت: انا نبعث الدراهم الى الاهواز لها صرف فيُشترى لنا بها متاع ثم نكتب روزنامجة يوضع عليه صرف الدراهم فاذا بعنا فعلينا ان نذكر صرف الدراهم في المرابحة ويجزينا عن ذلك؟

قال: إذا كان مرابحة فأخبره بذلك وان كان مساومة فلابأس[٤].

باب (٧)

حكم صرف الدرهم والدينار

٢٣٩٦٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألته عن الصرف فقلت له: [انّ] الرّفقة ربّما عجلت [فخرجتْ] فلم نقدر على الدمشقيَّة والبصْريَّة وانّما تجوز بسابور[٥] الدمشقيَّة والبصريَّة.

١ـ في التهذيب: كانت.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٩٨ ح٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٥٨ ح٢٤٩.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٥٩ ح٢٥٦.

٥ـ في التهذيب: يجوزبسابور. وفي الفقيه: يجوز بنيسابور.

فقال[١] : وما الرِّفقة؟

فقلت: [٢] القوم يترافقون ويجتمعون للخروج فاذا عجّلوا فربّما لم نقدر[٣] على الدمشقيَّة والبصْريَّة فبعثنا[٤] بالغلّة فصرفوا ألفاً وخمسين درهم منها بألف[٥] من الدمشقيَّة والبصريَّة.

فقال: لاخير في هذا[٦] أفلاتجعلون فيها[٧] ذهباً لمكان زيادتها؟

فقلت له: أشتري ألف درهم وديناراً[٨] بألفي درهم؟

فقال: لابأس بذلك[٩] انّ أبي (عليه السّلام) كان اجْراً على أهل المدينة منّي وكان يقول[١٠] هذا فيقولون انّما هذا الفرار، لو[١١] جاء رجل بدينار لم يُعط ألف درهم ولو جاء بألف درهم لم يُعط ألف دينار وكان[١٢] يقول لهم: نِعْم الشيء الفرار من الحرام الى الحلال.

١ـ في التهذيب: قال.

٢ـ في التهذيب: قلت.

٣ـ في التهذيب والفقيه: لم يقدروا.

٤ـ في الفقيه: فبعنا[ها].

٥ـ في التهذيب: الالف وخمسين منها بالالف. وفي الفقيه: الالف والخمسين منها بألف.

٦ـ في الفقيه: من الدمشقية فقال: لاخير فيها.

٧ـ في التهذيب: معها.

٨ـ في التهذيب: ألف درهم ودينار. وفي الفقيه: الالف ودينارا.

٩ـ في التهذيب: قال: لابأس بذلك. وفي الفقيه: قال: لاباس.

١٠ـ في الفقيه: منّا فكان يفعل.

١١ـ في الفقيه: انما هو الفرار، ولو.

١٢ـ في التهذيب: فكان. وفي الفقيه: وكان (عليه السّلام).

علي بن ابراهيم، عن أبيه، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، وابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجّاج مثله[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان مثله[٢].

من لايحضره الفقيه: روى صفوان بن يحيى مثله[٣].

٢٣٩٧٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سئل عن الرجل يستبدل الدّنانير الشاميَّة بالكوفيَّة وزناً بوزن فيقول لهُ الصيرفي: لا أُبدّل لك حتّى تبدّلني دراهم يوسفيَّة بغلّةٍ، وزناً بوزن؟

قال: لابأس به.

قيل لهُ: انّ الصيرفي انّما يطلب فضل اليوسفيَّة على الغلّة.

قال: اذا كان وزناً بوزن يداً بيد فلابأس به.

قيل له: فما ترى في الرجل يشتري ألف درهم ودیناراً بألفي درهم؟

قال: لابأس بذلك، أنّ أبي (رضوان اللّه عليه) كان أجرأ على أهل المدينة منّي، وكان يقول هذا، فيقولون: يا أبا جعفر، هذا الفرار من الرّبا، لو جاء رجلٌ بدينارٍ لم يُعط الف درهم، فكان يقول: نِعمَ الشيء الفرار من الحرام الى الحلال.

وقال لهُ رجل: رحمك اللّه، واللّهِ انّك لتعلم انّك لو أخذتَ

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٦ ح٩.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٤ ح٤٤٥.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩٠ ح٤٠٤٣.

ديناراً والصرف تسعة عشر فدرتَ المدينة كلّها على أن تجد من يعطيك فيها عشرين لماوجدتهُ، وما هذا الاّ فرار من الرّبا.

قال: صدقتَ هو فرار من باطل الى حق[١].

٢٣٩٧١ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان محمد بن المنكدر يقول لأبي: يا أبا جعفر[٢] رحمك اللّه، واللّه إنّا لنعلم[٣] أنّك لو أخذت ديناراً والصرف بثمانية عشر[٤] فدرت المدينة[٥] على أن تجد من يعطيك عشرين ماوجدته وماهذا إلاّ فراراً[٦]، وكان أبي يقول: صدقتَ ـ واللّه ـ ولكنّه فرار من باطل الى حق[٧].

التهذيب: ابن أبي عمير مثله[٨].

٢٣٩٧٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألته عن الرجل يأتي بالدراهم الى الصيرفي فيقول له: آخذ منك المائة بمائة وعشرة أو بمائة وخمسة حتى يراضيه على الذي يريد فاذا فرغ جعل مكان الدراهم الزيادة ديناراً أو

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٨ ح٨٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٥٠.

٢ـ في التهذيب: يقول لابي جعفر (عليه السّلام).

٣ـ في التهذيب: انّك لتعلم.

٤ـ في التهذيب: بتسعة عشر.

٥ـ في التهذيب: بالمدينة كلها.

٦ـ في التهذيب: إلا فرار.

٧ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٧ ح١٠.

٨ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٤ ح٤٤٦.

ذهباً ثم قال له: قد رادتك البيع وانّما أبايعك على هذا لان الاول لايصلح أو لم يقل ذلك وجعل ذهباً مكان الدراهم؟

فقال: إذا كان اجراء البيع على الحلال فلابأس بذلك.

قلت: فان جعل مكان الذهب فلوساً؟

فقال: ما أدري ما الفلوس؟[1].

أقول: الفَلْس: قطعة مضروبة من النُّحاس، يُتعامَل بها، وهي من المسكوكات القديمة ـ كما في أقرب الموارد ـ.

وقوله (عليه السّلام): «ماأدري ما الفلوس» فيه احتمالان:

الأول: بالنظر الى اختلاف الفَلْس، فقد يكون من الصُفْر وقد يكون من النحاس، أو يكون بعضه من الصُفْر وبعضه من النحاس، ولهذا لايمكن بيان حكمه قبل أن يُعيّن المادّة الأصليَّة المصنوعة منها.

الثاني: أن المعاملات بين الناس تدور على الدينار والدرهم، وتكون من خلال بيان عددهما، أمّا الفلوس فلابدَّ من تحديد مقدارها وبيان وزنها. والله العالِم.

٢٣٩٧٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان وعلي بن النعمان وعثمان بن عيسى، عن سعيد بن يسار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان أبي بعثني بكيس فيه ألف درهم الى رجل صراف من أهل العراق وأمرني أن أقول له ان يبيعها فاذا باعها أخذ ثمنها فاشترى لنا بثمنها دراهم مدنيَّة[2].

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٥ ح٤٤٩.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٥ ح٤٥١.

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) بعثني أبي (عليه السّلام) . . . وذكر نحوه[١].

٢٣٩٧٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لابأس بألف درهم ودرهم بألف درهم ودينارين إذا دخل فيها ديناران أو أقل أو أكثر فلابأس به[٢].

٢٣٩٧٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الدراهم بالدراهم وعن فضل ما بينهما؟

فقال: إذا كان بينهما نحاس أو ذهب فلابأس[٣].

٢٣٩٧٦ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفار، عن السندي بن الربيع قال: حدثني محمد بن سعيد المدائني، عن الحسن بن صدقة، عن أبي الحسن الرضا (عليه السّلام) قال: قلت له: جعلت فداك انّي ادخل المعادن وأبيع الجوهر بترابه بالدنانير والدراهم؟

قال: لابأس به.

قلت: وأنا اصرف الدراهم بالدراهم واصير الغلّة وضحا[٤] وأصير الوضح غلّة.

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٨ ح٨٨.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٦ ح٤٥٦.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٩٨ ح٤٢٢.

٤ـ الدرهم الغلّة: المغشوش. والوَضَح من الدرهم: الصحيح (مجمع البحرين).

قال: إذا كان فيها دنانير فلابأس.

قال: فحكيت ذلك لعمّار بن موسى الساباطي قال: كذا قال لي أبوه ثم قال لي: الدنانير أين تكون؟

قلت: لا أدري.

قال عمّار: قال لي أبو عبدالله (عليه السّلام): تكون مع الذي ينقص[١].

باب (٨)
حكم فضول الدراهم

٢٣٩٧٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن علي بن اسماعيل، عن اسحاق بن عمّار وغيره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: آخذ الدراهم من الرجل فأزنها ثم أفرّقها فيبقى[٢] في يدي منها [فضل].

فقال:[٣] أليس تحرّى الوفاء؟

فقلت: بلى.

فقال:[٤] لابأس[٥].

من لايحضره الفقيه: روي عن اسحاق بن عمّار قال: قلت لأبي

١ـ التهذيب: ج٧ ص١١٧ ح٥٠٩.

٢ـ في الفقيه: ويفضل.

٣ـ في الفقيه: قال.

٤ـ في الفقيه: قلت: بلى، قال.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١١٠ ح٤٧٤.

عبدالله (عليه السّلام): آخذ... وذكر مثله[١].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (.. قوله: «فأزنها» أي: آخذها وزناً ثم أُفرِّقها عدداً. وقال بعض الفضلاء: يعني: أستوفي منه ـ بالوزن ـ الدراهم التي لي عليه، ثم أفرِّقها عدداً، فيزيد عليها شيء قليل. فقال (عليه السّلام) اذا كان قصْده باعطاء الزيادة تحصيل اليقين بالوفاء فلابأس عليك بذلك، وإن كان من باب السّهو فعليك أن تردَّه عليه... .)[٢].

باب (٩)

حكم من استقرض دراهم ثم سقطت وجاءت غيرها

٢٣٩٧٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن عبدالجبّار، عن العباس، عن صفوان قال: سأله معاوية بن سعيد عن رجل استقرض دراهم من رجل وسقطت[٣] تلك الدراهم أو تغيّرت ولايباع بها شيء، أيصاحب الدراهم الدراهم الاولى أو الجائزة التي تجوز بين الناس؟

قال: فقال: لصاحب الدراهم الدراهم الاولى[٤].

أقول: بالنسبة الى هذه المسألة إنقسم الفقهاء الى قسمين:

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٩٨ ح٣٧٤٩.

٢ـ ملاذ الاخيار: ج١١ ص١٣١.

٣ـ في الاستبصار: فسقطت.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١١٧ ح٥٠٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٩ ح٣٤٤.

الأول: الذين أفتوا بما وَرد في هذا الحديث الشريف.

قال الشيخ الطوسي (طاب ثراه): (ومَن أقرض غيره دراهم ثم سقطت تلك الدراهم وجاءت غيرها، لم يكن له عليه الاّ الدراهم التي أقرضها ايّاه، أو سعرها بقيمة الوقت الذي أقرضها فيه)[1].

وقال العلاّمة الحلّي (طاب ثراه): (لو اقترض دراهم ثم أسقطها السلطان وجاء بدراهم غيرها لم يكن عليه الاّ الدراهم الاولى، لأنها من ذوات الأمثال، فكانت مضمونة بالمِثل، فان تعذَّر المِثل كان عليه قيمتَها وقت التعذُّر)[2].

الثاني: الذين أفتَوا بأنه يأخذ الدراهم المتداوَلة الجديدة.

باب (١٠)

اشتراط التقابض في المجلس في صحّة الصرف

٢٣٩٧٩ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبّار، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألته عن الرّجل يشتري من الرّجل الدراهم بالدّنانير فيزنها وينقدها[3] ويحسب ثمنها كم هو ديناراً[4] ثم يقول: أرسل غلامك معي حتّى أُعطيه الدّنانير؟

١ـ النهاية: ص٣٨٤.

٢ـ تذكرة الفقهاء: ج١٣ ص٥٠.

٣ـ في التهذيب: وينتقدها.

٤ـ في التهذيب: كم دينار. وفي الاستبصار: كم هي ديناراً.

فقال: ما أُحبُّ أن يفارقه حتّى يأخذ الدّنانير.

فقلت: إنّما هو[١] في دار وحده[٢] وأمكنتهم قريبة بعضها من بعض وهذا يشقُّ عليهم.

فقال: إذا فرغ من وزنها وانقادها[٣] فليأمر الغلام الّذي يرسله أن يكون هو الّذي يبايعه[٤] ويدفع إليه الورق ويقبض منه الدّنانير حيث يدفع إليه الورق[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان مثله[٦].

٢٣٩٨٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن بيع الذّهب بالدّراهم فيقول: أرسل رسولاً فيستوفي لك ثمنه، فيقول:[٧] هات وهلمّ ويكون رسولك معه[٨].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن ابان مثله[٩].

١ـ في التهذيب والاستبصار: هم.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: واحدة.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: وانتقادها.

٤ـ في الاستبصار: يبيعه.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٢ ح٣٢.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٩٩ ح٤٢٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٤ ح٣٢٠.

٧ـ في التهذيب: قال: يقول.

٨ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٢ ح٣٣.

٩ـ التهذيب: ج٧ ص٩٩ ح٤٢٨.

أقول: قال العلاّمة المجلسي (رحمه اللّه): (لعلَّه محمول على أنَّ الوكيل ـ أي الرسول ـ أوقع البيع وكالة أو يوقعه بعد)[1].

٢٣٩٨١ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إذا اشتريت ذهباً بفضة أو فضة بذهب فلاتفارقه حتى تأخذ منه، وإن نزا حائط[2] فانز معه[3].

أقول: قوله (عليه السّلام): «وإنْ نزا» أي: وثَب وطَفَر (مجمع البحرين) والمعنى أن لايفارق المشتري البائعَ قبل القبض، وان قَفَز البائع على حائط فليقفز المشتري معه حتى لايقع الافتراق بينهما. وهذا يدل على ان بيع الصرف يتحقَّق بالتقابض قبل الافتراق فاذا تفارق كلٌّ من البائع والمشتري قبل القبض بطل البيع، فلايفارقه حتى يأخذ منه، بحيث لو نزى حائطاً نزى المشتري معه.

٢٣٩٨٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل ابتاع من رجل بدينار فأخذ[4] بنصفه بيعاً وبنصفه ورقاً؟

قال: لابأس به.

وسألته هل يصلح [له] أن يأخذ بنصفه ورقاً أو بيعاً ويترك نصفه

١ـ مرآة العقول: ج١٩ ص٣١٧.

٢ـ في الاستبصار: فان نزا حائطاً.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٩٩ ح٤٢٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٣ ح٣١٩.

٤ـ في التهذيب: وأخذ.

حتى يأتي بعد فيأخذ به ورقاً أو بيعاً؟

قال: [١] ما أُحبُّ أن اترك منه شيئاً حتى آخذه جميعاً، فلايفعله[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبي وابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال... وذكر مثله[٣].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (رحمه اللّه): (وظاهره أنّه يأخذ بنصف الدينار متاعاً وبنصفها دراهم فلو أخذ المتاع وترك الدراهم فهو غير جائز على المشهور، ولو عكس فالمشهور الجواز، والخبر يشملهما، ويمكن حمله ـ في الأخير ـ على الكراهة)[٤].

٢٣٩٨٣ـ دعائم الاسلام: قال جعفر بن محمد (عليه السّلام): اذا اشتريتَ من رجل ذهباً بفضّة أو فضّة بذهب فلاتفارقهُ حتى تتقابضا وان وثب حائطاً، فان قال لك: أرسِل غلامك معي حتى أُعطيه، فلاتفعل وان كان المكان قريباً، وان أرسلت معه فتأمُر من ترسلهُ ـ اذا حضر النقد ـ ان يبتدى معهُ الصرف ويكون هو الذي يعاقدهُ عليه، وان بقي من النقد شيء فلاخير فيه حتى يكون القبض والدفع على الكمال يداً بيد، وان اشترى الرجل ذهباً بفضّة واشتغل بغير ذلك ثم اراد القبض فليُعد عقد الصرف في وقت القبض فيقول: هذا بهذا[٥].

١ـ في التهذيب: فقال.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٧ ح١٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٩٩ ح٤٣٠.

٤ـ ملاذ الاخيار: ج١١ ص١٠٨.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤١ ح٩٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٤٨.

باب (١١)
جواز اشتراط الخيار في الصَّرف

٢٣٩٨٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يشتري الورق من الرجل ويزنها ويعلم وزنها ثم يقول: أمسكها عندك كهيئتها حتى أرجع اليك وانا بالخيار عليك؟

فقال: ان كان بالخيار فلابأس به أن يشتريها منه وإلاّ فلا[1].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «إن كان بالخيار» أي: بأن لم يوقع البيع وكان مخيّراً في ايقاعه وعدمه، فلابأس به أن يشتريها منه إذا جاء بقيمتها وأوقع البيع بعد ذلك)[2].

باب (١٢)
جواز صرف الدرهم بالدينار للمشتري بأكثر من حقه

٢٣٩٨٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبي المغرا، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): آتي الصّيرفيّ بالدّراهم أشتري منه الدّنانير فيزن لي بأكثر[3] من حقّي ثمّ ابتاع منه مكاني بها دراهم.

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٦ ح٤٥٤.

٢ـ ملاذ الاخيار: ج١١ ص١٢١.

٣ـ في التهذيب: اكثر.

قال: ليس بها[١] بأس ولكن لاتزن أقلّ[٢] من حقّك[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد مثله[٤].

٢٣٩٨٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عبدالله ابن بحر، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألته عن الرجل يبتاع الذهب بالفضة مثْلاً بمثلين؟[٥]

قال: لابأسَ به يداً بيد[٦].

٢٣٩٨٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن بيع الذّهب بالفضة مثلين بمثل يداً بيد؟

فقال: لابأس[٧].

باب (١٣)

جواز صرف الدنانير الى دراهم لأداء الدَّين وبالعكس

٢٣٩٨٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال:

١ـ في التهذيب: به.

٢ـ في التهذيب: لايزن لك أقل.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٩ ح١٩.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٥ ح٤٥٢.

٥ـ في الاستبصار: مثلين بمثل.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٩٨ ح٤٢٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٣ ح٣١٧.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٩٩ ح٤٢٥.

سألته عن الرّجل تكون عليه دنانير؟

قال: لابأس أن[١] يأخذ قيمتها[٢] دراهم[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبي وابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يكون عليه دنانير؟ فقال... وذكر مثله[٤].

٢٣٩٨٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه رخص في اقتضاء الدراهم من الدنانير والدنانير بالدراهم[٥].

٢٣٩٩٠ـ دعائم الاسلام: وروي عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) سُئل عن ذلك فقال: قد كُرِه أن يقبض المسلف الاّ ما أسلف، فان تراضيا من ذلك على أمرٍ أراد به الرّفق من أحدهما لصاحبه، فلابأس اذا كان بسعرٍ معلوم[٦].

٢٣٩٩١ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبار، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يكون له الدَيْن دراهم معلومة الى

١ـ في التهذيب: بأن.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: بثمنها.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٥ ح٤.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٢ ح٤٣٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٦ ح٣٢٧.

٥ و٦ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٠ ح٩١ و٩٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٤٩.

أجل فجاء الأجل وليس عند الرجل الذي عليه الدراهم[١] فقال:[٢] خذ مني دنانير بصرف اليوم.

قال: لابأس به[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل... وذكر مثله[٤].

٢٣٩٩٢ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صالح بن خالد وعبيس بن هشام، عن ثابت بن شريح، عن زياد بن أبي غياث، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل كان عليه دين دراهم معلومة فجاء الأجل وليس عنده دراهم وليس عنده غير دنانير فيقول لغريمه خذ مني دنانير بصرف اليوم؟

قال: لابأس[٥].

٢٣٩٩٣ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي اسحاق، عن ابن أبي عمير، عن يوسف بن أيوب شريك ابراهيم بن ميمون، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في الرجل يكون له على رجل دراهم فيعطيه دنانير ولايصارفه فتصير الدنانير بزيادة أو نقصان؟

١ـ في التهذيب والاستبصار: وليس عند الذي حلّ عليه دراهم.

٢ـ في التهذيب: فقال له. وفي الاستبصار: قال له.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٥ ح٦.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٢ ح٤٣٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٦ ح٣٢٨.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١١٤ ح٤٩٥.

قال: له سعر يوم أعطاه[١].

٢٣٩٩٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألته عن رجل كانت له على رجل دنانير فأحال عليه رجلاً آخر بالدّنانير[٢] أيأخذها دراهم بسعر اليوم؟

قال:[٣] نعم إن شاء[٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز وفضالة وصفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم مثله[٥].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن داود بن سرحان قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل... وذكر مثله ـ الى قوله: نعم[٦].

٢٣٩٩٥ـ من لايحضره الفقيه: روى البزنطي، عن داود بن سرحان قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجلٍ كانت له عند رجل دنانير فأحال له على رجل آخر بدنانيره فيأخذ بها دراهم أيجوز ذلك؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٨ ح٤٦١.

٢ـ في التهذيب ج٦: فأحال عليه رجلاً بدنانير.

٣ـ في التهذيب ج٧: أيأخذها دراهم قال، وفي ج٦: أيأخذ بها دراهم قال.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٥ ح٥.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٢ ح٤٣٩.

٦ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٢ ح٤٩٩.

قال: نعم[١].

٢٣٩٩٦ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن منصور ابن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه سُئل عن رجل أتبع على آخر بدنانير ثم اتبعها على آخر بدنانير هل يأخذ منه دراهم بالقيمة؟

فقال: لابأس بذلك، انّما الاوّل والآخر سواء[٢].

أقول: قوله (عليه السّلام): «... انّما الاوّل والآخرِ سواء» أي لافرق بأن يأخذ الشخص ـ الذي أُحيل له ـ الدراهم بدل الدنانير من الاول أو من الأخير.

٢٣٩٩٧ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اشترى أبي ارضاً واشترط على صاحبها أن يعطيه ورقاً كل دينار بعشرة دراهم[٣].

باب (١٤)

جواز تحويل الدراهم الى دنانير في الذمَّة وبالعكس

٢٣٩٩٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمّد بن إسماعيل، عن منصور بن يونس، عن إسحاق بن عمار، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل يكون

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٩٩ ح٣٤٠٩.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٢ ح٤٤٠.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٩ ح١٨ ـ التهذيب: ج٧ ص١١٢ ح٤٨٢.

لي عنده دراهم فآتيه فأقول: حوّلها دنانير من غير أن أقبض شيئاً؟

قال: لابأس.

قلت: يكون لي عنده دنانير فآتيه فأقول: حوّلها لي دراهم وأثبتها عندك ولم أقبض منه شيئاً؟

قال: لابأس[1].

٢٣٩٩٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن اسحاق ابن عمّار، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يكون لي عنده دراهم فآتيه فأقول: خذها واثبتها عندك، ولم أقبض شيئاً؟

قال: لابأس[2].

٢٤٠٠٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان بن عثمان، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يكون له عند الصيرفي مائة دينار ويكون للصيرفي عنده ألف درهم فيقاطعه عليها؟

قال: لابأس به[3].

٢٤٠٠١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وسهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن عمّار قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): يكون للرّجل عندي الدّراهم الوضح[4]

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٧ ح١٢.

٢ و٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٣ ح٤٤٢ و٤٤٣.

٤ـ في الفقيه: عندي من الدراهم الوضح. وفي التهذيب: عندي الدراهم. والوضح: الدرهم الصحيح. (أقرب الموارد).

فيلقاني (فيقول [لي]: كيف سعر الوضح اليوم؟ فأقول [له] كذا وكذا)[١] فيقول: أليس لي عندك كذا وكذا ألف درهم وضحاً؟[٢] فأقول: بلى، فيقول لي:[٣] حوّلها إلى دنانير بهذا السعر وأثبتها لي عندك، فما ترى في هذا؟

فقال لي:[٤] إذا كنتَ قد استقصيتَ[٥] له السِّعر يومئذ فلابأس بذلك.

[قال:] فقلت: إنّي لم أُوازنه ولم أُناقده [و]إنّما كان كلام بيني وبينه[٦].

فقال: أليس الدراهم من عندك والدنانير من عندك؟

قلت: بلى.

قال: فلابأس بذلك[٧ و٨].

من لايحضره الفقيه: روي عن اسحاق بن عمّار مثله[٩].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[١٠].

١ـ ما بين القوسين ليس في الفقيه.

٢ـ في الفقيه: درهم وضح. وفي التهذيب: درهماً وضحاً.

٣ـ في الفقيه والتهذيب: فأقول: نعم، فيقول.

٤ـ في الفقيه: قال.

٥ـ تقصّى في المسألة استقصاءً: بلغ الغاية في البحث عنها (أقرب الموارد).

٦ـ في الفقيه والتهذيب: منّي ومنه.

٧ـ في الفقيه: لاباس بذلك. وفي التهذيب: فلاباس.

٨ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٥ ح٢.

٩ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩١ ح٤٠٤٦.

١٠ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٢ ح٤٤١.

٢٤٠٠٢ـ من لايحضره الفقيه: روى ابن محبوب، عن حنان بن سدير قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّه يأتيني الرجل ومعهُ الدراهم فأشتريها منه بالدنانير ثم أعطيه كيساً فيه دنانير أكثر من دراهمه فأقول: لك من هذه الدنانير كذا وكذا ديناراً ثمن دراهمك فيقبض الكيس منّي ثم يردّه عليّ ويقول: أثبتها لي عندك؟

فقال: ان كان في الكيس وفاء بثمن دراهمه فلابأس به[1].

٢٤٠٠٣ـ الكافي: أبو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن اسحاق بن عمّار قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يجيئني بالورق يبيعنيها[2] يريد بها ورقاً عندي فهو اليقين [عندي] انّه ليس يريد الدنانير ليس يريد إلاّ الورق ولايقوم حتى يأخذ ورقي فأشتري منه الدراهم بالدنانير فلايكون[3] دنانيره عندي كاملة فأستقرض له من جاري فاعطيه كمال دنانيره ولعلي لا أحرز وزنها.

فقال: أليس يأخذ وفاء الذي له؟

قلت: بلى.

قال: ليس به بأس[4].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان مثله[5].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٩ ح٤٠٣٩.

٢ـ في التهذيب: ببيعها.

٣ـ في التهذيب: تكون.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٨ ح١٧.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٥ ح٤٥٠.

٢٤٠٠٤ـ مستطرفات السرائر: نقلا من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب قال: حدثني هذيل بن حيّان الصيرفي، عن أخيه جعفر بن حيان الصيرفي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) قلت له: يجيئني الرجل فيشتري مني الدراهم بالدنانير، فأخرج إليه بَدْرة فيها عشرة آلاف درهم، فينظر الى الدراهم وأُقاطعه على السِّعر، ثم أقول له: قد بعتك من هذه الدراهم خمسة آلاف درهم بهذا السعر بخمسمأة دينار، فيقول: قد ابتعتها منك ورضيت، فيدفع إليّ كيساً فيه ستمأة دينار، فأقبضه منه ويقول لي: قد وهبت لك من هذه الستمأة دينار خمسمأة دينار ثمن هذه الخمسة آلاف درهم، فأقبض الكيس ولم يوازني ولم يناقدني الدراهم، ولم اوازنه ولم أناقده الدّنانير في ذلك المجلس، ثمّ يجيئني بعدُ فأوازنه وأناقده؟

قال: فقال لي: أليس في البدرة التي أخرجتها إليه الوفاء بالخمسة آلاف درهم، وفي الكيس الذي دفع إليك الوفاء بالخمسمأة دينار؟

قال: فقلت: نعم انّ فيها الوفاء وفضلا.

قال: فقال: لابأس بهذا اذاً[1].

٢٤٠٠٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجلين من الصيارفة ابتاعا ورقاً بدنانير فقال احدهما لصاحبه: انقدْ عنّي

١ـ مستطرفات السرائر: ص٨٧ ح٣٧. منه وسائل الشيعة: ج١٢ ص٤٦٦.

ـ وهو موسر لو شاء ان ينقد نقد ـ فنقد[١] عنه ثم بداله أن يشتري نصيب صاحبه بربح أيصلح؟

قال: لابأس [به][٢].

من لايحضره الفقيه: روى ابن مسكان مثله[٣].

باب (١٥)
جواز التعامل بالدراهم المغشوشة والناقصة ان كانت معلومة الصرف

٢٤٠٠٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عمّن حدّثه، عن جميل، عن حريز بن عبداللّه قال: كنت عند أبي عبداللّه (عليه السّلام) فدخل عليه قوم من أهل سجستان فسألوه عن الدراهم المحمول عليها؟[٤]

فقال: لابأس إذا كان جوازاً لمصر[٥].

٢٤٠٠٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن البرقيّ، عن الفضل أبي العبّاس قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الدراهم المحمول عليها؟

١ـ في الفقيه: فينقد. والنقد: خلاف النسيئة، ونقد لفلان الثمن: أعطاه ايّاه نقداً معجّلاً (أقرب الموارد).

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٦ ح٤٥٣.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٩ ح٤٠٤١.

٤ـ الحُملان عند الصاغة: مايحمل على الدراهم من الغِشّ (أقرب الموارد).

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٣ ح٣. وقوله (عليه السّلام): «اذا كان جوازاً لمصر» الظاهر أن معناه: اذا كان أهل البلد يتعاملون بها. كما يظهر من الحديث القادم.

فقال: إذا أنفقت ما يجوز بين أهل البلد فلابأس وإن أنفقت ما لايجوز بين أهل البلد فلا[١].

٢٤٠٠٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في انفاق الدراهم المحمول عليها، فقال: إذا كان الغالب عليها الفضة فلابأس[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: ابن أبي عمير مثله. الاّ انه قال في آخره: فلابأس بانفاقها[٣].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه سُئل عن انفاق... وذكر مثله ـ ثم زاد: وقال في الستُّوق وهو المطبَّق عليه الفضَّة، وداخلهُ نحاس يُقطّع ولايحلّ ان يُنفَق، وكذلك المزَيْبَقَة والمُكحَّلة[٤].

٢٤٠٠٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن شعيب، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألته عن الدراهم المحمول عليها؟.

فقال: [٥] لابأس بانفاقها[٦].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٣ ح٤.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٢ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٨ ح٤٦٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٦ ح٣٣١.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩ ح٥٩.

٥ـ في الاستبصار: قال.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٨ ح٤٦٢ ـ الاستبصار: ج٣ص٩٦ ح٣٢٩.

٢٤٠١٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: ابن أبي عمير، عن الحسن بن عطية، عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن انفاق الدراهم المحمول عليها؟

فقال: إذا جازت الفضة المثلين[١] فلابأس[٢].

٢٤٠١١ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عليّ بن رئاب قال: لا أعلمه إلاّ عن محمّد بن مسلم قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرّجل يعمل الدراهم يَحمل عليها النُحاس أو غيره ثمّ يبيعها؟

فقال: إذا كان بين الناس ذلك[٣] فلابأس[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير مثله[٥].

أقول: معنى السؤال انّ الرجل يخلط الدراهم بالنحاس أو غيره ويعمل منها دراهم. فأجاب الامام (عليه السّلام) بالجواز اذا كان ذلك مُتعارفاً بين الناس.

قال صاحب الجواهر (طاب ثراه): (انْ كانت مجهولة الصَّرف وكان غشُّها ممّا لايُتسامح به لم يجز انفاقها إلاّ بعد إبانة حالها، بلا

١ـ في الاستبصار: الثلثين.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٨ ح٤٦٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٦ ح٣٣٠.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: قال: اذا بيّن ذلك.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٣ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٩ ح٤٦٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٧ ح٣٣٤.

خلاف . .)[1] .

٢٤٠١٢ـ التهذيب ـ الاستبصار : ابن أبي عمير ، عن علي الصيرفي ، عن المفضّل بن عمر الجعفي قال : كنت عند أبي عبدالله (عليه السّلام) فالقي بين يديه دراهم فألقى إلي درهماً منها فقال : ايش هذا؟

فقلت : سُتُّوق .

فقال : [2] وما السُّتُّوق؟

فقلت : طبقتين فضة وطبقة [من] نحاس وطبقة من فضة .

فقال : اكسرها[3] فانّه لايحلّ بيع هذا ولاانفاقه[4] .

أقول : قوله (عليه السّلام) : «فانّه لايحلُّ بيع هذا . .» يُحمل على عدم تداوله بين الناس ـ كما ورد التصريح به في الحديث السابق ـ قال العلاّمة الحلّي (طاب ثراه) : (أمّا مع الإيضاح والبيان فلابأس ، لانتفاء الغشّ)[5] .

٢٤٠١٣ـ التهذيب : ابن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال : قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام) : اشتري الشيء بالدراهم فاعطي الناقص الحبّة والحبتين؟

١ـ جواهر الكلام : ج٢٤ ص١٧ .

٢ـ في الاستبصار : قال . والسُّتُّوق : درهم زَيفٌ بَهْرجٌ مُلبَّس بالفضّة . والبَهْرج : الباطل والرديء من الشيء . (مجمع البحرين) .

٣ـ في الاستبصار : اكسر هذا .

٤ـ التهذيب : ج٧ ص١٠٩ ح٤٦٦ ـ الاستبصار : ج٣ ص٩٧ ح٣٣٣ .

٥ـ تذكرة الفقهاء : ج١٠ ص٤٢١ .

قال: لا حتى تبيّنه، ثم قال: إلاّ ان يكون نحو هذه الدراهم الأوضاحيَّة[١] التي تكون عندنا عدداً[٢].

٢٤٠١٤ـ من لايحضره الفقيه: روى عبدالرّحمن بن الحجّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يشتري المبيع بالدرهم وهو ينقص الحبة ونحو ذلك أيعطيه الذي يشتري منه ولايعلمه انه ينقص؟

قال: لا، الاّ أن يكون مثل هذه الوضاحيَّة يجوز كما يجوز عندنا عدداً[٣].

٢٤٠١٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكنانيّ قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل يقول للصائغ: صغ لي هذا الخاتم وأُبدّل لك درهماً طازجاً بدرهم غلّة؟

قال: لابأس[٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل مثله[٥].

١ـ الظاهر انّ الاوضاحية تصحيف الوضاحية وهي الدراهم الصحيحة لاتنقص عن الوزن شيئاً. والوَضَح من الدرهم: الصحيح (مجمع البحرين).

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١١٠ ح٤٧٦.

٣. من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٣ ح٣٨٣٠.

٤. الكافي: ج٥ ص٢٤٩ ح٢٠. والدراهم الطازجية: أي البيض الجيّدة. والدرهم المغشوش (مجمع البحرين).

٥. التهذيب: ج٧ ص١١٠ ح٤٧١.

باب (١٦)
جواز قضاء الدَّين من الدراهم والدنانير بأجود وأزيد منها من غير شرط

٢٤٠١٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن يحيى بن الحجّاج، عن خالد بن الحجّاج قال: سألته عن رجل كانت لي عليه مائة درهم عدداً قضانيها مائة درهم وزناً؟

قال: لابأس [به] ما لم يشترط، قال: وقال: جاء الرّبا من قبل الشروط، انّما[1] تفسده الشروط[2].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن يحيى بن الحجّاج مثله[3].

٢٤٠١٧ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل[4] يستقرض الدراهم البيض عدداً ثمّ يعطي[5] سوداً وقد عرف[6] أنّها أثقل ممّا أخذ وتطيب [بها] نفسه أن يجعل له فضلها؟

١ـ في التهذيب: من قبل الشرط وانما.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٤ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١١٢ ح٤٨٣.

٤ـ في التهذيب ج٦: عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل.

٥ـ في الفقيه: عدداً ويقضي.

٦ـ في التهذيب ج٧ والفقيه: سوداً وزناً وقد عرف. وفي التهذيب ج٦: سوداً وزناً وقد علم.

فقال: [1] لابأس [به] إذا لم يكن فيه شرط[2] ولو وهبها له كلّها صلح[3] و[4].

من لايحضره الفقيه: روى ابن مسكان، عن الحلبي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل... وذكر مثله[5].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل... وذكر مثله[6].

٢٤٠١٨ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إذا أقرضت الدراهم ثمّ أتاك[7] بخير منها فلابأس إذا لم[8] يكن بينكما شرط[9].

٢٤٠١٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي

١ـ في التهذيب والفقيه: قال.

٢ـ في التهذيب ج٧: اذا لم يكن قد شرط.

٣ـ في التهذيب ج٧: كلها صلح له، وفي ج٦: كلها كان أصلح.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٣ ح١ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٠ ح٤٤٨.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٤ ح٤٠٢٥.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٩ ح٤٧٠.

٧ـ في التهذيب: ثم جاءك.

٨ـ في التهذيب: ان لم.

٩ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٤ ح٣ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠١ ح٤٤٩.

الرّبيع قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أقرض رجلاً دراهم فردّ عليه أجودَ منها بطيبة نفسه وقد علم المستقرض والقارض أنّه إنّما أقرضه ليعطيه أجود منها؟

قال: لابأس إذا طابت نفس المستقرض[١].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٢].

٢٤٠٢٠ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل يقرض الرّجل الدراهم الغلّة فيأخذ منه الدراهم الطازجيّة طيبة بها نفسه؟[٣]

فقال: لابأس[٤]، وذكر ذلك عن علي (عليه السّلام)[٥].

من لايحضره الفقيه: سأل يعقوب بن شعيب ابا عبدالله (عليه السّلام)... وذكر مثله[٦].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته... وذكر مثله[٧].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٣ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٠ ح٤٤٧.

٣ـ في التهذيب ج٧: منه الطازجية.

٤ـ في التهذيب: قال: لابأس. وفي الفقيه: فقال: لابأس به.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٤ ح٤ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠١ ح٤٥٠.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٥ ح٤٠٣١.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص١١٥ ح٤٩٩.

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سئل عن الرجل... وذكر نحوه[١].

٢٤٠٢١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن يونس بن يعقوب، عن أبي مريم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) كان يكون عليه الثنيّ فيعطى الرّباع[٢].

أقول: الثَنيّ: الجمل الذي يدخل في السنة السادسة. والرَبَاعي من الابل: مادخل في السنة السابعة لأنه ألقى رباعيته ـ كما ذكره الطريحي في مجمع البحرين ـ والمعنى الظاهر من الحديث انّ النبي (صلّى اللّه عليه وآله) كان يستقرض الإبل التي دخلت في السنة السادسة ويعطي الرَّبَاع ـ التي دخلتْ في السنة السابعة ـ من باب: «إنّ خير الناس أحسنُهم قضاءً» المروي عنه (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم) في كتب العامّة.

٢٤٠٢٢ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يستقرض من الرّجل الدراهم فيردّ عليه المثقال[٣] أو يستقرض

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٦١ ح١٦٨.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٤ ح٥.

٣ـ في الفقيه: فيرد المثقال. والمثقال يطلق في العرف على الدينار خاصة (مجمع البحرين).

المثقال فيردّ عليه الدراهم؟

فقال:[١] إذا لم يكن شرط فلابأس وذلك هو الفضل[٢]، إنّ أبي (رحمه اللّه) كان يستقرض الدراهم الفسولة[٣] فيدخل عليه الدراهم الجلال[٤] قال: يابنيّ[٥] ردّها على الّذي استقرضتها[٦] منه فأقول: يا أبه إنّ دراهمه كانت فسولة وهذه خير[٧] منها فيقول: يابنيّ إنّ هذا هو الفضل فأعطه[٨] إيّاها[٩].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن عبدالرحمن بن الحجّاج، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يستقرض الدراهم... وذكر مثله[١٠].

من لايحضره الفقيه: سأل عبدالرحمن بن الحجّاج أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يستقرض من الرّجل الدّرهم... وذكر مثله[١١].

١ـ في الفقيه: فيرد الدرهم قال. وفي التهذيب: فيرد الدراهم فقال.

٢ـ في التهذيب: بذلك انّ هذا هو الفضل.

٣ـ الفَسل: الرديء من كلّ شيء. والفسولة: أي الرذلة (مجمع البحرين).

٤ـ في الفقيه: فيُدخل من غلته الجياد. وفي التهذيب: فيدخل عليه الدراهم الجياد.

٥ـ في الفقيه: فيقول: يابنيّ. وفي التهذيب: فيقول: أي بنيّ.

٦ـ في الفقيه والتهذيب: إستقرضنا.

٧ـ في الفقيه: أجود.

٨ـ في الفقيه والتهذيب: فأعطها.

٩ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٤ ح٦.

١٠ـ التهذيب: ج٧ ص١١٥ ح٥٠٠.

١١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٤ ح٤٠٢٦.

٢٤٠٢٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: لابأس ان يقرض الرجل الدراهم ويأخذ أجود منها اذا لم يكن بينهما شرط[١].

باب (١٧)
جواز اقراض الدراهم واشتراط قبضها بأرض اخرى

٢٤٠٢٤ـ الكافي: أبو عليّ الأشعريّ، عن محمد بن عبدالجبّار، عن عليّ بن النعمان، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: يسلف الرّجل الرّجل الورق على أن ينقدها إيّاه بأرض أُخرى ويشترط عليه ذلك؟

قال: لابأس[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) وعلي بن النعمان، عن يعقوب ابن شعيب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يسلف الرجل الورق... وذكر مثله[٣].

٢٤٠٢٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يسلف الرجل الدراهم وينقدها ايّاه بأرض

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤١ ح٩٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٤٠.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٥ ح١.
٣ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٣ ح٤٥٩.

اخرى والدراهم عدداً؟

قال: لابأس[١].

٢٤٠٢٦ـ من لايحضره الفقيه: روى أبان أنّ أبا عبداللّه (عليه السّلام) قال في الرجل يسلف الرجل الدراهم ينقدها إياه بأرض اخرى، قال: لابأس به[٢].

٢٤٠٢٧ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): لابأس بأن يأخذ الرّجل الدراهم بمكّة ويكتب لهم سفاتج[٣] أن يعطوها بالكوفة[٤].

٢٤٠٢٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه رخص في السفاتج وهي المال يستسلفهُ الرجل بأرض ويقبضهُ بأرض أخرى[٥].

٢٤٠٢٩ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن النعمان، عن أبي الصباح، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في

١ـ التهذيب: ج٧ ص١١٠ ح٤٧٢.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦١ ح٣٩٤١.

٣ـ سَفَتَج فلاناً: عامَلَه بالسُفْتَجة وهي أن تعطي مالاً لرجل له مال في بلد تريد أن تسافر اليه فتأخذ منه خطّاً ـ كتاباً ـ لمن عنده المال في ذلك البلد أن يعطيك مثل مالك الذي دفعتَه اليه قبل سَفرك، وهو معرّب سُفته بالفارسية ومعناها: الشيء المحكم (اقرب الموارد).

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٦ ح٢.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٦٢ ح١٧٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٥٢.

الرّجل[١] يبعث بمال إلى الأرض[٢] فقال الّذي يريد أن يبعث به [معه]: أقرضنيه وأنا أُوفيك إذا قدمت الأرض.

قال: لابأس [بهذا][٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان مثله[٤].

باب (١٨)

حكم شراء تراب المعادن بالدنانير

٢٤٠٣٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: لابأس بشراء تراب المعادن بالدنانير يداً بيد، ولاخير فيه بنسيئة[٥].

باب (١٩)

حكم شراء الذهب وفيه الفضّة والزئبق

٢٤٠٣١ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن شراء الذّهب فيه الفضّة والزّيبق[٦] والتّراب بالدّنانير والورق؟

١ـ في التهذيب: في رجل.

٢ـ في التهذيب: الى أرض.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٦ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٣ ح٤٥٨.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٣ ح٤١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٥٤.

٦ـ الزئبق: سيّال معدني، منه مايُستقى ومنه مايُستخرج من حجارة مَعدنية بالنار (أقرب الموارد).

فقال: لاتصارفه إلاّ بالورق.

قال: وسألته عن شراء الفضّة فيها الرّصاص والورق إذا[1] خلُصتْ نقصت من كلّ عشرة درهمين أو ثلاثة؟

قال: لايصلح إلاّ بالذهب[2].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان والنضر، عن ابن سنان مثله بتقديم وتأخير[3].

٢٤٠٣٢ـ من لايحضره الفقيه: سأل عبدالله بن سنان أبا عبدالله (عليه السّلام) عن شراء الفضة وفيها الزيبق والرّصاص بالورق وهي إذا أُذيبت نقصت من كلِّ عشرة درهمان أو ثلاثة؟

فقال: لايصلح الاّ بالذهب[4].

٢٤٠٣٣ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن شراء الذهب فيه الفضة بالذهب؟

قال: لايصلح إلاّ بالدنانير والورق[5].

٢٤٠٣٤ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر رفعه الى معلّى بن خنيس انّه قال لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّي أردت أن أبيع تبر ذهب بالمدينة فلم يشتر مني إلاّ بالدنانير فيصحُّ لي أن

١ـ في التهذيب: بالورق واذا.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٩ ح٢١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٩ ح٤٦٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٩١ ح٤٠٤٥.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٠٩ ح٤٦٩.

أجعل بينهما نحاساً؟

فقال: ان كنتَ لابدَّ فاعلاً فليكن نحاس وزناً[١].

باب (٢٠)
حكم شراء ما فيه الذهب والفضَّة بهما

٢٤٠٣٥ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن فضّال، عن علي بن عقبة، عن حمزة، عن ابراهيم بن هلال قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): جام فيه ذهب وفضة اشتريه بذهب أو فضة؟

فقال: ان كان تقدر على تخليصه فلا، وإن لم تقدر على تخليصه فلابأس[٢].

أقول: قال العلاّمة الحلّي (طاب ثراه): (المصاغ من النقدين معاً إن جُهل قدر كلّ واحد منهما، بِيع بهما معاً أو بجنس غيرهما أو بالأقل إن تفاوتا مع الزيادة عليه حذراً من الربا.

وانْ عُلم قدر كلّ واحد منهما، بيع بأيّهما شاء مع زيادة الثمن على جنسه. ولو بِيع بهما أو بغيرهما، جاز مطلقاً، لاصالة الجواز، وزوال مانعيّة الربا هنا)[٣].

١ـ التهذيب: ج٧ ص١١٥ ح٥٠١. وقوله (عليه السّلام): «فليكن نحاس وزناً» لعلّه لرفع الجهالة استحباباً كما في (روضة المتقين).

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٠ ح٢٦ ـ التهذيب: ج٧ ص١١٢ ح٤٨٤.

٣ـ تذكرة الفقهاء: ج١٠ ص٤٢٣.

باب (٢١)
حكم شراء الجوهر الخارج من المعدن

٢٤٠٣٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن عبدالله بن يحيى[١]، عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله مولى عبدربّه قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام)[٢] عن الجوهر الّذي يخرج من المعدن وفيه ذهب وفضّة وصفر جميعاً كيف نشتريه؟

فقال: تشتريه[٣] بالذّهب والفضّة جميعاً[٤].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٥].

باب (٢٢)
حكم بيع السيف المحلّى فضّة بالذهب نسيئةً

٢٤٠٣٧ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألته عن السيوف المحلاّة فيها الفضّة تباع بالذَّهب إلى أجَل مسمّى؟

١ـ في التهذيب: عبدالله بن بحر.

٢ـ في التهذيب: عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سالته.

٣ـ في التهذيب: قال: اشتره.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٩ ح٢٢.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١١١ ح٤٧٨.

فقال: إنّ الناس لم يختلفوا في النسأ أنّه الرّباء إنّما اختلفوا في اليد باليد.

فقلت له: فيبيعه[١] بدراهم بنقد؟

فقال: كان أبي يقول: يكون معه عرض أحبّ إليّ.

فقلت له: إذا كانت الدراهم الّتي تعطى[٢] أكثر من الفضّة الّتي فيها؟

فقال: وكيف لهم بالاحتياط بذلك؟

قلت له: فإنّهم[٣] يزعمون أنّهم يعرفون ذلك.

فقال: إن كانوا يعرفون ذلك فلابأس وإلاّ فإنّهم يجعلون معه العَرض أحبّ إليّ[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن سعدان (بن مسلم) عن عبدالرحمن بن الحجّاج مثله[٥].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سئل عن السيوف المحلاّة... وذكر نحوه[٦].

١ـ في التهذيب: فنبيعه. وفي الاستبصار: نبيعه.

٢ـ في التهذيب: يعطي.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: فقلت: فانهم.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٥١ ح٢٩. والعَرْض: المتاع، وكل شيء سوى النقدين (اقرب الموارد).

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١١٣ ح٤٨٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٨ ح٣٣٧.

٦ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٠ ح٩٠.

باب (٢٣)
حكم بيع السيف المفضَّض بالدراهم

٢٤٠٣٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن منصور الصيقل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن السيف المفضَّض يباع بالدراهم؟

فقال: إذا كانت فضَّته أقلّ من النقد فلابأس وان كانت [فضَّته] أكثر فلايصلح[1].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: سألته عن السيف المفضَّض يباع بدراهم؟

قال: . . . وذكر مثله[2].

أقول: قال العلاّمة الحلّي (طاب ثراه): (والحق أنّ الفضّة إن عُلم مقدارها جاز بيعها بأكثر منها ليحصل من الثمن مايساوي المقدار من الحلية في مقابلته وزيادةً في مقابلة السيف، وان لم يعلم بيعت بجنس غير الفضّة، أو بالفضّة مع علم زيادة الثمن، أو يضمّ الى الثمن شيئاً فتكون الفضّة في مقابلة السيف، والمضموم في مقابلة الحلية، لانتفاء الرّبا)[3].

٢٤٠٣٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة،

---

١ و٢ـ التهذيب: ج٧ ص١١٣ ح٤٨٨ و٤٨٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٨ ح٣٣٨ و٣٣٩.
٣ـ مختلف الشيعة: ج٥ ص١١٣.

عن جعفر وصالح بن خالد، عن جميل[١]، عن منصور الصيقل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: السيف أشتريه وفيه الفضة تكون الفضة أكثر وأقل؟

قال: لابأس به[٢].

أقول: حمله بعض الفقهاء على كون الشراء بغير الفضة.

باب (٢٤)
حكم بيع السيف المحلّى بالفضّة نسيئةً

٢٤٠٤٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر، عن أبيه، عن اسحاق بن عمّار قال: أظنّه عن عبداللّه بن جذاعة قال: سألت أباعبداللّه (عليه السّلام) عن السيف المحلّى بالفضة يباع بنسيئة؟[٣].

قال: ليس به بأس لأن فيه الحديدة[٤] والسَير[٥].

أقول: قوله (عليه السّلام): «والسَّير» ـ بالفتح ـ: الذي يُقطع من الجلد والأديم ويُجعل وسيلة لحمل السيف وتعليقه، والجمع: سُيور.

٢٤٠٤١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن

١ـ في الاستبصار: وجميل.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١١٣ ح٤٩٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٨ ح٣٤٠.

٣ـ في الاستبصار: نسيئة.

٤ـ في الاستبصار: الحديد.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١١٣ ح٤٩١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٩ ح٣٤٢.

الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن شعيب العقرقوفي، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن بيع السيف المحلّى بالنقد؟

فقال: لابأس [به].

قال: وسألته عن بيعه بالنسيئة؟[١].

فقال: إذا نقد مثل ما في فضّته فلابأس به أو ليُعطي[٢] الطعام[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد مثله[٤].

٢٤٠٤٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لابأس ببيع السيف المحلّى بالفضّة بنسأ إذا نقد ثمن فضّته وإلاّ فاجعل ثمن فضّته طعاماً[٥] وليُنسه ان شاء[٦].

٢٤٠٤٣ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن محمد قال: سُئل عن السيف المحلّى والسيف الحديد المموَّه يبيعه[٧] بالدراهم؟

١ـ في التهذيب والاستبصار: عن بيع النسيئة.

٢ـ في التهذيب: أو يعطي.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٩ ح٢٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١١٢ ح٤٨٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٧ ح٣٣٥.

٥ـ في الاستبصار: ثمنهُ طعاماً.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١١٢ ح٤٨٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٧ ح٣٣٦.

٧ـ في التهذيب والاستبصار: المموّه بالفضة نبيعه. وموَّهت الشيء: إذا طليته بفضة أو ذهب، وتحت ذلك نحاس أو حديد (مجمع البحرين).

قال: نعم وبالذهب[١].

وقال: انه يكره ان يبيعه بنسيئة[٢].

وقال: إذا كان الثمن اكثر من الفضّة فلابأس[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن فضالة، عن أبان، عن محمد بن مسلم مثله[٤].

باب (٢٥)
حكم بيع تراب الصِّياغة من الذَّهب والفضَّة

٢٤٠٤٤ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن عمران، عن أيوب، عن صفوان، عن علي الصائغ قال: سألته عن تراب الصوّاغين وانّا نبيعه؟

قال: أما تستطيع أن تستحلّه من صاحبه؟

قال: قلت: لا، اذا أخبرته اتَّهمني.

قال: بعه.

قلت: بأيّ شيء نبيعه؟

قال: بطعام.

قلت: فأيّ شيء أصنع به؟

١ـ في التهذيب والاستبصار: فقال: بع بالذهب.

٢ـ في الاستبصار: تبيعه نسيئة.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٠ ح٢٥.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١١٤ ح٤٩٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٩ ح٣٤١.

قال: تصدّق به إمّا لك وإمّا لاهله.

قلت: ان كان ذا قرابة محتاجاً فأَصِله؟

قال: نعم[١].

٢٤٠٤٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن علي بن حديد، عن علي بن ميمون الصائغ قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عمّا يُكنس من التراب فأبيعه فما أصنع به؟

قال: تصدّق به فامّا لك وامّا لأهله.

[قال:] قلت: فانّ فيه ذهباً وفضّة وحديداً فبأيِّ شيء أبيعه؟

قال: بعه بطعام.

قلت: فان كان لي قرابة محتاج أعطيه منه؟

قال: نعم[٢].

التهذيب: أحمد بن محمد بن أبي عبدالله، عن علي بن حديد مثله[٣].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله: «اتَّهمني» أي: بأني آخذ من ماله شيئاً زائداً من هذا واريد أن اَستحلَّه كذلك. والمشهور في تراب الصياغة انّه مع علم الأرباب، وجب التخلُّص ولو بالصُّلح، ان لم يعلم حقَّهم بخصوصه، والاّ تصدّق لاربابه. واذا عَلم الأرباب بعد الصدقة هل يضمن أم لا؟ اختلفوا فيه)[٤].

١ـ التهذيب: ج٦ ص٣٨٣ ح١١٣١.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٠ ح٢٤.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١١١ ح٤٧٩.

٤ـ ملاذ الاخيار: ج١٠ ص٤٠٧.

وقال في الدروس: (والفضلات عند الصائغ كتراب الصياغة يجب دفعها الى مالكها، فان جُهل تصدّق بها عيناً أو قيمة، ولايجوز تملّكها، ولو كان الصائغ مستحقّاً للصَّدقة، وفي رواية علي الصائغ: تصدّق بالتراب، إمّا لك أو لأهلك أو قريبك، وأنه لو خاف من استحلال صاحبه التُّهمة جازت الصدقة)[1].

باب (٢٦)
حكم بيع الأُسْرُب بالفضَّة

٢٤٠٤٦ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الأُسرب يُشترى بالفضّة.

قال: إن[2] كان الغالب عليه الأُسرب فلابأس [به][3].

التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير مثله[4].

٢٤٠٤٧ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن اسماعيل بن مرار، عن يونس، عن معاوية أو غيره[5] عن أبي عبدالله

١ـ الدروس الشرعية: ج٣ ص١٧١.

٢ـ في التهذيب: فقال: اذا.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٤٨ ح١٥. والاسرُب: الرصاص (اقرب الموارد).

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١١١ ح٤٨١.

٥ـ في التهذيب: وغيره.

(عليه السّلام) قال: سألته عن جوهر الأسرب[١] وهو إذا خلص كان فيه فضة أيصلح ان يسلم الرجل فيه الدراهم المسمّاة؟

فقال: إذا كان الغالب عليه اسم الأسرب فلابأس بذلك، يعني لايعرف إلاّ بالأسرب[٢].

باب (٢٧)

حكم بيع المغشوش بجنسه

٢٤٠٤٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، عن اسحاق بن عمّار قال: قلت له: تجيئني الدراهم بينها[٣] الفضل فنشتريه بالفلوس؟

فقال: لا يجوز ولكن[٤] انظر فَضْلَ ما بينهما فَزِنْ نحاساً وزن الفضْل فاجعله[٥] مع الدراهم الجياد وخُذ وزناً بوزن[٦].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى مثله[٧].

قال الفيض الكاشاني: (كأنّ السائل أراد بالفضل الفضلَ في

١ـ في التهذيب: جواهر الاسرب.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٥١ ح٢٨ ـ التهذيب: ج٧ ص١١١ ح٤٨٠.

٣ـ في التهذيب: بينهما.

٤ـ في التهذيب: فقال: لاولكن.

٥ـ في التهذيب: وزن الفضة واجعله.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٠ ح٢٧.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص١١٤ ح٤٩٤.

الجنس فكان يشتري ذلك الفضل بإعطاء فلوس مع المغشوشة، وإنّما لايجوز ذلك لعدم العلم بمقدار كلّ من الفضّة والغشّ في المغشوش، فأمَره (عليه السّلام) أن ينظر إلى الفضل فيزنه بنظره وزناً ويزن نحاساً ويجعله مع الجياد ليكون بازاء الغش في المغشوشة، ويأخذ وزناً بوزن ليقع كلٌّ من الفضّة والغشّ في مقابل الآخر)[1].

باب (٢٨)
حكم قضاء الدَّين بالمكحلة

٢٤٠٤٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبي محمّد الأنصاريّ، عن عبدالله بن سنان قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرّجل يكون لي عليه الدّراهم فيعطيني المكحلة؟

فقال:[2] الفضّة بالفضّة وما كان من كحل فهو دين عليه حتّى يردّه عليك[3] يوم القيامة[4].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن أبي محمّد الأنصاري، عن ابن سنان مثله[5].

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عيسى

١ـ الوافي: ج١٨ ص٦٠٦ الطبعة الحديثة.

٢ـ في التهذيب: قال.

٣ـ في التهذيب ج٦: يردَّه عليه.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٥١ ح٣٠.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١١١ ح٤٧٧.

العبيدي، عن عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له... وذكر مثله[1].

أقول: في معنى الحديث احتمالان: الأوّل: أن المدين يدفع الى الدائن المُكْحُلة ـ وهي وعاء الكُحل ـ المصنوعة من الفضَّة مع ما فيها من بقيَّة الكحل التي لاقيمة لها، بوزن دراهم الدائن. وقوله (عليه السّلام): «وما كان من كُحل..» أي ما يوازيه من الدراهم يبقى في ذمَّة المدين حتى يستوفيه الدائن منه يوم القيامة.

الاحتمال الثاني: أن يكون المقصود: الدراهم المكحَّلة، وهي الدراهم التي يُلصق بها الكُحل فيزيد منه الدرهم بمقدار دانقٍ أو دانقين ـ كما في أقرب الموارد ـ.

١ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٧ ح٤٣٦.

أبواب بيع الثمار

باب (١)
حكم بيع الثمار قبل اوانها

٢٤٠٥٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب، عن خالد ابن جرير، عن أبي الربيع الشامي قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): كان أبو جعفر (عليه السّلام) يقول: إذا بيع الحائط [و]فيه النخل والشجر سَنَة واحدة فلايباعنّ حتى تبلغ[١] ثمرته، وإذا[٢] بيع سنتين أو ثلاثاً فلابأس ببيعه بعد ان يكون فيه شيء من الخضر[ة][٣].

من لايحضره الفقيه: روي عن أبي الربيع مثله[٤].

٢٤٠٥١ـ الكافي: محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان،

١ـ في الفقيه: يبلغ.

٢ـ في الاستبصار: فاذا.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٨٧ ح٣٧٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٦ ح٢٩٣.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤٩ ح٣٩٠٣.

عن ابن أبي عمير، عن ربعيّ قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): إنّ لي نخلاً بالبصرة فأبيعه واسمّي الثمن[١] وأستثني الكرّ من التمر أو أكثر أو العِذْق من النخل؟

قال:[٢] لابأس.

قلت: جُعلت فداك بيع السنتين[٣]؟

قال: لابأس.

قلت: جُعلت فداك إنّ ذا عندنا عظيم.

قال: أمّا إنّك إن قلت ذاك[٤] لقد كان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أحلّ ذلك فتظالموا[٥].

فقال (عليه السّلام): لاتباع الثمرة حتّى يبدو صلاحها[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن اسماعيل مثله[٧].

٢٤٠٥٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن شراء النخل والكرم والثمار ثلاث سنين أو أربع سنين؟

١ـ في الاستبصار: الثمرة.

٢ـ في التهذيب: أو أكثر قال. وفي الاستبصار: واكثر قال.

٣ـ في التهذيب: نبيع السنين.

٤ـ في الاستبصار: ذلك.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: فتظلموا.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٧٥ ح٤.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٨٥ ح٣٦٥ - الاستبصار: ج٣ ص٨٧ ح٣٠٠.

قال: لابأس به، يقول: ان لم يخرج في هذه السنة أخرج في[١] قابل، وان اشتريتَه في سنة واحدة فلا[٢] تشتره حتى يبلغ فان[٣] اشتريته ثلاث سنين قبل أن يبلغ فلابأس.

وسُئل عن الرجل يشتري الثمرة المسمّاة من أرض فهلك ثمرة تلك الارض[٤] كلّها؟

فقال: قد اختصموا[٥] في ذلك الى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فكانوا[٦] يذكرون ذلك، فلما رآهم لايَدَعون الخصومة نهاهم عن ذلك البيع حتى تبلغ الثمرة ولم يُحرّمه[٧] ولكن فعل ذلك من أجل خُصومتهم[٨].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٩].

علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه)، عن سعد بن عبداللّه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن عبداللّه بن

١ـ في الاستبصار: من.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: اشتريته سنة فلا.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: وان.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: فتهلك تلك الارض.

٥ـ في التهذيب: فقال: اختصموا، وفي الاستبصار: قال: اختصموا.

٦ـ في الاستبصار: وكانوا.

٧ـ في التهذيب: ولم يحرّم.

٨ـ الكافي: ج٥ ص١٧٥ ح٢.

٩ـ التهذيب: ج٧ ص٨٥ ح٣٦٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٧ ح٢٩٩.

سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت: الرجل يبيع الثمرة المسمّاة من الارض... وذكر نحوه[1].

٢٤٠٥٣ـ من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يشتري الثمرة ثم يبيعها قبل أن يأخذها؟

قال: لابأس به، ان وجد بها ربحاً فليبع.

قال: وسُئل (عليه السّلام) عن شراء النخل والكرم والثمار ثلاث سنين وأربع؟

قال: لابأس به، تقول: ان لم يخرج في هذه السنة يخرج في قابل، وان اشتريته سنة واحدة فلاتشتره حتى يبلغ.

قال: وسُئل (عليه السّلام) عن الرجل يشتري الثمرة المسمّاة من الأرض فتهلك ثمرة تلك الأرض كلّها؟

فقال: قد اختصموا في ذلك الى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) فكانوا يذكرون ذلك فلمّا رآهُم لايدعون الخصومة نهاهُم عن ذلك البيع حتى تبلغ الثمرة ولم يحرّمه ولكن فعل ذلك من أجل خصومتهم[2].

٢٤٠٥٤ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد وعن محمد ابن علي وعن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) أنّهم رخّصوا في بيع الثمرة اذا زهت[3] أو زها بعضها أو كانت مع مايجوز بيعهُ، وان لم يُزهَ

١ـ علل الشرايع: ص٥٨٩ ح٣٥.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١١ ح٣٧٨٧.

٣ـ زها النبت: اذا نبت ثمره (لسان العرب).

شيء منها سنة واحدة أو سنين بعدها.

وقال جعفر بن محمّد (عليه السّلام): وليس النهي عن بيع الثمار قبل ان يبدو صلاحها نَهيَ تحريم يحرم شراء ذلك وبيعهُ على بائعه ومشتريه، ولكنّهم كانوا يشترونها كذلك على عهد رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فربما هلكت الثمرة بالآفة تدخل عليها فيختصمون الى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فلمّا أكثروا الخصومة في ذلك نهاهم عن البيع حتى تبلغ الثمرة ولم يُحرّمه، ولكن فعل ذلك من اجل خصومتهم[1].

٢٤٠٥٥ـ الجعفريات: بإسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) أنّه قال: سمعت رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) يقول: حِجْراً محجوراً ـ قال: أي حراماً مُحرَّماً ـ شري الثمار حتى تطعم، والنخل حتى تزهو، والحبة حتى تفرك[2] و[3].

٢٤٠٥٦ـ صحيفة الامام الرضا (عليه السّلام): باسناده قال: حدَّثني أبي الحسين بن علي (عليهما السّلام) قال: خطبنا أمير المؤمنين (عليه السّلام) قال: سيأتي على الناس زمان يعضُّ الموسر [على] ما في يده ولم يؤثر بذلك. قال اللّه تعالى: ﴿وَلاَ تَنسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ إنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[4] وسيأتي على الناس زمان يقوم الأشرار

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٤ ح٤٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٥٥.

٢ـ الفرك: دلك الشيء حتى ينقلع قشره عن حبِّه. (لسان العرب).

٣ـ الجعفريات: ص١٧٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٥٦.

٤ـ البقرة ٢: ٢٣٧.

وليسوا بأخيار ويبيع المضطرّ، وقد نهى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) عن بيع الغَرَر قبل أن يدرك، فأتقوا اللّه (عزّوجلّ) أيها الناس وأصلحوا ذات بينكم، واحفظوني في أهلي[١].

٢٤٠٥٧ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انّه قال: وان استبان لك ثمرة الأرض سنة أو أكثر صلح اجارتها، والاّ لم يصلح ذلك[٢].

باب (٢)
حكم بيع العنب قبل أوانه

٢٤٠٥٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار بن موسى، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الكَرْم[٣] متى يحلّ بيعه؟

قال: [٤] إذا عقد وصار عروقاً[٥و٦].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن أحمد بن الحسن مثله[٧].

١ـ صحيفة الامام الرضا: ص٢٧٠ ح٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٢٨٣.

٢ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٦٩ ح٤٤١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٧٢.

٣ـ الكَرْم: العنب (مجمع البحرين).

٤ـ في التهذيب: فقال.

٥ـ في التهذيب: عقوداً، والعقود اسم الحصرم بالنبطية.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٧٨ ح١٨.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٨٤ ح٣٥٨.

باب (٣)
حكم بيع حصائد الحنطة والشعير

٢٤٠٥٩ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر، عن ابان، عن اسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن بيع حصائد الحنطة والشعير وساير الحصائد؟

قال: حلال فليبعه بما شاء[١].

٢٤٠٦٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، أنه سُئل عن بيع حصائد الحنطة والرطاب، فرخص فيه[٢].

باب (٤)
حكم بيع الثَّمر من غير تقدير الثَّمن

٢٤٠٦١ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في شراء الثمرة قال: إذا ساوت شيئاً فلابأس بشرائها[٣].

٢٤٠٦٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبدالله

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٥ ح٩٠٤. والحَصْد: جزك البُرّ ونحوه من النبات، وحصد الزرع وغيره من النبات: قطعه بالمنجل(لسان العرب).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧ ح٥١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٦٢.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٧٧ ح١٣.

(عليه السّلام) وقلت له:[١] اعطي الرجل له الثمرة[٢] عشرين ديناراً على انّي أقول له:[٣] إذا قامت ثمرتك بشيء فهي لي بذلك الثمن، ان رضيتَ أخذتُ وإن كرهتَ تركتُ؟

فقال: ما تستطيع[٤] أن تعطيه ولاتشترط شيئاً؟

قلت: جُعلت فداك لايسمّي شيئاً واللّه يعلم من نيَّته ذلك.

قال: لايصلح إذا كان من نيته [ذلك][٥].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، وصفوان ابن يحيى، عن يعقوب بن شعيب مثله[٦].

من لايحضره الفقيه: روي عن يعقوب بن شعيب مثله[٧].

باب (٥)

حكم بيع ثمر النخل بتمرٍ آخَر

٢٤٠٦٣ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال في رجل قال لآخر: بعني ثمرة نخلك هذا الّذي فيها[٨]

١ـ في التهذيب والفقيه: قلت.

٢ـ في الفقيه: الرجل الثمن.

٣ـ في التهذيب والفقيه: ديناراً وأقول له.

٤ـ في التهذيب والفقيه: أما تستطيع.

٥ـ الكافي: ج٥ ص١٧٦ ح٩.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٨٩ ح٣٧٨.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٢ ح٣٧٩٢.

٨ـ في الكافي ح٦: فيه.

بقفيزين من تمر أو أقل[١] أو أكثر ـ يسمّي ما شاء ـ فباعه.

فقال:[٢] لابأس به.

وقال: التّمر[٣] والبسر من نخلة واحدة لابأس [به] فأمّا أن يخلط[٤] التمر العتيق أو البسر[٥] فلايصلح، والزّبيب والعنب مثل ذلك[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: بهذا الاسناد قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام) في رجل... وذكر مثله[٧].

أقول: قال المحدّث البحراني (طاب ثراه): (لاخلاف بين الاصحاب في تحريم بيع الثمرة بتمر منه، والزرع بعد بُدوِّ صلاحه بحنطة منه، وانّما الخلاف فيما اذا كان من غيره)[٨].

٢٤٠٦٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة[٩]، عن ابن رباط، عن أبي الصباح الكناني قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: انّ رجلاً كان له على رجل خمسةعشر وسقاً من تمر

١ـ في الكافي ح٦: أو أقل من ذلك.

٢ـ في التهذيب: قال.

٣ـ في الاستبصار: لابأس به، فان التمر.

٤ـ في التهذيب: أن يختلط.

٥ـ في الكافي ح٦ والتهذيب والاستبصار: والبسر.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٧٦ ح١٠ وص١٨٨ ح٦.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٨٩ ح٣٧٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩١ ح٣١٠.

٨ـ الحدائق الناضرة: ج١٩ ص٣٥٢.

٩ـ في الاستبصار: الحسن بن محمد، عن سماعة. والظاهر ان الصحيح مافي التهذيب.

وكان له نخل فقال له: خذ ما في نخلي بتمرك فأبى أن يقبل، فأتى النبي (صلّى اللّه عليه وآله) فقال: يارسول اللّه انّ لفلان عليّ خمسة عشر وسقاً من تمر فكلِّمه [ان] يأخذ ما في نخلي بتمره، فبعث النبي (صلّى اللّه عليه وآله) اليه فقال: يا فلان خذ ما في نخله بتمرك، فقال: يارسول اللّه لايفي، وأبى أن يفعل.

فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) لصاحب النخل: اجذذ نخلك، فَجذَّه فكال له[1] خمسة عشر وسقاً، فأخبَرني بعض أصحابنا عن ابن رباط ـ ولا أعلم[2] إلاّ أنّي [قد] سمعته منه أنّ أبا عبداللّه (عليه السّلام) ـ قال: انّ ربيعة الرأي لمّا بلغه هذا عن النبي (صلّى اللّه عليه وآله) قال: هذا ربا.

قلت: أشهد باللّه أنّه من الكاذبين.

قال: صدقت[3].

باب (٦)
حكم المحاقلة والمزابنة

٢٤٠٦٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن صفوان[4]، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه، عن أبي عبداللّه

١ـ في الاستبصار: فكان له.

٢ـ في الاستبصار: ولا اعلمهُ.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٩١ ح٣٩٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٢ ح٣١٢.

٤ـ في الاستبصار: أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان.

(عليه السّلام) قال: نهى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) عن المحاقلة[١] والمزابنة.

قلت: وما هو؟

قال: أن تشتري[٢] حمل النخل بالتمر، والزرع بالحنطة[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد مثله[٤].

٢٤٠٦٦ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن ابان، عن عبدالرحمن البصري، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: نهى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) عن المحاقلة فقال: المحاقلة: النخل بالتمر، والمزابنة: السنبل بالحنطة، والنطاف: شرب الماء ليس لك إذا استغنيت عنه أن تبيعه جارك تدعه له، والاربعاء: المسنّاة تكون بين القوم فيستغني عنها صاحبها قال: يدعها لجاره ولايبيعها إيّاه[٥].

٢٤٠٦٧ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، بهذا الاسناد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: نهى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) عن المحاقلة والمزابنة.

فقال: والمحاقلة: بيع النخل بالتمر، والمزابنة: بيع السنبل بالحنطة[٦].

١ـ في الاستبصار: عن بيع المحاقلة.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: أن يشتري.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٥ ح٥.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٣ ح٦٣٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩١ ح٣٠٨.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٣ ح٦٣٥.

٦ـ الاستبصار: ج٣ ص٩١ ح٣٠٩.

باب (٧)
حكم من باع نخلاً موبَّراً

٢٤٠٦٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): مَن باع نخلاً قد أبَرَه[١] فثمرته للبايع[٢] إلاّ أن يشترط المبتاع.

ثم قال علي (عليه السّلام):[٣] قضى به رسول الله (صلّى الله عليه وآله)[٤].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى مثله وفيه: قضى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) بذلك[٥].

٢٤٠٦٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبدالله بن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قضى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) أن ثمر النخل للذي أبّرها إلاّ أن يشترط المبتاع[٦].

١ـ التأبير: تلقيح النخل وإصلاحه على ماهو معروف بين غرّاس النخيل(مجمع البحرين).

٢ـ في التهذيب: فثمره للذي باع.

٣ـ في التهذيب: ثم قال: انّ علياً (عليه السّلام)قال.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٧٧ ح١٤.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٨٧ ح٣٧٠.

٦ـ الكافي: ج٥ ص١٧٨ ح١٧.

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن الحسين مثله[١].

٢٤٠٧٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن يحيى بن أبي العلا قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): من باع نخلا قد لقح فالثمرة للبائع إلاّ أن يشترط المبتاع، قضى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) بذلك[٢].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة مثله[٣].

باب (٨)
حكم شراء النخل قبل طلوعه

٢٤٠٧١ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان وعلي بن النعمان، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن شراء النّخل؟

فقال: كان أبي (عليه السّلام) يكره شراء النَّخل قبل ان تطلع ثمرة السنة، ولكن سنتين[٤] والثلاث كان [يجوزه و]يقول: ان لم يحمل في هذه السنة حمل في السنة الاخرى.

قال يعقوب: وسألته عن الرجل يبتاع النخل والفاكهة قبل أن

١ـ التهذيب: ج٧ ص٨٧ ح٣٧١. والظاهر سقوط «محمد بن يحيى» من السند.
٢ـ الكافي: ج٥ ص١٧٧ ح١٢.
٣ـ التهذيب: ج٧ ص٨٧ ح٣٦٩.
٤ـ في الاستبصار: السنتين.

تطلع فيشتري سنتين أو ثلاث سنين أو أربعاً؟

فقال: لابأس انّما يكره شراء سنة واحدة قبل أن تطلع مخافة الآفة حتى تستبين[١].

٢٤٠٧٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن النّضر ابن سويد، عن هشام بن سالم وعلي بن النعمان، عن ابن مسكان جميعاً، عن سليمان بن خالد قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): لاتشتر النخل حولاً واحداً حتى يطعم[٢] [وان كان يطعم] وان شئت ان تبتاعه سنتين فافعل[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انه قال: لاتشتر... وذكر مثله[٤].

٢٤٠٧٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن معاوية بن ميسرة قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن بيع النخل سنتين؟

قال: لابأس به.

قلت: فالرطبة يبيعها[٥] هذه الجزَّة وكذا وكذا جزَّة بعدها؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص٨٧ ح٣٧٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٦ ح٢٩٢.

٢ـ اطعم النخل: أدرك ثمره (أقرب الموارد).

٣ و٤ـ التهذيب: ج٧ ص٨٨ ح٣٧٤ و٣٧٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٥ و٨٦ ح٢٩٠ و٢٩١.

٥ـ في التهذيب: نبيعها. والرُّطَب: نضيج البُسْر قبل أن يُثمِر. وجزَّ النخل واجتزَّه: قطعه، والجزَّة: ماجُزّ منه. (لسان العرب).

قال: لابأس به، ثم قال: كان أبي يبيع الحناء كذا وكذا خرطة[١].

التهذيب: سهل بن زياد مثله[٢].

٢٤٠٧٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبدالله بن جبلة، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن النخل والتمر يبتاعها[٣] الرجل عاماً واحداً قبل أن تثمر[٤]؟

قال: لا، حتى تثمر وتأمن ثمرتها من الآفة، فاذا أثمرت فابتعها اربعة اعوام ان شئت مع ذلك العام أو أكثر من ذلك أو أقل[٥].

٢٤٠٧٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبدالله بن جبلة[٦]، عن علي بن الحارث، عن بكار، عن محمد بن شريح قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل اشترى ثمرة نخل[سنة أو] سنتين أو ثلاثاً وليس في الأرض غير ذلك النخل؟

قال: لايصلح إلاّ سنة ولايشتره حتى يبين[٧] صلاحه.

قال: وبلغني انّه قال: في ثمر الشجر[٨] لابأس بشرائه إذا صلحت ثمرته.

١ـ الكافي: ج٥ ص١٧٧ ح١١. والخرط: قشْرك الورق عن الشجر اجتذاباً بكفِّك (لسان العرب).

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٨٦ ح٣٦٨.

٣ـ في الاستبصار: والثمر يبتاعهما.

٤ـ في الاستبصار: يثمر. وكذا في المورد الآتي.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٩١ ح٣٨٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٨ ح٣٠٢.

٦ـ في الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن سماعة، عن عبدالله بن جبلة.

٧ـ في الاستبصار: يتبين.

٨ـ في الاستبصار: ثمرة الشجرة.

فقيل له: وما صلاح ثمرته؟

فقال: إذا عقد بعد سقوط ورده[1].

٢٤٠٧٦ـ دعائم الإسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) نهى عن بيع التمرة قبل أن يبدو صلاحها.

قال جعفر بن محمد (عليهما السّلام): بَدْءُ صلاحها أن تزهو.

قيل: وَما الزهو؟

قال: تتلوَّن بحمرة أو بصفرة أو بسواد[2].

أقول: النهي عن بيع التمر قبل بدء صلاحه محمول على الكراهة، جمعاً بين الأحاديث المجوِّزة والنّاهية، واللّه العالِم.

باب (٩)

حكم مَن اشترى نخلاً ليقطعه للجذوع

٢٤٠٧٧ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد بن اسحاق، عن هارون بن حمزة قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يشتري النخل ليقطعه للجذوع، فيغيب الرّجل ويدع النخل كهيئته لم يقطع فيقْدُم الرّجل وقد حمل النخل؟

فقال: له الحمل يصنع به ما شاء إلاّ أن يكون صاحب النخل كان

١ـ التهذيب: ج٧ ص٩١ ح٣٨٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٩ ح٣٠٣.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٤ ح٤٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٥٥.

يسقيه ويقوم عليه[١].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «إلاّ أن يكون...» عمل به الشيخ في النهاية، وقال: فان كان صاحب الارض قام بسقيه ومراعاته كان له أُجرة المثل)[٢].

٢٤٠٧٨ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن أبي يونس، عن يزيد بن اسحاق، عن هارون بن حمزة الغنوي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يشتري النخل ليقطعه للجذوع فيدعه فيحمل النخل؟

قال: هو له إلاّ أن يكون صاحب الأرض سقاه وقام عليه[٣].

باب (١٠)

حكم ما اذا كان بين اثنين نخل أو زرع

٢٤٠٧٩ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن الحسن بن هشام، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجلين يكون بينهما النخل فيقول أحدهما لصاحبه: اختر إمّا أن تأخذ هذا النخل بكذا وكذا ـ كيلا مسمّى ـ وتعطيني نصف هذا الكيل زاد أو نقص، وإمّا ان آخذه أنا بذلك وأردّ عليك؟

قال: لابأس بذلك[٤].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٧ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٦ ح٩٠٨.

٢ـ مرآة العقول: ج١٩ ص٤٠٦.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٩٠ ح٣٨٢.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٩١ ح٣٨٩.

٢٤٠٨٠ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: أخبرني أبو عبداللّه (عليه السّلام) انَّ أباه (عليه السّلام) حدَّثه انَّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أعطى خيبر بالنصف أرضها ونخلها فلمّا ادركت الثمرة بَعَث عبداللّه بن رواحة فقوَّم عليهم قيمة فقال [لهم:] اما أن تأخذوه وتعطوني[1] نصف الثمن[2] وامّا ان أُعطيكم نصف الثمن[3] وآخذه.

فقالوا:[4] بهذا قامت السماوات والأرض[5].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي ومحمد بن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن عبيداللّه الحلبي جميعاً، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) ان أباه حدَّثهُ... وذكر مثله[6].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن مسكان، عن محمد الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: حدَّثني أبي أنّ أباه حدَّثهُ... وذكر مثله[7].

٢٤٠٨١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وسهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن عمّار، عن

١ـ في التهذيب ونوادر ابن عيسى: وتعطون.

٢و٣ـ في التهذيب: الثمرة.

٤ـ في التهذيب: فقال.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٦ ح١. وقوله: «بهذا» أي بالعدل.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٣ ح٨٥٥.

٧ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٦٣ ح٤٢٣.

أبي الصباح قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: إنّ النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) لمّا افتتح خيبر تَركها في أيديهم على النصف فلمّا بلغت الثَّمرة بَعث عبداللّه بن رواحة إليهم فخرص[1] عليهم فجاؤوا إلى النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) فقالوا له: إنّه قد زاد علينا، فأرسل إلى عبداللّه فقال: ما يقول هؤلاء؟

قال: قد خرصت عليهم بشيء فإن شاؤوا يأخذون بما خرصنا وإن شاؤوا أخذنا.

فقال رجل من اليهود: بهذا قامت السماوات والأرض[2].

٢٤٠٨٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان وعلي بن النعمان، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن المزارعة؟

فقال: النفقة منك والارض لصاحبها فما اخرج اللّه من شيء قسم على الشرط، وكذلك قبل رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) خيبر، أتوه فأعطاهم ايّاها على أن يعمروها على أنّ لهم نصف ما اخرجت، فلمّا بلغ التَّمر أمر عبداللّه بن رواحة فخَرص عليهم النخل، فلمّا فرغ منه خيّرهم، فقال: قد خرصنا هذا النخل بكذا صاعاً فان شئتم فخذوه وردّوا علينا نصف ذلك، وان شئتم أخذناه واعطيناكم نصف ذلك؟

فقالت اليهود: بهذا قامت السماوات والأرض[3].

١ـ خرص التمر وغيره: حزره أي: قدَّره بظنٍّ (أقرب الموارد).

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٦٧ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٩٣ ح٨٥٦.

دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه سُئل عن المزارعة... وذكر نحوه ـ الى قوله: ما أخرجت[1].

٢٤٠٨٣ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبدالله ابن جبلة، عن علا، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) قال: سألته عن الرجل يمضي ما خرص عليه في النخل؟

قال: نعم.

قلت: أرأيت ان كان أفضل ممّا خرص عليه الخارص أيجزيه ذلك؟

قال: نعم[2].

باب (١١)
حكم شراء غَلّة القرية

٢٤٠٨٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه سُئل عن قرية فيها رحاً ونخيل وبستان وزرع ورطبة اشتري غلّتها؟

قال: لابأس[3].

٢٤٠٨٥ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن صالح بن

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٢ ح١٩٨.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٥ ح٩٠٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٢ ح٨٩٢.

خالد وعبيس بن هشام، عن ثابت، عن عبدالله بن أبي يعفور، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن قرية فيها ارحاء ونخل وزرع وبساتين وأرطاب اشتري غلّتها؟

قال: لابأس[١].

باب (١٢)

حكم شراء الزرع بعد زراعته

٢٤٠٨٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن رجل زرع زرعاً ـ مسلماً كان أو معاهداً ـ فأنفق[٢] فيه نفقة ثم بدا له في بيعه لنقلة ينتقل من مكانه أو لحاجة؟[٣]

قال: يشتريه بالورق فانّ أصله طعام[٤].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن الزرع فقلت: جعلت فداك رجل زرع زرعاً... وذكر مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: سأل سماعة أبا عبدالله (عليه السّلام) عن

١ـ التهذيب: ج٧ ص٩٠ ح٣٨٣. وأرحاء: جمْع الرَّحَى وهي: الطاحون. وارطاب: جمْع الرُطَب: نضيج البُسر قبل أن يُتمر (اقرب الموارد).

٢ـ في التهذيب: أنفق.

٣ـ في الفقيه: ثم بدا له في بيعه أله ذلك؟.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٥ ح٨.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٣ ح٦٣٢.

رجل زارع مسلماً أو معاهداً. . . وذكر مثله[١].

باب (١٣)
حكم شراء القصيل

٢٤٠٨٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن شراء القصيل يشتريه الرّجل فلايقصله ويبدو له في تركه حتّى يخرج سنبله شعيراً أو حنطة وقد اشتراه من أصله على أنّ ما به من خراج على العلج[٢]؟

فقال: إن كان اشترط حين اشتراه إن شاء قطعه وإن[٣] شاء تركه كما هو حتى يكون سنبلاً وإلاّ فلاينبغي له أن يتركه حتّى يكون سنبلاً[٤].

الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب، عن سماعة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) نحوه وزاد فيه: فإن فعل فإن عليه طسقه ونفقته وله ما خرج منه[٥].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٤١ ح٣٨٨١.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: على أربابه خراج أو هو على العلج. وفي الفقيه: وما كان على أربابه من خراج فهو على العلج. وفي المقنع: وعلى أربابه خراج.

٣ـ في الفقيه والمقنع: قطعهُ قصيلاً وان.

٤ و٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٥ ح٦ و٧. والطَسْق: مايوضع من الوظيفة على الجربان من الخراج المقرر على الارض (اقرب الموارد).

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى مثله[١].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن ابن محبوب مثل الرواية الثانية[٢].

من لايحضره الفقيه: سأل سماعة أبا عبدالله (عليه السّلام) عن شراء القصيل... وذكر مثله[٣].

المقنع: سئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن شراء القصيل... وذكر مثله. وزاد: ولايجوز أن يشتري زرع الحنطة والشعير قبل أن يسنبل وهو حشيش، الاّ أن يشتريه للقصيل تعلفه الدواب[٤].

٢٤٠٨٨ـ من لايحضره الفقيه: روي عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألتهُ عن الحنطة والشعير أشتري زرعهُ قبل أن يسنبل وهو حشيش؟

قال: لا الاّ أن يشتريه لقصيل يعلفه الدواب ثم يتركه ان شاء حتى يسنبل[٥].

---

١ و٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٢ ح٦٢٦ و٦٢٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٢ ح٣٩٦ و٣٩٧.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٣٤ ح٣٨٦٢.

٤ـ المقنع: ص١٣١.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٣٦ ح٣٨٦٦.

باب (١٤)
جواز بيع اصول الزرع قبل ان يسنبل

٢٤٠٨٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن المثنّى الحنّاط، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في زرعٍ بيعَ وهو حشيش ثم سنبل.

قال: لابأس إذا قال: ابتاع منك ما يخرج من هذا الزرع، فاذا اشتراه وهو حشيش فان شاء اعفاه وان شاء تربّص به[١].

التهذيب ـ الاستبصار: سهل بن زياد مثله[٢].

٢٤٠٩٠ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): لابأس بأن تشتري[٣] زرعاً أخضر ثمّ تتركه حتى تحصده إن شئت أو تعلفه[٤] من قبل أن يسنبل وهو حشيش، وقال: لابأس أيضاً أن تشتري زرعاً قد سنبل وبلغ بحنطة[٥].

٢٤٠٩١ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: عليّ، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن بكير بن أعين قال: قلت لأبي عبدالله (عليه

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٥ ح٤.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٢ ح٦٢٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٣ ح٣٩٨.

٣ـ في الاستبصار: أن تشتري.

٤ـ في الاستبصار: أو تقلعه.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٤ ح١ ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٢ ح٦٢٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٢ ح٣٩٥.

السّلام): أيحلُّ شراء الزرع أخضر؟[١].

قال: نعم لابأس به[٢].

الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: عنه، عن زرارة مثله [و]قال: لابأس بأن تشتري[٣] الزرع أو القصيل أخضر[٤] ثمّ تتركه إن شئت حتّى يسنبل ثمّ تحصده، وإن شئت أن تعلف دابّتك قصيلاً فلابأس به قبل أن يسنبل، فأمّا إذا سنبل فلاتعلفه رأساً[٥] فإنّه فساد[٦].

٢٤٠٩٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن معلّى بن خنيس قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): اشتري الزرع؟

فقال:[٧] إذا كان قدر شبر[٨].

٢٤٠٩٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة،

١ـ في التهذيب والاستبصار: الاخضر.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٤ ح٢ ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٢ ح٦٣٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٣ ح٣٩٩.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: أن تشتري.

٤ـ في الاستبصار: أخضراً. والقصيل: الشعير يُجزُّ أخضر لعلف الدواب سُمّي به لسرعة اقتصاله من رخاصته، والفقهاء تسمّي الزرع قبل ادراكه قصيلاً (اقرب الموارد).

٥ـ في التهذيب: فلاتعلفهُ رأساً رأساً. وفي الاستبصار: فلاتقطعهُ رأساً رأساً.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٤ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٣ ح٦٣١ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٣ ح٤٠٠.

٧ـ في الاستبصار: قال.

٨ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٤ ح٦٣٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٣ ح٤٠١.

عن محمد بن زياد، عن معاوية بن عمار قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: لاتشتر الزرع ما لم يسنبل فاذا كنت تشتري أصله فلابأس بذلك، أو ابتعت[1] نخلاً فابتعت اصله ولم يكن فيه حمل لم يكن به بأس[2].

٢٤٠٩٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لابأس بأن تشتري زرعاً اخضر فان شئت تركته حتى تحصده وان شئت فبعه حشيشاً[3].

٢٤٠٩٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: لايجوز بيع السنبل بالحنطة، ولابأس ببيع الزرع الأخضر، وان سنبل بحنطة اذا كان البيع، انّما يقع على الزرع لا على السنبل. وكذلك الرِّطاب[4و5].

باب (١٥)
جواز بيع النخيل واستثناء نخلة منها

٢٤٠٩٦ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن

١ـ في الاستبصار: لو ابتعت.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٤ ح٦٣٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٣ ح٤٠٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٤ ح٦٣٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١٢ ح٣٩٤.

٤ـ في الحديث: «الرجل يصلّي على الرَطْبة النابتة» هي: القصب خاصة ما دام رطباً والجمع «رطاب». (مجمع البحرين).

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧ ح٥٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٦٠.

النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قضى النبي[١] (صلّى اللّه عليه وآله) في رجل باع نخلاً واستثنى عليه نخلة[٢] فقضى له رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) بالمدخل[٣] اليها والمخرج [منها] ومدى جرائدها[٤].

من لايحضره الفقيه: روى اسماعيل بن مسلم، عن الصادق جعفر بن محمد (عليه السّلام)، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قضى... وذكر مثله[٥].

أقول: قوله (عليه السّلام): «ومَدى جرائدها» قال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراهما): (وله منتهى بلوغ أغصانها في هواء الحائط، وبازائها في الأرض لسقوط التمر، والظاهر أنه لايملك ذلك بل هو حقٌ يجوز الصلح عليه)[٦].

باب (١٦)

جواز بيع الثمر واستثناء كيل وتمر

٢٤٠٩٧ـ من لايحضره الفقيه: روى حمّاد بن عيسى، عن ربعي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الرجل يبيع الثمرة ثم يستثني

١ـ في التهذيب والفقيه: قضى رسول اللّه.

٢ـ في التهذيب: نخلاً فاستثنى عليه نخلة. وفي الفقيه: نخله، واستثنى نخلة.

٣ـ في الفقيه: قضى له بالمدخل.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٥ ح١ ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٤ ح٦٤٠.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٠١ ح٣٤١٦.

٦ـ ملاذ الأخيار: ج١١ ص٢٢٧.

كيلاً وتمراً؟

قال: لابأس به، قال: وكان مولى له عنده جالساً فقال المولى: انّه ليبيع ويستثني أوساقاً ـ يعني ابا عبدالله (عليه السّلام) ـ قال: فنظر اليه ولم ينكر ذلك من قوله[1].

٢٤٠٩٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سُئل عن الرجل يبيع الثمرة قائمة على الشجرة، يستثني من جملتها على المشتري كيلاً منها أو وزناً معلوماً؟

قال: لابأس به[2].

باب (١٧)

جواز بيع ثمرة البستان اذا أدرك بعضها

٢٤٠٩٩ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن غير واحد، عن اسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن بيع الثمرة قبل ان تدرك؟

فقال: إذا كان في تلك [الأرض] بيع له غلّة قد أدركت فبيعُ [ذلك] كله حلال[3].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان، عن اسماعيل بن الفضل مثله[4].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١١ ح٣٧٨٨.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٥ ح٤٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٦٢.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٧٥ ح٦.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٨٤ ح٣٦١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٧ ح٢٩٦.

٢٤١٠٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن يعقوب بن شعيب قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): إذا كان الحائط فيه ثمار مختلفة فأدرك بعضها فلابأس ببيعها[1] جميعاً[2].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[3].

٢٤١٠١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن علي بن أبي حمزة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل اشترى بستاناً فيه نخل وشجر منه ما قد أطعم ومنه ما لم يطعم؟

قال: لابأس [به] إذا كان فيه ما قد أطعم.

قال: وسألته عن رجل اشترى بستاناً فيه نخل ليس فيه غير بسر أخضر؟

فقال: لا حتى يزهو.

قلت: وما الزهو؟

قال: حتى يتلون[4].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد مثله[5].

من لايحضره الفقيه: روى القاسم بن محمد مثله الى قوله: كان

١ـ في التهذيب والاستبصار: ببيعه.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٧٥ ح٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٨٥ ح٣٦٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٧ ح٢٩٧.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٧٦ ح٨.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٨٤ ح٣٥٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٦ ح٢٩٤.

فيه ما قد أطعم[١].

٢٤١٠٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي وابن أبي عمير، عن حمّاد، عن عبيداللّه الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: تقبل الثمار إذا تبين لك بعض حملها سنة وان شئت اكثر، وان لم يتبين لك ثمرها فلاتستأجرها[٢].

٢٤١٠٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق ابن صدقة، عن عمّار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) سُئل عن الفاكهة متى يحلُّ بيعها؟

قال: إذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فأَطعَم بعضها فقد حلَّ بيع الفاكهة كلّها، فاذا كان نوعاً واحداً فلايحلُّ بيعه حتى يطعم، فان كان انواعاً متفرِّقة فلايباع منها شيء حتى يطعم كلّ نوع منها وحده ثم تباع تلك الانواع[٣].

٢٤١٠٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن بيع الثمرة [و]هل يصلح شراؤها قبل أن يخرج طلعها؟

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٢ ح٣٧٩٠.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٠٢ ح٨٩٠. والمراد بالتقبّل والاستيجار في الحديث هو الشرى.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٩٢ ح٣٩١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٩ ح٣٠٤.

فقال: لا إلاّ أن يشتري معها شيئاً [من] غيرها[١] رطبة أو بقلاً[٢] فيقول: أشتري منك هذه الرطبة وهذا النخل وهذا الشجر بكذا وكذا، فإن[٣] لم تخرج[٤] الثمرة كان رأس مال المشتري في الرطبة والبقل.

[قال:] وسألته عن ورق الشجر هل يصلح شراؤه ثلاث خرطات أو أربع خرطات؟

فقال: إذا رأيت الورق في شجرة فاشتر [منه] ما شئت من خرطة[٥].

من لايحضره الفقيه: روى زرعة، عن سماعة مثله[٦].

التهذيب: أحمد بن محمد بن خالد مثله مجزءاً[٧].

الاستبصار: أحمد بن محمد بن خالد مثله الى قوله: في الرطبة والبقل[٨].

١ـ في التهذيب والاستبصار: معها غيرها.

٢ـ في الفقيه: أو بقلة.

٣ـ في الاستبصار: وان.

٤ـ في التهذيب: يخرج.

٥ـ الكافي: ج٥ ص١٧٦ ح٧.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٢ ح٣٧٨٩.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٨٤ ح٣٦٠ وص٨٦ ح٣٦٧.

٨ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٦ ح٢٩٥.

باب (١٨)
جواز بيع المشتري الثمرة قبل قبضها

٢٤١٠٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابراهيم الكرخي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) قلت له: إنّي كنت بعت رجلاً نخلاً كذا وكذا نخلة بكذا وكذا درهماً والنخل فيه ثمر فانطلق الّذي اشتراه منّي فباعه من رجل آخر بربح ولم يكن نقدني ولاقبضه منّي؟

قال: فقال: لابأس بذلك أليس قد كان ضمن لك الثمن؟

قلت: نعم.

قال: فالرّبح له[١].

٢٤١٠٦ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يشتري الثمرة ثم يبيعها قبل أن يأخذها؟

قال: لابأس به، ان وجد ربحاً فليبع[٢].

٢٤١٠٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان وفضالة، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) أنّه قال: في رجل اشترى الثمرة ثم يبيعها قبل أن يقبضها.

قال: لابأس[٣].

١ـ الكافي: ج٥ ص١٧٧ ح١٦.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٨٨ ح٣٧٦.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٨٩ ح٣٧٧.

باب (١٩)
جواز بيع العرايا

٢٤١٠٨ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: رخّص رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) في العرايا بأن تشترى بخرصها تمراً، وقال: العرايا[1] جمع عرية وهي النخلة تكون للرجل في دار رجل[2] آخر فيجوز له أن يبيعها بخرصها تمراً ولايجوز ذلك في غيره[3].

أقول: قال الشهيد الأول (طاب ثراه): (يجوز بيع العرية بأن يقدّر عند بلوغها تمراً، وتباع بقدره... فيشتري ثمرتها مالكُها أو مستأجرها أو مستعيرها، بتمرٍ من غيرها مقدَّر موصوف حال وإن لم يقبض في المجلس... ولايشترط المطابقة في الخرص الواقع بل يكفي الظنّ...)[4].

باب (٢٠)
جواز اجارة الدار واستثناء ثمر أشجارها

٢٤١٠٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّهُ

١ـ في التهذيب: قال: والعرايا.

٢ـ في التهذيب: لرجل.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٧٥ ح٩ ـ التهذيب: ج٧ ص١٤٣ ح٦٣٤.

٤ـ الدروس الشرعيّة: ج٣ ص٢٣٨.

سُئل عن الرجل يستأجر الدار وفيها شجرات فيشترط ثمرها؟
قال: لابأس[١].

باب (٢١)
جواز أكل المارَّة من الثمار

٢٤١١٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يمرُّ بالنخل والسنبل والثمر[٢] فيجوز له أن يأكل منها من غير اذن صاحبها من ضرورة أو غير ضرورة؟
قال: لابأس[٣].

٢٤١١١ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): من مرَّ ببساتين فلابأس بأن يأكل من ثمارها ولايحمل معهُ منها شيئاً[٤].

٢٤١١٢ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يمرُّ بالبستان وقد حيط عليه[٥] أو لم يحط عليه هل يجوز له أن يأكل من ثمره وليس يحمله على الأكل من ثمره إلاّ الشهوة وله ما يغنيه عن الأكل من ثمره؟

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٧٦ ح٢١٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٨.
٢ـ في الاستبصار: بالنخيل والسنبل والثمرة.
٣ـ التهذيب: ج٧ ص٩٣ ح٣٩٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٠ ح٣٠٦.
٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٠ ح٣٦٧٨.
٥ـ حوَّط كرمه: بنى حوله حائطاً (أقرب الموارد).

وهل له أن يأكل منه من جوع؟

قال: لابأس أن يأكل ولايحمله ولايفسده[١].

٢٤١١٣ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبدالله، عن محمد بن عبدالحميد، عن محمد الخزّاز، عن أبي داود[٢]، عن بعض أصحابنا، عن محمد بن مروان قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): أمرّ بالثمرة فآكل منها؟

[فقال: كلْ ولاتحمل.

قلت: فانّهم قد اشتروها][٣].

قال: كلْ [منها] ولا تحمل.

قلت: جُعلت فداك انّ التجار قد اشتروها ونقدوا [من] أموالهم؟!

قال: اشتروا ما ليس لهم[٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن أبي داود مثله[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد ابن محمد، عن الحسين بن سعيد مثله[٦].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام):

١ـ التهذيب: ج٦ ص٣٨٣ ح١١٣٥.

٢ـ في الاستبصار: عن داود.

٣ـ مابين المعقوفتين ليس في التهذيب ج٧ والاستبصار.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٣٨٣ ح١١٣٤.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٨٩ ح٣٨٠.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٩٣ ح٣٩٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩٠ ح٣٠٥.

«اشتروا ماليس لهم» إمّا إستفهام إنكاري أو إخبار، وعلى الثاني فالمراد أنهم يشترون ماليس لهم، وهذا القدر كان حلالاً لهم قبل الشراء بالاشتراك بينهم وبين المسلمين، فكان لهم، فكيف يشترونه؟ أو المراد أنّهم اشتروا مالَ غير البايع، فلايصحُّ شراؤهم. واللّه يعلم)[1].

٢٤١١٤ـ قرب الاسناد: السندي بن محمد البزاز، عن أبي البختري، عن جعفر، عن أبيه(عليهما السّلام) قال: قال علي بن أبي طالب (عليه السّلام): كان ناس يأتون النبي (صلّى اللّه عليه وآله) لاشيء لهم فقالت الانصار: لو نحلنا لهؤلاء القوم من كلِّ حائط قنواً[2] من تمر، فجرت السُّنة الى اليوم[3].

٢٤١١٥ـ التهذيب: محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن مروك بن عبيد، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: الرجل يمرّ على قراح الزرع يأخذ منه السنبلة[4]؟

قال: لا.

قلت: أيّ شيء السنبلة؟!

قال: لو كان كلُّ من يمرُّ به يأخذ منه سنبلة كان لايبقى شيء[5].

أقول: المشهور بين الفقهاء جواز أكل الانسان من البستان والنخل

١ـ ملاذ الاخيار: ج١١ ص٨٤.

٢ـ القنو: عذق النّخل. (مجمع البحرين).

٣ـ قرب الاسناد: ص١٤٢ح٥٠٩ الطبعة الحديثة. منه بحارالأنوار: ج١٠٣ ص٧٥.

٤ـ القَراح: المزرعة التي ليس عليها بناء ولا فيها شَجر (مجمع البحرين). والسنبل من الزرع كالبُرّ والشعير: ماكان في أعالي سوقه (المنجد).

٥ـ التهذيب: ج٦ ص٣٨٥ ح١١٤٠.

والشجر حين مروره بها، بشرط أن لايحمل معه شيئاً ولايفرط في الاكل ممّا يضرّ بصاحب الزرع والنخل. ومَنع بعض الفقهاء من ذلك استناداً الى بعض الأحاديث الناهية، ومنها هذا الحديث، والتفصيل مذكور في الكتب الفقهيّة.

باب (٢٢)
كراهة بناء الجدران المانعة للمارَّة وقت الثمر

٢٤١١٦ـ قرب الاسناد: هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد قال: حدثنا جعفر بن محمد (عليهما السّلام) وسُئل عمّا يأكل الناس من الفاكهة والرطب ممّا هو لهم حلال؟

فقال: لايأكل أحد إلاّ من ضرورة، ولايفسد إذا كان عليها فناء محاط، ومن أجل اهل الضرورة نهى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أن يبني على حدائق النّخل والثمار بناء لكي يأكل منها كلّ أحد[1].

٢٤١١٧ـ المحاسن: البرقي، عن أبيه، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لابأس بالرجل يمرّ على الثمرة ويأكل منها ولايفسد، وقد نهى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أن تُبنى الحيطان بالمدينة لمكان المارّة، قال: فاذا كان بلغ نخلة أمَر بالحيطان فخربتْ لمكان المارّة[2].

١ـ قرب الاسناد: ص٨٠ح٢٥٩الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص١٦.

٢ـ المحاسن: ج٢ ص٣٣٦ ح٢١٥٥ الطبعة الحديثة. منه بحارالانوار: ج١٠٣ ص٧٥.

باب (٢٣)
حكم إقراض الثمرة وأخْذ خير منها

٢٤١١٨ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبيس بن هشام، عن ثابت بن شريح، عن داود الابزاري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايَصلح أن تُقرضَ ثمرةً وتأخذ اجودَ منها بأرضٍ اخرى غير الذي اقرضتَ منها[1].

أقول: حَمَل الفقهاء النهي على الكراهة أو على اشتراط اخْذ الأجود فيحرم.

بالاضافة الى أن الحديث ضعيف السَّند لوجود داود الأبزاري في سَنَده. والله العالِم.

باب (٢٤)
حكم قضاء الكيل بالكيل مجازفةً

٢٤١١٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان وعلي بن النعمان، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أباعبدالله(عليه السّلام) عن الرجل يكون لي عليه احمال كيلٍ مسمّى، فيبعث[2] إليَّ بأحمال فيها[3]

١ـ التهذيب: ج٧ ص٩٠ ح٣٨٦.

٢ـ في الفقيه: بكيل مسمى فبعث.

٣ـ في الفقيه: منها.

أقلّ من الكيل الذي لي عليه فآخذها مجازفة[١]؟

فقال: لابأس [به][٢].

قال: وسألته عن الرجل يكون له على الآخر مائة كُرّ[٣] تمر وله نخل سائبة[٤] فيقول: أعطني نخلك هذا بما عليك.

فكأنّه كرهه.

قال: وسألته عن الرجلين [يكون] بينهما النخل فيقول أحدهما لصاحبه: [اختر] إمّا ان تأخذ هذا النخل بكذا وكذا كيلاً مُسمّى وتعطيني[٥] نصف هذا الكيل [اما] زاد أو نقص، وامّا أن آخذ[٦] انا بذلك؟

قال: لابأس[٧و٨].

من لايحضره الفقيه: روي عن يعقوب بن شعيب مثله[٩].

١ـ المجازفة: المبايعة في الشيء بالحدس من غير كيل ولاوزن ولاعدد (مجمع البحرين).

٢ـ **أقول**: قال الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في الاستبصار: فالوجه في هذه الرواية أنه إنّما جاز ذلك له لانّه ليس بعقد بيع وإنّما كان له عليه شيء معلوم فرضي أن يأخذ مايعلم أنّه أنقص ممّا له عليه فلم يكن بذلك بأس، وإنّما المحظور: العقد على مايكال مجازفة.

٣ـ الكُرّ: مكيال للعراق قديماً وهو يساوي: ٢١٠٠ كيلوغرام تقريباً.

٤ـ في الكافي والفقيه: وله نخل فيأتيه.

٥ـ في الكافي: أو تعطيني.

٦ـ في الكافي والفقيه: آخذه.

٧ـ في الفقيه: لابأس به. وفي الكافي: نعم لابأس به.

٨ـ التهذيب: ج٧ ص١٢٥ ح٥٤٦.

٩ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٥ ح٣٨٣٤.

الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يكون له على الآخر مائة كر تمر... وذكر مثله[1].

الاستبصار: الحسين بن سعيد مثله ـ الى قوله: مجازفة فقال: لابأس[2].

٢٤١٢٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل يكون له على الآخر مائة كُرٍّ تمراً وله نخل فيأتيه فيقول: أعطني نخلك بما عليك فكأنّه كرهه.

قال: وسألته عن الرجل يكون له على الآخر احمال رُطَب أو تمر فيبعث اليه فيقتضيه ثم يعجز الذي له فيبعث اليه بدنانير فيقول: اشتر بهذه واستوف بقية الذي لك؟

قال: لابأس إذا ائتمنه[3].

١ـ الكافي: ج٥ ص١٩٣ ح٢.

٢ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠٢ ح٣٥٨.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢ ح١٨٠.

أبواب بيع الحيوان

باب (١)
أحكام خيار الحيوان

٢٤١٢١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المتبايعان بالخيار ثلاثة أيّام في الحيوان، وفيما سوى ذلك من بيع حتى يفترقا[١].

٢٤١٢٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في الحيوان كلّه شرط ثلاثة أيام للمشتري وهو بالخيار ان[٢] اشترط أو لم يشترط[٣].

من لايحضره الفقيه: روى الحلبي مثله[٤].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣ ح٩٩.

٢ـ في الفقيه: فهو بالخيار فيها ان.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤ ح١٠١.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٠١ ح٣٧٦١.

٢٤١٢٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: مشتري الحيوان كلِّه بالخيار، فيه ثلاثة أيّام، اشترط أو لم يشترط[١].

باب (٢)
حكم حدوث العيب في الحيوان في مدّة الخيار

٢٤١٢٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن الحسن بن علي بن رباط، عمّن رواه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ان حدث بالحيوان حدث قبل ثلاثة أيّام فهو من مال البائع[٢].

باب (٣)
حكم الانتفاع بلبن الشاة في مدّة الخيار

٢٤١٢٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عمّن ذكره، عن أبي المغرا، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل اشترى شاة فأمسكها ثلاثة أيّام ثمّ ردّها؟

قال: إن كان في تلك الثلاثة الأيّام يشرب لبنها رَدَّ معها ثلاثة أمداد، وإن لم يكن لها لبنٌ فليس عليه شيء.

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٥ ح١٠٩.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٦٧ ح٢٨٨.

الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[١].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «... ثلاثة أمداد» ظاهر الخبر ثلاثة أمداد من اللّبن، وحملها الاصحاب على الطعام...)[٢].

باب (٤)

حكم بيع الحيوان واستثناء جزء منه

٢٤١٢٦ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اختصم الى أمير المؤمنين (عليه السّلام) رجلان اشترى أحدهما من الآخر بعيراً واستثنى البايع[٣] الرأس والجلد ثم بدا للمشتري أن يبيعه؟

فقال للمشتري: هو شريكك في البعير على قدر الرأس والجلد[٤].

عيون أخبار الرضا (عليه السّلام): بالأسانيد الثلاثة، عن الحسين بن علي (عليهما السّلام) أنّه قال: اختصم... وذكر نحوه[٥].

صحيفة الامام الرضا (عليه السّلام): باسناده قال: اختصم... وذكر نحوه[٦].

١ـ الكافي: ج٥ ص١٧٣ ح١.

٢ـ مرآة العقول: ج١٩ ص١٦٩.

٣ـ في التهذيب: البيع.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٤ ح١ ـ التهذيب: ج٧ ص٨١ ح٣٥٠

٥ـ عيون أخبار الرضا (عليه السّلام): ج٢ ص٤٣ ح١٥٣.

٦ـ صحيفة الامام الرضا: ص٢٥٢ ح١٧٦.

٢٤١٢٧ـ الكافي ـ التهذيب: محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد بن إسحاق شعر، عن هارون بن حمزة الغنويّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل شهد بعيراً مريضاً وهو يباع فاشتراه رجلٌ بعشرة دراهم فجاء وأشرك[١] فيه رجلاً بدرهمين[٢] بالرّأس والجلد فقضى أنّ البعير برىء فبلغ ثمنه دنانير[٣]؟

قال: فقال لصاحب الدرهمين: خذ خمس ما بلغ فأبى قال: أُريد الرّأس والجلد.

فقال: ليس له ذلك[٤] هذا الضّرار وقد أُعطى حقّه إذا أُعطى الخمس[٥].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين مثله[٦].

باب (٥)
حكم من يشتري سهام القصّابين

٢٤١٢٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد

١ـ في التهذيب ح٣٤١: دراهم فأشرك. وفي حديث ٣٥١: دراهم فجاء واشترك.

٢ـ في التهذيب ح٣٥١: رجل آخر بدرهمين.

٣ـ في التهذيب: ثمانية دنانير.

٤ـ في التهذيب: [قال:] فقال: لصاحب الدرهمين خمس مابلغ، فان قال: اريد الرأس والجلد فليس له ذلك.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٩٣ ح٤ ـ التهذيب: ج٧ ص٨٢ ح٣٥١.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٧٩ ح٣٤١.

ابن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن زيد الشحّام قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل يشتري[١] سهام القصّابين من قبل أن يخرج السَّهم؟

فقال: لايشتري شيئاً حتى يعلم [من] أين يخرج السهم، فان اشترى شيئاً فهو[٢] بالخيار إذا خرج[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب مثله[٥].

أقول: كانت العادة جارية عند القصّابين بأن يجتمع جمع منهم ويشتروا عدداً من الغنم، بنسبة أموالهم أو رؤوس الغَنم، مثلاً: يجتمع عشرة من القصّابين ويشتروا ـ أو يشتري وكيلهم ـ ألف رأس من الغَنم، وحينئذٍ يكون لكلّ واحدٍ منهم عُشر المجموع.

والسؤال هو عن جواز شراء الحصّة قبل القسمة، فأجاب الامام (عليه السّلام) بالنهي عن ذلك، خوفاً من أن تكون القسمة جزافاً ويتحقق الغَرر للمشتري..

أمّا لو كان دأبهم على القسمة العادلة فلامانع منه.

قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (.. لأنه يشتري مُشاعاً، فان اقتسموا بالتعديل فلاخيار، وإلاّ فان خرج في سهمه الرديء فله الخيار

١ـ في التهذيب: عن رجل اشترى، وفي الفقيه: عن الرجل يشتري.

٢ـ في الفقيه: قال: ان اشترى سهماً فهو.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٢٣ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٧٩ ح٣٤٠.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٣١ ح٣٨٥٤.

في القسمة.

وما وقع من المنع ـ أوّلاً ـ بناء على ما هو دأبهم من شراء عشرة مجهولة من الجميع...)[1].

باب (٦)
حكم فضول موازين اللّحم ونحوه

٢٤١٢٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن فضول موازين اللّحم والقتّ ونحو ذلك فاخبرتُه أنهم يشترون عندنا الوزنات بعشرة واللّحم الأرطال بالدراهم ولايتّزن إلاّ راجحاً وذلك الرُّجحان ليس له وقت يُعرف؟

فقال: إذا كان ذلك بيع اهل البلد فانظر من ذلك الوسط فلاتُعده[2].

باب (٧)
كراهة معاوضة اللّحم بالحيوان

٢٤١٣٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبداللّه (عليه

١ـ ملاذ الاخيار: ج١١ ص٥٧.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٢٥ ح٥٤٨. والفضل: الزيادة، وجمعه فضول (أقرب الموارد).

السّلام) أنّ أمير المؤمنين (عليه السّلام) كره اللّحم بالحيوان[١].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن محمد بن علي، عن غياث بن ابراهيم مثله[٢].

من لايحضره الفقيه: روى غياث بن ابراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) كره... وذكر مثله[٣].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن علي، عن النوفلي، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) انّه كره.. وذكر مثله[٤].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (المراد بالكراهة إمّا معناها الظاهر، والمراد بالحيوان: غير المذبوح لأنه غير مكيل ولاموزون فلاربا فيه. أو المراد بها الحرمة، وبالحيوان: المذبوح من غير وزن)[٥].

قال الشهيد الثاني (طاب ثراه): (المشهور بين الأصحاب عدم جواز بيع اللّحم بحيوانٍ من جنسه، كلحم الغنم بالشاة، ويجوز بغير جنسه.)[٦].

٢٤١٣١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)

١ـ الكافي: ج٥ ص١٩١ ح٧.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٢٠ ح٥٢٥.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٧٩ ح٤٠٠٤.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٥ ح١٩٤.

٥ـ ملاذ الأخيار: ج١٠ ص٥٥١.

٦ـ مسالك الافهام: ج٣ ص٣٢٩.

انه نهى عن بيع اللّحم بالحيوان[١].

باب (٨)
جواز السَّلَم في الحيوان

٢٤١٣٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب، عن سماعة قال: سُئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) عن السّلم في الحيوان؟

فقال: أسنان معلومة وأسنان معدودة إلى أجل معلوم، لابأس به[٢].

٢٤١٣٣ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لابأس بالسّلم في الحيوان إذا وصفتَ أسنانها[٣].

٢٤١٣٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لابأس بالسّلم في الحيوان إذا سمّيتَ شيئاً معلوماً[٤].

٢٤١٣٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لابأس بالسّلم في الحيوان إذا سمّيتَ الذي تسلم فيه فوصفتَه، فان وُفيتَه وإلاّ

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٤ ح٧٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٤٠.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٢٢ ح١١.
٣ و٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٢٠ ح٣ و٤.

فأنت أحقُّ بدراهمك[١].

٢٤١٣٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي مريم الأنصاريّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّ أباه لم يكن يرى بأساً بالسّلم في الحيوان بشيء معلوم إلى أجل معلوم[٢].

٢٤١٣٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن قتيبة الاعشى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرّجل يسلم في أسنان [من] الغنم معلومة إلى أجل معلوم فيعطي الرّباع[٣] مكان الثنيّ.

فقال: أليس يسلم في أسنان معلومة إلى أجل معلوم؟

قلت:[٤] بلى.

قال: لابأس[٥].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٦].

٢٤١٣٨ـ الكافي: محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن قتيبة الأعشى قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) وأنا عنده فقال له رجلٌ: إنّ أخي يختلف إلى الجبل يحلب

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤١ ح١٧٤.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٢٠ ح٥.

٣ـ في التهذيب: جذاعاً.

٤ـ في التهذيب: قال.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٢٠ ح٦.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦ ح١٩٩.

الغنم فيسلم في الغنم في أسنان معلومة إلى أجل معلوم فيعطى الرّباع مكان الثنيّ؟

فقال له: أبطيبة نفس من صاحبه؟

فقال: نعم.

قال: لابأس[1].

١ـ الكافي: ج٥ ص٢٢٢ ح١٤.

أبواب بيع الرَّقيق

باب (١)
جواز شراء رقيق اهل الذمّة

٢٤١٣٩ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رقيق أهل الذّمة اشتري منهم شيئاً؟

فقال: اشتر اذا أقرّوا لهم بالرِّق[١].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة مثله[٢].

التهذيب: أبان، عن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) عن رقيق أهل الذمة... وذكر مثله[٣].

٢٤١٤٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن

١ـ الكافي: ج٥ ص٢١١ ح١٠.

٢ و٣ـ التهذيب: ج٧ ص٧٠ ح٣٠٠ و٣٠١.

سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن اسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن شراء مملوكي[١] اهل الذّمة [إذا أقرّوا لهم بذلك؟][٢].

فقال:[٣] إذا أقروا لهم بذلك فاشتر وانكح[٤].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: روى أبان مثله[٦].

باب (٢)

حكم شراء أولاد أهل الشرك ونسائهم

٢٤١٤١ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن علي الوشّاء، عن أبي علي بن أيوب[٧]، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن عبدالله بن بكير، عن عبدالله اللحّام قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل يشتري[٨] من رجل من أهل الشرك ابنته فيتّخذها [أمة]؟

قال: لابأس[٩].

١ـ في التهذيب والفقيه: مملوك.

٢ـ مابين المعقوفتين ليس في الفقيه.

٣ـ في التهذيب: قال.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢١٠ ح٧.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٧٠ ح٢٩٩.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢١ ح٣٨١٨.

٧ـ في الاستبصار: عن علي بن أيوب.

٨ـ في الاستبصار: اشترى.

٩ـ التهذيب: ج٧ ص٧٧ ح٣٣٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٣ ح٢٨١.

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أبي علي بن أيوب مثله[١].

٢٤١٤٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن علي الوشّا، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن عبداللّه بن بكير، عن عبداللّه اللحّام قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يشتري امرأة رجل[٢] من أهل الشرك يتّخذها [ام ولد]؟

قال: لابأس[٣].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الوشّاء مثله[٤].

أقول: قال الشيخ البحراني (طاب ثراه): (. . وخصَّ الشيخ [الطوسي] وغيرُه هذين الخبرين بأهل الحرب، وكثير من أصحابنا انّما عبَّروا في هذا المقام بأهل الحرب.

وينبغي أن يُعلم أنه ليس المراد بأهل الحرب يعني مَن نَصَب القتال للمسلمين ـ كما هو ظاهر اللّفظ ـ بل المراد انّما هو مَن خرج عن طاعة اللّه ورسوله، بثبوته على الكفر، وإن لم يقع منه الحرب يعني القتال. . .)[٥].

وقال أيضاً: (. . وقد صرَّح جملةٌ من الأصحاب ـ منهم المحقق

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٠ ح٧٠٥.

٢ـ في التهذيب ج٨: الرجل.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٧٧ ح٣٢٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٣ ح٢٨٠.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٠ ح٧٠٢.

٥ـ الحدائق الناضرة: ج١٩ ص٣٧٣.

الشيخ علي في الشرح، والشهيد الثاني في المسالك ـ بأن إطلاق البيع على ذلك ـ يعني بالنسبة الى الشراء من الزوج أو الأب ونحوهما ـ انّما هو بطريق المجاز، باعتبار صورته، فهو بالاستنقاذ أشبه منه بالبيع، فانّهم فيءٌ للمسلمين يُملكون بمجرّد الاستيلاء عليهم، فاذا حصل البيع كان آكد في ثبوت المِلك وتحقّقه...)[1].

باب (٣)
حكم شراء مملوك ادَّعى الحريَّة

٢٤١٤٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن العيص بن القاسم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن مملوك ادّعى أنّه حُرٌّ ولم يأت ببيِّنة على ذلك أشتريه؟

قال: نعم[2].

من لايحضره الفقيه: سأل العيص بن القاسم أبا عبدالله (عليه السّلام) عن مملوك... وذكر مثله[3].

٢٤١٤٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن حمزة بن حمران قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): أدخل السّوق أُريدأن أشتري[4] جارية فتقول

١ـ الحدائق الناضرة: ج٢٤ ص٣٠٦.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٧٤ ح٣١٧.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٢ ح٣٨٢٥.

٤ـ في التهذيب: واريد أشتري.

[لي]: إنّي حرّة.

فقال: [١] اشترها إلاّ أن تكون[٢] لها بيّنة[٣].

من لايحضره الفقيه: روي عن حمزة بن حمران مثله[٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير مثله[٥].

باب (٤)

حكم بيع المملوك المتولّد من الحرام

٢٤١٤٥ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان، عمّن أخبرهُ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن ولد الزنا أشتريه أو أبيعه أو استخدمه؟

فقال: اشتره واسترقه واستخدمه وبعه، فأمّا اللَّقيط[٦] فلاتشتره[٧].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان مثله[٨].

٢٤١٤٦ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن

١ـ في الفقيه: قال.

٢ـ في التهذيب: يكون.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢١١ ح١٣.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٢ ح٣٨٢٤.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٧٤ ح٣١٨.

٦ـ اللَّقيط: الطفل الذي يوجَد مَرْمِيّاً على الطُرق لايُعرَف أبوه ولا أُمّه، وهو حُرّ لا وَلاء عليه لاحد، ولايرثه مُلتقطه (لسان العرب).

٧ـ الكافي: ج٥ ص٢٢٥ ح٧.

٨ـ التهذيب: ج٧ ص١٣٣ ح٥٨٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠٤ ح٣٦٥.

حمّاد، عن الحلبي قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن ولد الزنا [أ]يُشترى أو يباع أو يستخدم؟

قال: نعم إلاّ جارية لقيطة فانّها لاتُشترى[١].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي مثله[٢].

٢٤١٤٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن ولد الزنا أيُشترى ويُستخدم [ويباع]؟

فقال:[٣] نعم[٤].

من لايحضره الفقيه: روي عن عبدالله بن سنان مثله ثم زاد: قلت: فيستنكح؟

قال: نعم ولاتطلب ولدها[٥].

أقول: لعلّ معنى قوله (عليه السّلام): «ولاتطلب ولدها» أي: لاتستولدها، لما فيه من التعيير، أو للآثار النفسيَّة التي تنتقل الى المولود من هذا المملوك. والله العالم.

٢٤١٤٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن اسحاق بن عمّار، عن عنبسة بن مصعب قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): جارية لي زنت أبيع ولدها؟

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٢٧ ح٨١٨.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٤٥ ح٣٥٣٠.

٣ـ في الفقيه: قال.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص١٣٤ ح٥٨٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠٤ ح٣٦٦.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٧ ح٣٨٤٠.

قال: نعم.

قلت: أحجٌّ بثمنه؟

قال: نعم[١].

من لايحضره الفقيه: روى عنبسة بن مصعب، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: . . . وذكر مثله[٢].

٢٤١٤٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي نجران، عن المثنّى، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) أنّه قال في لقيطة وُجدت قال:[٣] حُرّة لاتُشترى ولاتُباع، وإن كان وُلد لك مملوك من زنى[٤] فامسك أو بعْ إن أحببت، هو مملوكك[٥ و٦].

من لايحضره الفقيه: روى زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) مثله[٧].

أقول: قوله (عليه السّلام): «وإنْ كان وُلدلك. . .» لعلّ معناه: اذا كانت لك جارية فزنتْ وولدتْ مولوداً فأنت مالكه. . واللّه العالِم.

٢٤١٥٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبداللّه،

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٢٧ ح٨١٧.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٤٤ ح٣٥٢٩.

٣ـ في الفقيه: فقال.

٤ـ في الفقيه: من الزنا.

٥ـ في الفقيه: مملوك لك.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٢٢٨ ح٨٢٢.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٤٥ ح٣٥٣٣.

عن أبيه، عن أبي الجهم، عن أبي خديجة قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: لايطيب ولد الزّنا ولايطيب ثمنه أبداً، والممراز[١] لايطيب الى سبعة آباء.

وقيل له: وأيّ شيء الممراز؟

فقال: الرجل يكتسب[٢] مالاً من غير حلّه فيتزوّج به أو يتسرّى به[٣] فيولد له فذاك الولد هو الممراز[٤و٥].

التهذيب: أحمد بن أبي عبدالله مثله[٦].

٢٤١٥١ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن محمد ابن خالد، عن أبي الجهم، عن أبي خديجة قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: لايطيب ولد الزنا ابداً ولايطيب ثمنه ابداً[٧].

أقول: حَمَل الشيخ الطوسي(رحمه الله)هذه الأحاديث على الكراهة.

٢٤١٥٢ـ دعائم الاسلام: قال جعفر بن محمد (عليه السّلام): ولد الزنا لاخير فيه، ولاينبغي للرجل أن يطلب الولد من جارية تكون ولد زناً، ولايُنجس الرجل نفسه بنكاح ولد الزنا، وإن كان ولد الزنا من أمة مملوكة، فحلال لمولاها ملكه وبيعه وخدمته، ويحجّ بثَمنه إنْ

١ـ في التهذيب: والممزير.

٢ـ في التهذيب: فقيل: أي شيء الممزير؟ قال: الرجل الذي يكسب.

٣ـ في التهذيب: فيتزوّج أو يتسرى.

٤ـ في التهذيب: فذلك الولد هو الممزير.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٢٥ ح٦. وفي نسخة وسائل الشيعة ج١٢ ص٢٢٤: المزار.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٧٨ ح٣٣٣.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص١٣٣ ح٥٨٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠٥ ح٣٦٧.

شاء[١].

٢٤١٥٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن ابن فضّال، عن مثنّى الحنّاط، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: تكون[٢] لي المملوكة من الزنا أحج من ثمنها وأتزوّج؟

فقال: لاتحج[٣] ولاتتزوّج منه[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن أبي عبدالله مثله[٥].

أقول: النهي محمول على الكراهة جمعاً بين الأحاديث الناهية والمجوِّزة، والله العالم.

باب (٥)
حكم من باع مملوكاً فَوجَد له مالاً

٢٤١٥٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن العلاء، عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن رجل باع مملوكاً فوجد له مالا؟

قال: [فقال:] المال للبايع إنّما باع نفسه، إلاّ أن يكون شرط عليه

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٤٩٨ ح١٧٧٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٢١١.

٢ـ في الاستبصار: يكون.

٣ـ في التهذيب: لاتحج من ثمنها.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٢٦ ح٨.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٧٨ ح٣٣٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠٥ ح٣٦٨.

أنّ ما كان له من مال أو متاع فهو له[١].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٢].

٢٤١٥٥ـ من لايحضره الفقيه: روى يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)، عن أبيه (عليه السّلام) قال: من باع عبداً وكان للعبد مال فالمال للبائع الاّ أن يشترط المبتاع، أمَر رسول الله (صلّى الله عليه وآله) بذلك[٣].

٢٤١٥٦ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يشتري المملوك [وله مال] لمن ماله؟

فقال: ان كان عَلِم البائع انّ له مالاً فهو للمشتري وان لم يكن عَلِم فهو للبائع[٤].

من لايحضره الفقيه: في رواية جميل بن درّاج مثله[٥].

٢٤١٥٧ـ من لايحضره الفقيه: روى جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) في رجل أعتق عبداً لهُ [وله] مال لمن مال العبد؟

قال: انْ كان عَلِم انّ لهُ مالاً تَبعَه مالهُ وإلاّ فهو للمعتق.

وفي رجل باع مملوكاً ولهُ مال؟

١ـ الكافي: ج٥ ص٢١٣ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٧١ ح٣٠٦.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٠ ح٣٨١٥.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢١٣ ح١ ـ التهذيب: ج٧ ص٧١ ح٣٠٧.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٠ ح٣٨١٦.

قال: إنْ عَلِم مولاه الذي باعهُ أنّ لهُ مالاً فالمال للمشتري، وان لم يعلم البائع فالمال للبائع[١].

الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) في رجل... وذكر مثله ـ الى قوله: للمعتق[٢]. ٠

٢٤١٥٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سُئل عن رجل باع عبداً فوجد المشتري مع العبد مالاً؟

قال: المال ردّ على البائع الاّ أن يكون قد اشترطه المشتري، لانّه انّما باع بنفسه ولم يبع مالهُ، وان باعهُ بماله ـ وكان المال عروضاً[٣] وباعهُ بعين ـ فالبيع جائز، كان المال ما كان، وكذلك ان كان المال عيناً وباعه بعروض، وان كان المال عيناً وباعه بعين مثله لم يَجُز الاّ أن يكون الثمن أكثر من المال فتكون رقبة العبد بالفاضل، الاّ أن يكون المال وَرِقاً والبيع بتِبْرٍ[٤]، أو المال تبْراً والبيع بوَرِق فلابأس بالتفاضل فِيه لأنَّهُ من نوعين[٥].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١١٧ ح٣٤٤٩.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٩٠ ح٣.

٣ـ العَرْض: المتاع، وكل شيء سوى النقدين أي الدراهم والدنانير (أقرب الموارد).

٤ـ الوَرِق: الفضة. والتِبْر: هو ما كان من الذهب غير مضروب (مجمع البحرين).

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٤ ح١٤٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٠١.

باب (٦)
حكم زيادة مال المملوك على ثَمنه

٢٤١٥٩ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: الرّجل يشتري المملوك وماله؟

قال: لابأس به.

قلت:[١] فيكون مال المملوك أكثر ممّا اشتراه به.

قال:[٢] لابأس [به][٣].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: روي عن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل... وذكر مثله[٥].

باب (٧)
حكم من أقرَّ ببيع عبده ثم أقرَّ العبد بالرقِّية

٢٤١٦٠ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن عبدالله الكاهلي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام):

١ـ في الفقيه: فقال: لابأس. قلت.

٢ـ في الفقيه: فقال.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢١٣ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٧١ ح٣٠٥.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٠ ح٣٨١٧.

كان لعمّي غلام فأبق فأتى الانبار فخرج اليه عمّي ثم رجع فقلت له: ما صنعت ياعم في غلامك؟

فقال: بعته فمكث ما شاء اللّه، ثم انّ عمّي مات فجاء الغلام فقال: أنا غلام عمّك.

وقد ترك عمّي أولاداً صِغاراً وأنا وصيُّهم.

فقلت له: ان عمّي أخبرني أنّه باعك.

فقال الغلام: انّ عمّك كان لك مُضاراّ فكره أن يقول لك، فتشمتَ به، وأنا واللّه غلام بَنيه.

فقال: صَدِّق عمَّك وكَذّب الغلام فأخرجه ولاتقبله[1].

باب (٨)

حكم من اشترى عبداً فدفَع اليه البائع عبدين...

٢٤١٦١ـ التهذيب: الصفّار، عن ابراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل اشترى من رجل عبداً وكان عنده عبدان فقال للمشتري: اذهب بهما فاختر احدهما ورُدَّ الآخر، وقد قبض المال، فذهب بهما المشتري فأبَقَ أحدُهما من عنده؟

قال: ليردَّ الذي عنده منهما ويقبض نصفَ الثمن ما اعطى من البيع ويذهب في طلب الغلام، فانْ وجَده اختار أيّهما شاء ورَدّ النصف الذي أخذ، وان لم يجده كان العبد بينهما، نصف للبائع

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٧ ح١٠٣٦.

ونصف للمبتاع[1].

أقـــول: ما استفيد من الرواية مبنيّ على تساويهما في القيمة ومطابقتهما للوصف وانحصارحقِّه فيهما، وعدم ضمان المشتري هنا لانه لايزيد على المبيع المعيّن الهالك في مدّة الخيار، فإنّه من ضمان البايع.

باب (٩)
حكم مَن اشترى عبداً ثم اعتقه ولم يؤدِّ ثَمَنه

٢٤١٦٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه سُئل عن رجل اشترى عبداً أو أمة بنسيئة، ثم أعتق العبد، أو أولد الأمة وأعتقها، ثمّ قام عليه البائع في حال العتق بالثمن فلم يجد عنده شيئاً، فقال: إن كان يوم أعتق [العبد]، أو أولد الجارية، وقبل ذلك حين اشتراهما أو أحدهما، مليّاً بالثمن فالعتق جائز، وإن كان فقيراً لا مال له فالعتق باطل، ويرجع البائع فيهما[2].

باب (١٠)
حكم العبد اذا سأل مولاه أن يبيعه وشرط له مالاً

٢٤١٦٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن الفضيل قال: قال غلام لأبي

١ـ التهذيب: ج٧ ص٨٢ ح٣٥٤.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٠٦ ح١١٥٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٧٧.

عبداللّه (عليه السّلام): إنّي كنت قلت لمولاي: بعني بسبعمائة درهم وأنا أُعطيك ثلاثمائة درهم.

فقال له أبو عبداللّه (عليه السّلام): إن كان لك يوم شرطت أن تعطيه شيء[١] فعليك أن تعطيه وإن لم يكن لك يومئذ شيء[٢] فليس عليك شيء[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٤].

الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن فضيل قال: قال غلام سِنْديّ لأبي عبداللّه (عليه السّلام): إنّي قلت لمولاي: . . . وذكر مثله[٥].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٦].

٢٤١٦٤ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الرجل يبيع المملوك ويشترط عليه ان يجعل له شيئاً؟

قال: يجوز [ذلك][٧].

من لايحضره الفقيه: روى الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه

١ـ في الكافي ح٢ والتهذيب ح٣١٥: إن كان يوم شرطت لك مال.

٢ـ في الكافي ح٢ والتهذيب ح٣١٥: مال.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢١٩ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٧٤ ح٣١٦.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢١٩ ح٢.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٧٤ ح٣١٥.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٦٨ ح٢٩١.

السّلام) مثله[1].

باب (١١)
حكم تصرّفات العبد

٢٤١٦٥ـ دعائم الاسلام: عن علي [أمير المؤمنين] وأبي جعفر وأبي عبدالله (عليهم السّلام)، أنّهم قالوا: العبد لايملك شيئاً إلاّ ما ملك مولاه، ولايجوز أن يعتق ولا أن يَتصدّق ولايَهَب ممّا في يديه، إلاّ أن يكون المولى أباح له ذلك، أو أقطعه مالاً من ماله أو أباح له ما فعله فيه أو جعل عليه ضريبة يؤدّيها إليه وأباح له ما أصاب بعد ذلك[2].

باب (١٢)
حكم المملوكَين المأذون لهما اذا اشترى كلٌ منهما صاحبَه من مولاه

٢٤١٦٦ـ من لايحضره الفقيه: روى أحمد بن عائذ، عن أبي سلمة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجلين مملوكين مفوّض اليهما يشتريان ويبيعان بأموال مواليهما، فكان بينهما كلام فاقتتلا، فخرج هذا يعدو الى مولى هذا وهذا الى مولى هذا ـ وهما في القوّة سواء ـ فأشترى هذا من مولى هذا العبد، وذهب هذا فأشترى هذا من مولاه وجاء هذا وأخذ بتلبيب هذا وأخذ هذا بتلبيب هذا، وقال كلٌ

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٠ ح٣٨١٤.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣٠٧ ح١١٥٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٧١.

واحد منهما لصاحبه: أنت عبدي قد اشتريتك.

قال: يُحكم بينهما من حيث افترقا، فيذرع الطريق فأيّهما كان أقرب فالذي أخذ فيه هو الذي سَبق الذي هو أبعد، وان كانا سواء فهما ردٌ على مواليهما[1].

٢٤١٦٧ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن[2] بن عليّ، عن أحمد بن عائذ، عن أبي سلمة[3]، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) [قال:] في رجلين مملوكَين مفوّض إليهما يشتريان ويبيعان بأموالهما فكان[4] بينهما كلامٌ، فخرج هذا يعدو إلى مولى هذا وهذا إلى مولى هذا ـ وهما في القوّة سواء ـ فاشترى هذا من مولى هذا العبد وذهب هذا فاشترى من مولى هذا العبد الآخر وانصرفا[5] إلى مكانهما وتشبّث[6] كلُّ واحد منهما بصاحبه وقال له: أنت عبدي قد اشتريتك من سيّدك.

قال: يحكم بينهما من حيث افترقا يذرع[7] الطريق فأيّهما كان أقرب فهو الّذي سبق الّذي[8] هو أبعد، وإن كانا سواء فهو[9] ردّ على

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨ ح٣٢٤٧.

٢ـ في الاستبصار: الحسين.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: عن أبي خديجة.

٤ـ في التهذيب: وكان.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: فانصرفا.

٦ـ في التهذيب: فتشبّث. وفي الاستبصار: تشبّث.

٧ـ في الاستبصار: بذرع.

٨ـ في التهذيب: للذي.

٩ـ في التهذيب: فهما.

مواليهما [بأن] جاءا سواء وافترقا سواء إلاّ أن يكون أحدهما سبق صاحبه فالسّابق هو له إن شاء باع وإن شاء أمسك وليس له أن يضرّ به.

وفي رواية أُخرى: إذا كانت المسافة سواء يقرع بينهما فأيّهما وقعت القرعة به[1] كان عبده[2] و[3].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[4].

باب (١٣)
من آداب شراء الرَّقيق

٢٤١٦٨ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن زرارة[5] قال: كنت جالساً عند أبي عبدالله (عليه السّلام) فدخل عليه رجلٌ ومعه ابن له فقال [له] أبو عبدالله (عليه السّلام): ما تجارة ابنك؟

فقال: التنخّس.

فقال [له] أبو عبدالله (عليه السّلام): لاتشترينّ شيناً ولاعيباً[6]

١ـ في الاستبصار: خرجت القرعة باسمه.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: عبداً للاخر.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢١٨ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٧٢ ح٣١٠ و٣١١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٢ ح٢٧٩.

٥ـ في التهذيب: عن ابن أبي عمير، عن رجل، عن زرارة.

٦- في التهذيب: لاتشتر سبياً ولاغبياً.

وإذا[١] اشتريت رأساً فلاترين[٢] ثمنه في كفّة الميزان، فما من رأس رأى[٣] ثمنه في كفّة الميزان فأفلح، وإذا اشتريت رأساً فغيّر اسمه وأطعمه شيئاً حلواً إذا ملّكته وتصدّق عنه بأربعة دراهم[٤].

٢٤١٦٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابراهيم بن عقبة، عن محمد بن ميسر، عن أبيه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من نظر الى ثمنه وهو يوزن لم يفلح[٥].

التهذيب: سهل بن زياد مثله[٦].

٢٤١٧٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عبدالحميد، عن أبي جميلة قال: دخلت على أبي عبدالله (عليه السّلام) فقال لي: ياشابّ أيّ شيء تعالج؟

فقلت: الرّقيق.

فقال: أُوصيك بوصيّة فاحفظها: لاتشترينّ شيناً ولاعيباً واستوثق من العهدة[٧].

١ـ في التهذيب: فاذا، وكذا في المورد الآتي.

٢ـ في التهذيب: يرينّ.

٣ـ في التهذيب: يرى.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢١٢ ح١٤ ـ التهذيب: ج٧ ص٧٠ ح٣٠٢.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢١٢ ح١٥.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٧١ ح٣٠٣.

٧ـ الكافي: ج٥ ص٢١٢ ح١٨. والعُهدة: كتاب الشراء، وضمان الثمن للمشتري أي: اذا استحقّ المبيع أو وُجد فيه عيب، وتُسمّى وثيقة المتبايعين عهدة (أقرب الموارد).

باب (١٤)
استحباب تغيير اسم المملوك لمن اشتراه

٢٤١٧١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن صفوان بن يحيى، عن أبي مخلّد السرّاج قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام) لإسماعيل حقيبة والحارث النصري: اطلبوا لي جارية من هذا الّذي يسمّونه كدبانوجة، تكون مع أُمّ فروة، فدلّونا على جارية لرجل من السرّاجين[1] قد ولدت له ابناً ومات ولدها، فأخبروه بخبرها فأمرهم فاشتروها وكان اسمها رسالة فغيّر اسمها وسمّاها سلمى وزوّجها سالماً مولاه وهي أُمّ الحسين بن سالم[2].

المحاسن: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أبيه، عن صفوان ابن يحيى، عن أبي مخلّد السراج قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام) لإسماعيل وحبيبة وحارث البصري... وذكر نحوه ـ الى قوله: وزوّجها سالم[3].

باب (١٥)
النهي عن كسْب الإماء والعبيد إلاّ مع الخبرة بالصناعة

٢٤١٧٢ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن

١ـ السَّرْج: رحل الدابة، والسّراج: بائع السُّروج وصانعها (لسان العرب).
٢ـ الكافي: ج٦ ص١٩٧ ح١٥.
٣ـ المحاسن: ج٢ ص٤٦٥ ح٢٦١١ الطبعة الحديثة.

السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: نهى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) عن كسب الإماء فانّها ان لم تجد[ه] زنت، إلاّ أمَةٌ قد عُرفت بصنعة يد.

ونهى عن كسب الغلام الذي[1] لايُحسن صناعة [بيده] فانّه ان لم يجد سرق[2].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[3].

باب (١٦)
كراهة بيع الرقيق من أهل البدْو

٢٤١٧٣ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال لنا رسول الله (صلّى الله عليه وآله): لاتبيعوا رقيقكم من أهل البدو[4].

أقول: الظاهر أن النهي محمول على الكراهة، ولعلّ الوجه في النهي لأن الغالب على أهل البَدو الغلظة والقساوة والبُعد عن التمدُّن والحضارة فيظلمون عبيدهم. والله العالِم.

١ـ في التهذيب: الغلام الصغير الذي.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٢٨ ح٨.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٣٦٧ ح١٠٥٧.

٤ـ الجعفريات: ص١٦٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٧٨.

باب (١٧)
حكم سبي الأكراد اذا حاربوا

٢٤١٧٤ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن سبي الأكراد إذا حاربوا ومن حارب من المشركين هل يحلّ نكاحهم وشراؤهم؟

قال: نعم[١].

باب (١٨)
حكم عبد الذمّيّ اذا دخل في الاسلام

٢٤١٧٥ـ الكافي ـ التهذيب: محمد بن يحيى رفعه، عن حمّاد ابن عيسى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّ أمير المؤمنين (عليه السّلام) أُتي بعبد لذمّي قد أسلم فقال: اذهبوا فبيعوه من المسلمين وادفعوا ثمنه إلى صاحبه ولاتقرّوه عنده[٢].

مستدرك الوسائل: فقه الامام الرضا (عليه السّلام): أبي، عن جعفر، عن أبيه (عليهم السّلام) انّ علياً (عليه السّلام)... وذكر مثله[٣].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٠ ح٧٠٣.

٢ـ الكافي: ج٧ ص٤٣٢ ح١٩ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٨٧ ح٧٩٥. قرَّ في المكان: ثبت وسكن(اقرب الموارد).

٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٢٤٧.

باب (١٩)
حكم من باع حُرّاً

٢٤١٧٦ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): لاتوبة لمن باع حرّاً حتى يردّه حرّاً على ما كان[1].

٢٤١٧٧ـ عيون أخبار الرضا (عليه السّلام): بالأسانيد الثلاثة[2] قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): إنّ اللّه (عزّوجلّ) غافر كلّ ذنب الاّ من أحدث ديناً، أو أغصب أجيراً أجرهُ، أو رجلٌ باعَ حرّاً[3].

٢٤١٧٨ـ صحيفة الامام الرضا (عليه السّلام): باسناده قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): انّ اللّه تعالى غافر كلّ ذنب إلاّ مَن أخّر مَهْراً، أو اغتصب أجيراً أجره، أو باع رجلاً حراً[4].

باب (٢٠)
حكم النظر الى محاسن الأَمَة التي يريد شراءها

٢٤١٧٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي، عن أبي بصير

١ـ الجعفريات: ص١٧٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٧٨.

٢ـ المذكورة في العيون: ج٢ص٢٤.

٣ـ عيون أخبار الرضا: ج٢ ص٣٣ ح٦٠.

٤ـ صحيفة الإمام الرضا: ص١٧١ ح١٠٧. منهما مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٧٨.

قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يعترض الامة ليشتريها؟

قال: لابأس بأن[1] ينظر الى محاسنها ويمسّها ما لم ينظر الى ما لاينبغي له النظر اليه[2].

من لايحضره الفقيه: روى القاسم بن محمد الجوهري، عن علي ابن أبي حمزة، عن أبي بصير مثله[3].

٢٤١٨٠ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن أبي جعفر، عن الحرث، عن عمران الجعفري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لا أُحبّ للرجل أن يقلّب جارية إلاّ جارية يريد شراها[4].

٢٤١٨١ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن حبيب بن معلّى الخثعمي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّي اعترضت جواري بالمدينة فأمذيت؟

فقال: أمّا لمن يريد الشراء فليس به بأس، وامّا لمن لايريد ان يشتري فانّي اكرهه[5].

أقول: قال بعض الفقهاء: المراد بالكراهة ـ هنا ـ الحرمة، وقال العلاّمة الحلّي (طاب ثراه): (لايجوز ذلك لمن لايريد الشراء، إلاّ في الوجه..)[6]

١ـ في الفقيه: ان.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٧٥ ح٣٢١.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٠ ح٤٩٧٦.

٤ و٥ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٦ ح١٠٣٠ و١٠٢٩.

٦ـ تذكرة الفقهاء: ج١٠ ص٣٣٨.

٢٤١٨٢ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ (عليهم السّلام) انّه كان إذا أراد أن يبتاع[١] الجارية يكشف عن ساقيها فينظر إليها[٢].

باب (٢١)
وجوب استبراء الأمة على البايع والمشتري

٢٤١٨٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسن[٣]، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق ابن صدقة، عن عمّار الساباطي قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): الاستبراء[٤] على الذي يريد أن يبيع الجارية واجب ان كان يطأها، وعلى الذي يشتريها الاستبراء ايضاً.

قلت [له]: فيحلُّ أن يأتيها دون الفَرْج[٥]؟

قال: نعم قبل أن يستبرئها[٦].

١ـ في وسائل الشيعة: ان يشتري.

٢ـ قرب الاسناد: ص١٠٣ ح٣٤٤ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٤٨.

٣ـ في الاستبصار: عن أحمد بن الحسن بن علي.

٤ـ الاستبراء: أن يشتري الرجل جارية فلايطؤها حتى تحيض عنده حيضة ثم تطهر، ومعناه: طلب براءتها من الحمل (لسان العرب).

٥ـ في الاستبصار: دون فرجها.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٧ ح٦٢١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٣ ح١٣٠٣.

باب (٢٢)
مدَّة الإستبراء

٢٤١٨٤ـ قرب الاسناد: السندي بن محمد، عن أبي البختريّ، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليّ (عليهم السّلام) أنّه قال: تُستبرأ الأمة إذا اشتريت بحيضة، وإن كانت لاتحيض فبخمسة وأربعين يوماً[١].

٢٤١٨٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة بن محمّد، عن سماعة قال: سألته عن رجل اشترى جارية وهي طامث أيستبرىء رحمها بحيضة أُخرى أم تكفيه هذه الحيضة؟

فقال:[٢] لا بل تكفيه هذه الحيضة فإن استبرأها بأُخرى فلابأس، هي بمنزلة فضل[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن الحسن مثله[٤].

باب (٢٣)
جواز التفخيذ قبل الاستبراء

٢٤١٨٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن الحسن الصفّار، عن

١ـ قرب الاسناد: ص١٣٧ ح٤٨٢ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٣٨.

٢ـ في التهذيب: قال.

٣- الكافي: ج٥ ص٤٧٣ ح٨.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٤ ح٦٠٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٩ ح١٢٨٦.

يعقوب بن يزيد، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبة، عن عبدالله بن محمد قال: دخلتُ على أبي عبدالله (عليه السّلام) بمنى فأردت أن اسأله عن مسألة قال: فجعلتُ أهابه.

قال: فقال لي: يا عبدالله سل.

[قال:] قلت:[1] جُعلت فداك اشتريت جارية. ثم سكتُّ هيبةً له.

قال: فقال لي: اظنّ أنّك[2] اردت أن تصيب منها فلم تدر كيف تأتي لذلك[3]؟

[قال:] قلت: أجَل جُعلت فداك.

قال: وأظنُّك اردتَ أن تفخّذ لها فاستحييتَ ان تسأل عنه؟

قال: قلت: لقد منعتْني عن ذلك[4] هيبتُك.

قال: فقال: لابأس بالتفخيذ لها حتى تستبرئها، وإن صبرتَ فهو خير لك.

قال: فقال له رجل: جعلت فداك قد[5] سمعتُ غير واحد يقول: التفخيذ لابأس به.

[ثم] قال: قلت له: وأيُّ شيء الخير[ة] في تركي له؟

قال: فقال: كذلك، لو كان به بأس لم نأمر به.

١ـ في الاستبصار: فقلت.

٢ـ في الاستبصار: أظنّك وكذا في المورد الآتي.

٣ـ في الاستبصار: ذلك.

٤ـ في الاستبصار: من ذلك.

٥ـ في الاستبصار: قال: فقلت له: جعلت فداك فقد.

قال: ثم أقبل[١] عليّ فقال: [انّ] الرجل يأتي جاريته فتعلق منه وترى الدم وهي حبلى فيرى أنَّ ذلك طَمْثٌ فيبيعها، فما أحبُّ للرجل المسلم أن يأتي الجارية التي قد[٢] حبلتْ من غيره حتى يأتيه فيخبره[٣].

باب (٢٤)

سقوط الإستبراء عن الصغيرة واليائسة

٢٤١٨٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن اسماعيل، عن فضالة، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه قال: سألت أبا عبداللّه[٤] (عليه السّلام) عن الرجل يشتري الجارية التي لم تبلغ المحيض وإذا قعدت من المحيض[٥] ما عدّتها؟ وما يحلُّ للرجل من الأمة حتى يستبرئها قبل أن تحيض؟

قال: إذا قعدتْ من المحيض أو لم تحض فلاعدّة لها، والتي تحيض فلايقربها حتى تحيض وتطهر[٦].

٢٤١٨٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن بكير، عن هشام بن الحرث، عن عبداللّه بن عمرو قال: قلت لأبي عبداللّه أو لأبي جعفر (عليهما السّلام): الجارية

١ـ في الاستبصار: فأقبل.

٢ـ في الاستبصار: الجارية الحبلى قد.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٨ ح٦٢٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٣ ح١٣٠٤.

٤ـ في الاستبصار: عن أبي عبداللّه.

٥ـ في الاستبصار: عن المحيض.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٢ ح٥٩٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٧ ح١٢٨١.

يشتريها الرّجل وهي لم تدرك أو قد يئست من المحيض؟

قال: فقال: لابأس بأن لايستبرئها[١].

٢٤١٨٩ـ التهذيب: علي بن اسماعيل، عن فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال في الجارية التي لم تطمث ولم تبلغ الحبل إذا اشتراها الرجل، قال: ليس عليها عدّة، يقع عليها.

وقال في رجل اشترى جارية ثم اعتقها ولم يستبرىء رحمها قال: كان نوله[٢] أن يفعل فاذا لم يفعل فلاشيء عليه[٣].

الاستبصار: بهذا الاسناد مثله الى قوله: يقع عليها[٤].

٢٤١٩٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انَّه قال في رجل ابتاع جارية ولم تطمث، قال: ان كانت صغيرة ولايتخوَّف عليها الحبل فليس عليها عدّة وليطأها ان شاء، وإن كانت قد بلغتْ ولم تطمث فانّ عليها العدّة.

قال: وسألته عن رجل اشترى جارية وهي حائض؟

قال: إذا طهرتْ فليمسّها إن شاء[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٢ ح٣.

٢ـ يقال: نولك ان تفعل كذا وكذا أي حقك وينبغي لك. (مجمع البحرين).

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٧١ ح٥٩٧.

٤ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٧ ح١٢٨٠.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٣ ح٦.

مثله[١].

٢٤١٩١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال: من اشترى جارية صغيرة لم تبلغ، أو كبيرة قد يئست من المحيض فليس عليه استبراء[٢].

٢٤١٩٢ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن بعض أصحابه، عن أبان بن عثمان، عن ربيع بن القاسم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الجارية الّتي لم تبلغ المحيض ويخاف عليها الحبل؟

فقال:[٣] يستبرىء رحمها الّذي يبيعها بخمس وأربعين ليلة والّذي يشتريها بخمس وأربعين ليلة[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان مثله[٥].

٢٤١٩٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يشتري الجارية ولم تحض أو قعدت عن المحيض[٦] كم عدّتها؟

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٧١ ح٥٩٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٧ ح١٢٧٨.

٢ـ دعائم الاسلام: ج١ ص١٢٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٧٢.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: قال.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٣ ح٥.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٠ ح٥٩٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٨ ح١٢٨٤.

٦ـ في الاستبصار: من المحيض.

قال: [1] خمس وأربعون ليلة[2].

أقول: حمله الشيخ الطوسي(طاب ثراه) على من كانت في سنّ من تحيض.

باب (٢٥)
سقوط العدَّة عمَّن أعتق اَمَتَه ثم تزوَّجها

٢٤١٩٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال في الرجل تكون له الأَمة يُعتقها ويتزوَّجها؟

قال: لابأس ان يقع عليها بغير استبراء، فان أراد أن يزوِّجها غيره فلابد من أن يستبرئها[3].

باب (٢٦)
استبراء الجارية التي لازوج لها

٢٤١٩٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن رجل اشترى جارية ولم يكن لها زوج أيستبرىء رحمها؟

قال: نعم.

قلت: فإن كانت لم تحض؟

١ـ في الاستبصار: فقال.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٢ ح٦٠٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٨ ح١٢٨٣

٣ـ دعائم الاسلام: ج١ ص١٢٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٢.

فقال: أمرها شديد، فإن هو أتاها فلايُنزل الماء حتى يستبين أحُبلى هي أم لا؟

قلت: وفي كم تستبين له؟

قال: في خمسة وأربعين يوماً[1].

باب (٢٧)
استبراء الجارية التي لم يطؤها صاحبها

٢٤١٩٦ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في رجل اشترى جارية لم يكن صاحبها يطؤهاأيستبرىء رحمها؟

قال: نعم.

قلت: جارية لم تحض كيف يصنع بها؟

قال: أمرها شديد غير أنّه إن أتاها فلاينزل عليها حتّى يستبين له إن كان بها حبلٌ.

قلت: وفي كم يستبين له؟

قال: في خمس وأربعين ليلة[2].

باب (٢٨)
حكم مَن زنى بأمة ثم اشتراها

٢٤١٩٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٢ ح١.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٢ ح٢.

السّلام)، أنّه قال: من وقع على وليدة قوم حراماً، ثم اشتراها فإن ولدها لايرث منه شيئاً، لأنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: الولد للفراش وللعاهر الحَجَر، فعلى هذا يجب أن يستبرئها لئلاّ تكون حاملاً بولد لاميراث له[1] و[2].

باب (٢٩)
حكم مَن اشترى أَمةً من إمرأة

٢٤١٩٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن الحسن[3]، عن ابن أبي عمير، عن حفص، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الأمة تكون للمرأة فتبيعها.

قال: لابأس بأن يطأها من غير أن يستبرئها[4].

٢٤١٩٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)، أنّه قال: الاستبراء على البائع، ومن اشترى أمة من امرأة فله إن شاء أن يطأها، وإنّما يستبرىء المشتري حذراً من أن تكون غير مستبرأة، أو تكون حاملاً من غيره فينسب الولد إليه، فالاستبراء له حسن، والاستبراء حيضة تجزىء البائع والمشتري[5].

١ـ في مستدرك الوسائل: لايلحق به.

٢ـ دعائم الاسلام: ج١ ص١٣٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٨.

٣ـ في الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسين.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٤ ح٦٠٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٠ ح١٢٩٣.

٥ـ دعائم الاسلام: ج١ ص١٢٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٧٢.

باب (٣٠)
حكم من اشترى جارية وزعم صاحبُها أنه لم يمسَّها

٢٤٢٠٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يشتري الجارية ولم تحض؟

قال: يعتزلها شهراً إن كانت قد مُسّت[١].

قال:[٢] أفرأيت ان ابتاعها وهي طاهر[٣] وزعم صاحبها انه لم يطأها منذ طهرت؟

قال:[٤] إن كان عندك أميناً فمُسَّها.

وقال: انّ ذا الأمر شديد فان كنتَ لابدّ فاعلاً فتحفَّظ لاتُنزل عليها[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن اسماعيل، عن حمّاد بن عيسى، عن عبدالله بن المغيرة، عن ابن سنان مثله[٦].

أقول: قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): (فهذا لاينافي ماقدَّمناه من أنّ استبراءها يكون بخمسة وأربعين يوماً لانّ قوله (عليه السّلام):

١ـ في التهذيب: قد يئست.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: قلت.

٣ـ في التهذيب: طاهرة.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: فقال.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٣ ح٧.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٢ ح٦٠١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٨ ح١٢٨٥.

«يُمسك عنها شهراً» يكون فيمن تحيض في هذه المدّة حيضة فيحصل بذلك استبراؤها، وماقدّمناه يكون فيمن لاتحيض ومثلها تحيض.

٢٤٢٠١ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن حمّاد ابن عيسى، عن شعيب، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يشتري الجارية وهي طاهر[ة] ويزعم صاحبها انّه لم يمسّها منذ حاضت؟

فقال: ان أمنتَه فمسّها[1].

٢٤٢٠٢ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختريّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) [قال:] في الرّجل يشتري الأمة من رجل فيقول: إنّي لم أطأها.

فقال: إن وثق به فلابأس بأن يأتيها.

وقال في رجل[2] يبيع الأمة من رجل فقال: عليه أن يستبرىء من قبل أن يبيع[3].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن اسماعيل، عن ابن أبي عمير مثله[4].

٢٤٢٠٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، أنّه قال في الرجل يشتري الجارية ممَّن يثق به، فيذكر البائع أنه

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٣ ح٦٠٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٠ ح١٢٩٠.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: الرجل.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٢ ح٤.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٣ ح٦٠٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٥٩ ح١٢٨٩.

استبرأها، فلابأس للمشتري بوطئها إذا وثق به، وكذلك إذا ذكر له أنّه لم يطأها وانّها مستبرأة[١].

٢٤٢٠٤ـ من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: روى عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سنان قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): اشتري الجارية من الرجل المأمون فيخبرني[٢] انه لم يمسّها منذ طمثت عنده وطهرت [عنده].

قال: ليس بجائز [لك] ان تأتيها حتى تستبرئها بحيضة ولكن يجوز [لك] ما دون الفرج، انّ الذين يشترون الاماء ثم يأتونهن[٣] قبل ان يستبرؤوهن فاولئك الزناة بأموالهم[٤].

أقول: اذا اشترى الانسان الجارية ممَّن يثق به وأخبره أنّه لم يطأها فلامانع من وطيها حينئذ ولايجب استبراؤها. وأمّا بالنسبة الى هذا الحديث ـ الذي يأمر بالإستبراء بحيضة ـ فينبغي حمله على الاستحباب، جمعاً بين الاحاديث المختلفة.

وحيث ان الأمة لها ماليَّة فإتيانها قبل الاستبراء كالزنا بالمال وليس من الزنا المحرَّم، وقد جاء هذا التعبير تحذيراً من الوطئ، وأن الاحتياط اولى في المقام. واللّه العالم.

علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا سعد بن عبدالله قال: حدثنا محمد بن الحسن، عن موسى بن سعدان، عن عبدالله بن

١ـ دعائم الاسلام: ج١ ص١٢٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٧٣.

٢ـ في التهذيب: فخبرني.

٣ـ في التهذيب: يأتوهن.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٤٥ ح٤٥٤٥ ـ التهذيب: ج٨ ص٢١٢ ح٧٥٩.

القاسم مثله[١].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (والمشهور سقوط الاستبراء بإخبار البايع الثّقة، وذهب ابن ادريس إلى عدم السقوط بذلك، وهذا الخبر يدلّ على ماذهب إليه، ويمكن حمله على الكراهة الشديدة، جمعاً)[٢].

باب (٣١)
حكم من اشترى جاريةً وهي حائض

٢٤٢٠٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، أنّه قال: من اشترى جارية وهي حائض، فله أن يطأها إذا طهرت[٣].

باب (٣٢)
حكم مَن اشترى جارية من السوق فأولدها ثم جاء مستحقّها

٢٤٢٠٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الصفّار، عن معاوية بن حكيم، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يشتري الجارية من السوق فيولدها ثم يجيء مستحقّ الجارية؟[٤].

١ـ علل الشرايع: ص٥٠٣.

٢ـ ملاذ الاخيار: ج١٣ ص٤١٩.

٣ـ دعائم الاسلام: ج١ ص١٣٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٧٣.

٤ـ في الاستبصار: للجارية.

فقال: يأخذ الجاريَة المستحقُّ ويدفع اليه المبتاع قيمة الولد ويرجع على من باعه بثَمن الجارية وقيمة الولد التي[١] أخذت منه[٢].

باب (٣٣)

حكم من شارك غيره في شراء جارية

٢٤٢٠٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب، عن خالد ابن جرير، عن أبي الربيع، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل شارك رجلاً في جارية فقال له: ان ربحتَ فلك، وان وضعتَ فليس عليك شيء.

فقال: لابأس بذلك ان كانت الجارية للقائل[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب مثله[٤].

باب (٣٤)

حكم مَن تزوَّج الأَمة فأولدها ثم اشتراها ثم أراد بيعها

٢٤٢٠٨ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن محمد بن مارد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يتزوّج الامة فتلد منه أولاداً ثم يشتريها فتمكث عنده ما شاء الله لم تلد منه شيئاً بعد ما ملكها ثم

١ـ في الاستبصار: الذي.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٨٢ ح٣٥٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٤ ح٢٨٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٨١ ح٣٤٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٨٣ ح٢٨٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٨ ح١٠٤٣.

يبدو له في بيعها؟

قال: هي اَمَة انْ شاء باع ـ ما لم يحدث عنده حمل بعد ذلك ـ وان شاء أعتق[1].

باب (٣٥)

حكم مَن اشترط لبائع جواريه نصف الربح ثم أحبل احداهن حين البيع

٢٤٢٠٩ـ التهذيب: الصفّار، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن أبي علي بن راشد قال: قلت له: إنّ رجلاً قد اشترى ثلاث جوار قَوَّم كلَّ واحدة بقيمة فلمّا صاروا الى البيع جَعلهن بثمن فقال للبايع: لك عليّ نصف الربح، فباع جاريتين بفضل على القيمة وأحبل الثالثة؟

قال: يجب عليه أن يعطيه نصف الربح فيما باع وليس عليه فيما أحبل شيء[2].

باب (٣٦)

تحريم وطي الأَمَة التي تُشترى وهي حامل

٢٤٢١٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن اسماعيل، عن فضالة، عن أبان، عن اسحاق بن عمّار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الجارية يشتريها الرجل وهي حبلى أيقع عليها [وهي حبلى]؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨٢ ح١٩٤٠.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٨٢ ح٣٥٢.

قال: لا[١].

٢٤٢١١ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن رفاعة[٢] بن موسى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألتهُ عن الأَمَة الحبلى يشتريها الرجل؟

فقال:[٣] سُئل عن ذلك أبي (عليه السّلام) فقال: أحلَّتْها آية وحرّمتها آية اخرى [و]أنا ناهٍ عنها نفسي وولدي.

فقال الرجل: أنا[٤] أرجو أن أنتهي اذا نَهيتَ نفسك وولدك[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٦].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (والآية المحلِّلة: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[٧] والمحرّمة: ﴿وَأُولاَتُ الأَحْمَالِ اَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾)[٨و٩].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٦ ح٦١٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٢ ح١٣٠١.

٢ـ في التهذيب: جميعاً، عن رفاعة. وفي الاستبصار: جميعاً، عن صفوان، عن رفاعة.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: قال.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: فانا.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٤ ح١.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٦ ح٦١٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٢ ح١٢٩٨.

٧ـ النساء ٤: ٢٤.

٨ـ الطلاق ٦٥: ٤.

٩ـ ملاذ الاخيار: ج١٣ ص٣٤١.

وقال والد العلاّمة المجلسي (قدّس اللّه روحهما): (. . . فالتحليل من جهة التملُّك، والتحريم من جهة الوطئ، أو التحليل بعد مضيّ أربعة أشهر وعشرة أيام، والتحريم قبله، أو التحريم في الوطئ والتحليل في غيره من الانتفاعات)[1].

وقال الشيخ صاحب الجواهر (طاب ثراه): (. . . إذ النهي حقيقة في التحريم، وكأنَّ الذي دعاه [عليه السلام] الى هذا التعبير والنسبة الى أبيه: التقيّة ـ كما قيل ـ فانهم كانوا يرون الجواز فلم يمكنه [عليه السلام] التعبير عنه صريحاً. . .)[2].

٢٤٢١٢ـ عيون أخبار الرضا (عليه السّلام): حدثنا محمد بن عمر بن محمد بن سلم بن البراء الجعابي قال: حدثني أبو محمد الحسن بن عبداللّه بن محمد بن العباس الرازي التميمي قال: حدثني سيدي علي بن موسى الرضا (عليه السّلام) قال: حدثني أبي موسى ابن جعفر قال: حدثني أبي جعفر بن محمد قال: حدثني أبي محمد ابن علي قال: حدثني أبي علي بن الحسين قال: حدثني أبي الحسين بن علي قال: حدثني أبي علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: نهى النبي (صلّى اللّه عليه وآله) عن وطيء الحبالى حتى يضعن[3].

١ـ روضة المتقين: ج٨ ص٣٩٩.

٢ـ جواهر الكلام: ج٢٤ ص٢١٤.

٣ـ عيون أخبار الرضا: ج٢ ص٦٣ ح٦٧١. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٥٠٦.

باب (٣٧)
حكم من وطئ الأمة التي اشتراها وهي حُبلى

٢٤٢١٣ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) دخل على رجل من الأنصار وإذا وليدة عظيمة البطن تختلف فسأل عنها، فقال: اشتريتها يارسول اللّه وبها هذا الحبل.

قال: أقربتها؟

قال: نعم.

قال: أعتقْ ما في بطنها.

قال: يارسول اللّه وبما استحقَّ العتق؟

قال: لأنّ نطفتك غذَّت سمعه وبصره ولحمه ودمه[1].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[2].

٢٤٢١٤ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) أنّ رجلاً دعا رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) الى طعام، فرأى عنده وليدة تختلف بالطعام عظيماً بطنها، فقال له: ما هذه؟

قال: أمة اشتريتها يارسول اللّه.

قال: وهي حامل؟

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٧ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٨ ح٦٢٥.

قال: نعم.

قال: فهل قربتها؟

قال: نعم.

قال: لولا حرمة طعامك لَلَعنتُك لعنةً تَدخل عليك في قبرك، أعتِقْ ما في بطنها.

قال: ولِمَ استحقَّ العتق يارسول اللّه؟

قال: لأنّ نطفتك غذَّت سمعه وبصره ولحمه ودمه وشعره وبشره[1].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) دعاه رجل من الأنصار الى طعام... وذكر نحوه[2].

٢٤٢١٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: من جامَع أمة حبلى من غيره فعليه أن يُعتق ولدها ولايسترق لأنّه شارك فيه الماء تمام الولد[3 و4].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[5].

١ـ دعائم الاسلام: ج١ ص١٢٩.

٢ـ الجعفريات: ص٩٨. منهما مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٧٣ و٣٧٤.

٣ـ في التهذيب: شارك في اتمام الولد.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٨ ح٣.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٩ ح٦٢٦.

باب (٣٨)
حكم بيع وشراء الأمة المتزوِّجة

٢٤٢١٦ـ الكافي: عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أُذينة، عن بكير بن أعين، وبريد بن معاوية، عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) قالا: مَن اشترى مملوكة لها زوجٌ فانّ بيعها طلاقها، فإن شاء[1] المشتري فرّق بينهما وإن شاء تركهما على نكاحهما[2].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[3].

٢٤٢١٧ـ من لايحضره الفقيه: روى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اذا بيعت الأمة ولها زوج فالّذي اشتراها بالخيار انْ شاء فرّق بينهما وان شاء تركها معه، فان هو تركها معه فليس له أن يفرّق بينهما بعد ما رضي.

قال: وان بيع العبد فان شاء مولاه الذي اشتراه أن يصنع مثل الذي صنع صاحب الجارية فذلك له، وان هو سلّم فليس له أن يفرّق بينهما بعدما سلّم[4].

١ـ في التهذيب والاستبصار: ان شاء.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٣ ح٣.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٩ ح٧٠٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٨ ح٧٥١.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٣ ح٤٨٦٩.

٢٤٢١٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن محمد قال: قال [لي] أبو عبدالله (عليه السّلام): طلاق الأمة بيعها[١].

٢٤٢١٩ـ من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: روى الحسن بن محبوب، عن سعدان بن مسلم، عن أبي بصير، عن أحدهما (عليهما السّلام) في رجل زوَّج مملوكة له[٢] من رجل [حُرّ] على أربعمائة درهم فعجّل له مأتي درهم ثم أخّر[٣] عنه مأتي درهم فدخل بها زوجها، ثم انّ سيّدها باعها بعدُ من رجل، لمن تكون المأتان المؤخّرتان عليه[٤]؟

فقال: إن لم يكن أوفاها بقيَّة المهر[٥] حتى باعها فلاشيء له عليه ولا لغيره، وإذا باعها السيد[٦] فقد بانت من الزوج الحرّ إذا كان يعرف هذا الأمر[٧].

٢٤٢٢٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم، عن

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٠ ح١٣٩٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٧ ح٧٤٧.

٢ـ في التهذيب ج٨: مملوكته.

٣ـ في التهذيب ج٧: وأخّر.

٤ـ في التهذيب ج٨: عنه. وفي ج٧: على الزوج.

٥ـ في التهذيب ج٧: قال: ان كان الزوج دخل بها وهي معهُ ولم يطلب السيد منه بقية المهر.

٦ـ في التهذيب ج٨: سيدها.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥٣ ح٤٥٦٩ ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨٤ ح١٩٤٥ وج٨ ص٢٠٩ ح٧٤٤.

أحدهما (عليهما السّلام) قال: طلاق الأمة بيعها أو بيع زوجها.

وقال في الرجل يزوّج أمته رجلاً حرّاً[١] ثمّ يبيعها، قال: هو فراق ما بينهما إلاّ أن يشاء المشتري أن يدعهما[٢].

من لايحضره الفقيه: روى العلاء مثله[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٤].

٢٤٢٢١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أنكح أمته حرّاً أو عبد قوم آخرين؟

فقال:[٥] ليس له أن ينزعها [منه] فإن باعها فشاء الّذي اشتراها أن ينزعها من زوجها[٦] فعل[٧].

من لايحضره الفقيه: روى القاسم بن محمد الجوهري، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته... وذكر مثله[٨].

١ـ في التهذيب والاستبصار: آخر.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٣ ح٤.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٢ ح٤٨٦٨.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٧ ح١٣٨٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٨ ح٧٥٢.

٥ـ في الفقيه والاستبصار: قال.

٦ـ في الاستبصار: من الرجل.

٧ـ الكافي: ج٦ ص١٦٩ ح٧.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤١ ح٤٨٦١.

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي، عن أبي بصير مثله[١].

٢٤٢٢٢ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن العبّاس بن معروف، عن الحسن بن محمد، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن رجلين بينهما أمة فزوّجاها من رجل، ثمّ إنّ رجلاً[٢] اشترى بعض السَّهمَين؟

قال: حرُمت عليه بشرائه[٣] إيّاها وذلك أنّ بيعها طلاقها إلاّ أن يشتريها من جميعهم[٤ و٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٦].

من لايحضره الفقيه: روى زرعة مثله[٧].

٢٤٢٢٣ـ الكافي: محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وأبو علي الأشعريّ، عن محمد بن عبدالجبّار جميعاً، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن الحسن بن زياد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل اشترى جارية يطؤها فبلغه أنّ لها زوجاً؟

قال: يطؤها فإنّ بيعها طلاقها وذلك أنّهما لايقدران على شيء

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٧ ح١٣٧٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٨ ح٧٥٣.

٢ـ في الفقيه والتهذيب: الرجل.

٣ـ في الفقيه والتهذيب: باشترائه.

٤ـ في الفقيه: يشتريها جميعاً.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٤ ح٦.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٩ ح٦٩٩.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٤٩ ح٤٥٥٤.

من أمرهما إذا بيعا[1].

أقول: قوله (عليه السّلام): «أنهما لايقدران على شيء...» يعود الى الأمة وزوجها.

٢٤٢٢٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): إنّ الناس يروون أنّ علياً (عليه السّلام) كتب إلى عامله بالمدائن أن يشتري له جارية فاشتراها وبعث بها إليه وكتب إليه أنّ لها زوجاً، فكتب إليه عليّ (عليه السّلام) أن يشتري بُضعها فاشتراه؟

فقال: كذبوا على عليّ (عليه السّلام) أعليٌّ (عليه السّلام) يقول هذا؟![2].

أقول: قال الشيخ البحراني (طاب ثراه): (.. لاخلاف بين الأصحاب في أنه اذا بيعت الأمة ذات البعل فانّ بيعها طلاقها، ويتخيَّر المشتري في الاجازة أو الفسخ، والأصل في هذا الحكم: الأخبار المستفيضة...)[3].

٢٤٢٢٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن سالم أبي الفضل، عن عبدالرحمن ابن أبي عبدالله قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يبتاع

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٣ ح١.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٣ ح٥. والبُضْع: مهر المرأة، ومِلْك الوليّ للمرأة (أقرب الموارد).

٣ـ الحدائق الناضرة: ج٢٤ ص٢٧٤.

الجارية ولها زوج [حُرّ]؟

قال: لايحلّ لأحد أن يمسَّها حتى يطلّقها زوجها الحُرُّ[١].

أقول: حَمَله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) على انه اذا كان المشتري أقرَّ الزوج على عقده ورضي به.

وحَمله بعض الفقهاء على التقيَّة لأنه مذهب العامَّة فانّهم لم يحكموا بأنّ بيع الجارية طلاقها. واللّه العالم.

باب (٣٩)

حكم بيع الجارية التي ارضعتْ وَلد مولاها

٢٤٢٢٦ـ من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: السكوني، عن جعفر ابن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) اتاه رجل فقال: انّ أَمَتي أرضعتْ ولدي وقد أردتُ بيعها؟

قال:[٢] خذ بيدها وقُل مَن يشتري منّي أُمَّ ولدي!![٣].

أقول: قال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراهما): (يُحمل ـ هذا الحديث ـ على الكراهة، لانّ أُمَّ الولد بمنزلة الزوجة ولايحرم بيع الزوجة اذا كانت أمة واشتراها من مولاها...)[٤].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٩ ح٧٠١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٨ ح٧٥٤.

٢ـ في التهذيب: فقال.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٠ ح٤٦٨٦ ـ التهذيب: ج٧ ص٣٢٥ ح١٣٤٠.

٤ـ روضة المتقين: ج٨ ص٥٦٧.

باب (٤٠)
حكم الجارية اذا اسقطت حمل سيّدها

٢٤٢٢٧ـ قرب الاسناد: السندي بن محمد البزّاز، عن أبي البختري، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: اذا أسقطت الجارية من سيدها فقد عتقت[١].

باب (٤١)
جواز بيع أُمِّ الوَلد بعد موت وَلدها ومولاها

٢٤٢٢٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل اشترى جارية فولدتْ منه ولداً فمات؟

قال: إنْ شاء أن يبيعها باعها، وإنْ مات مولاها وعليه دَين قُوِّمت على ابنها، فان كان ابنها صغيراً انتظر به حتى يَكبر ثم يُجبر على قيمتها، فانْ مات ابنها قبل أُمّه بيعت في ميراث الورثة انْ شاء الورثة[٢].

٢٤٢٢٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل

١ـ قرب الاسناد: ص١٥٨ ح٥٧٨ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٦ ص١٠٤.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢٣٩ ح٨٦٥ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٤ ح٤١.

اشترى جارية يطأها فولدت له [ولداً] فمات ولدها فقال: ان شاؤا[1] باعوها في الدَّين الذي يكون على مولاها من ثمنها وان كان لها ولد قُوّمت على ولدها من نصيبه[2].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[3].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن القصري، عن خداش، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل اشترى جارية فوطئها فولدت له فمات؟ قال: . . . وذكر مثله.

وزاد: وان كان ولدها صغيراً ينتظر به حتى يكبر ثم يجبر على قيمتها، فان مات ولدها بيعت في الميراث ان شاء الورثة[4].

باب (٤٢)

جواز بيع أُمّ الوَلد لأداء ثَمن رقبتها

٢٤٢٣٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن ابراهيم بن أبي البلاد، عن عمر بن يزيد قال:

١ـ في التهذيب ج٧: ان شاؤا أن يبيعوها.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٩٢ ح٤.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٢٣٨ ح٨٦١ ـ الاستبصار: ج٤ ص١٢ ح٣٨.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٨٠ ح٣٤٤.

قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام) أو قال لأبي إبراهيم (عليه السّلام): أسألك؟

فقال: سل.

فقلت: لِمَ باع أمير المؤمنين (عليه السّلام) أُمّهات الأولاد؟

قال: في فكاك رقابهنّ.

قلت: وكيف ذلك؟

فقال: أيّما رجل اشترى جارية فأولدها ثمّ لم يؤدّ ثمنها ولم يَدَعْ من المال ما يؤدّى عنها أُخذ ولدها منها وبيعت فأُدّي ثمنها.

قلت: فيبعن فيما سوى ذلك من أبواب الدّين ووجوهه؟

قال: لا[1].

٢٤٢٣١ـ دعائم الاسلام: عن علي وأبي جعفر وأبي عبدالله (عليهم السّلام) انّهم قالوا: اذا مات الرجل ولهُ أم ولد فهي بموته حرّة، لاتباع إلاّ في ثمن رقبتها ان اشتراها بدَين ولم يكن لهُ مال غيرها[2].

٢٤٢٣٢ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه (عليهم السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) باع أُمَّ ولد في الدَّين، وكان سيّدُها اشتراها بنسيئة فمات ولم يُقبض ثمنها[3].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٩٣ ح٥.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٣١٦ ح١١٩٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٧٦.

٣ـ الجعفريات: ص٩١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٧٧.

باب (٤٣)

عدم جواز التفرقة بين الاطفال وامّهاتهم بالبيع

٢٤٢٣٣ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: أُتي رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) بسبي من اليمن فلمّا بلغوا الجحفة نفدت نفقاتهم فباعوا جارية من السبي كانت[١] امّها معهم، فلمّا قدموا على النبي[٢] (صلّى اللّه عليه وآله) سمع بكاءها فقال: ما هذا البكاء؟[٣]

فقالوا:[٤] يارسول اللّه احتجنا الى نفقة فبعنا ابنتها.

فبعث بثمنها فأُتي[٥] بها وقال: بيعوهما جميعاً أو امسكوهما جميعاً[٦].

التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير مثله[٧].

من لايحضره الفقيه: روي عن معاوية بن عمّار مثله[٨].

١ـ في الفقيه: جارية كانت.

٢ـ في الفقيه: رسول اللّه.

٣ـ في التهذيب والفقيه: فقال: ما هذه؟

٤ـ في التهذيب: قالوا.

٥ـ في الفقيه: فبعث رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فاتي.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢١٨ ح١.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٧٣ ح٣١٤.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٨ ح٣٨١٠.

٢٤٢٣٤ـ التهذيب: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انه أشتريت له جارية من الكوفة قال: فَذهَبَتْ[١] لتقوم في بعض الحاجة فقالت: يا امّاه.

فقال لها أبو عبدالله (عليه السّلام): ألكِ أُم؟

قالت: نعم.

فأمر بها فرُدّت وقال:[٢] ما اَمنتُ لو حبستُها أن أرى في وُلدي ما أكره[٣].

الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير مثله[٤].

٢٤٢٣٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: [و]سألته عن أخوين مملوكين هل يفرّق بينهما، وعن[٥] المرأة وولدها؟

قال:[٦] لا، هو حرام إلاّ أن يريدوا ذلك[٧].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٨].

١ـ في الكافي: فذهب.

٢ـ في الكافي: فقال.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٧٣ ح٣١٣.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢١٩ ح٣.

٥ـ في الفقيه: وبين.

٦ـ في التهذيب والفقيه: فقال.

٧ـ الكافي: ج٥ ص٢١٨ ح٢.

٨ـ التهذيب: ج٧ ص٧٣ ح٣١٢.

من لايحضره الفقيه: سأل سماعة أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الأخوين المملوكين هل... وذكر مثله[١].

٢٤٢٣٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال في الرجل يشتري الغلام أو الجارية وله أخ أو اخت أو أب أو ام[٢] بمصر من الأمصار قال: لايخرجه [من مصر] الى مصر آخر إن كان صغيراً ولايشتره، فان[٣] كانت له أم فطابت نفسها ونفسه فاشتره ان شئت[٤].

من لايحضره الفقيه: روي عن ابن سنان قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يشتري... وذكر مثله[٥].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لابأس بأن يبيع الرجل الرقيق من السند والسودان والتليد والجليب[٦] والمولود من الاعراب. قال ابن سنان: وقال أبوعبدالله (عليه السّلام): في الرجل يشتري الغلام... وذكرمثله[٧].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢١٩ ح٣٨١١.
٢ـ في التهذيب: أو أخت أو أم.
٣ـ في التهذيب: ولاتشتره، وان. وفي الفقيه: ولايشتريه، فان.
٤ـ الكافي: ج٥ ص٢١٩ ح٥.
٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٢٣ ح٣٨٢٧.
٦ـ التليد: الذي وُلد ببلاد العجم ثم حمل صغيراً فثبت في بلاد الاسلام. والجليب: الذي يُجلب من بلد الى غيره (لسان العرب).
٧ـ التهذيب: ج٧ ص٦٧ ح٢٩٠.

٢٤٢٣٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن العبّاس بن موسى، عن يونس، عن عمرو بن أبي نصر قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الجارية الصّغيرة يشتريها الرّجل؟

فقال: إن كانت قد استغنت عن أبويها فلابأس[1].

---

[1] ـ الكافي: ج٥ ص٢١٩ ح٤.

أبواب السَّلَم (السَّلف)

باب (١)
اشتراط ذكر الجنس والوصف في السَّلم

٢٤٢٣٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لابأس بالسَّلَم[١] في المتاع إذا وصفت[٢] الطُّول والعَرض[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٤].

الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن اسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه

١ـ في التهذيب ح١١٥: بالسلف. والسَلَم: السَلَف وهو بيع الدَّين بالعين. وهو أن يعطي مالاً في سلعة يضبطها بالوصف الى اجلٍ معلوم بزيادة على السعر الموجود عند السَلَف وذلك منفعة للمُسلف (أقرب الموارد).

٢ـ في الكافي ح٣ والتهذيب ح١١٥: سميت.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٩٩ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٧ ح١١٣.

السّلام) قال: قال [رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)]: لابأس... وذكر مثله[١].

٢٤٢٣٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد بن علي (عليهم السّلام) انّه قال: لابأس بالسَّلَم في المتاع اذا وُصِف طوله وعرضه وجنسه، وكان معلوماً[٢].

باب (٢)
جواز السَّلَم في الخبز والطعام وغيرهما

٢٤٢٤٠ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: لابأس باستقراض الخبز ولابأس بشراء جرار الماء[٣] والروايا، ولابأس بالفلس بالفلسين وبالقلّتين، ولابأس بالسلف في الفلوس[٤].

٢٤٢٤١ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبداللّه بن جبلة، عن ابن بكير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لابأس بالسلم في الفاكهة[٥].

٢٤٢٤٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما

١ـ الكافي: ج٥ ص١٩٩ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٧ ح١١٥.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٢ ح١٣٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٨١.

٣ـ الجرَّة: اناء خزف له بطن كبير وعروتان وفم واسع، جمعه جرّ وجرار. (اقرب الموارد).

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٨ ح١٠٤١.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤ ح١٨٧.

السّلام)، أنّه قال في الرجل أسلم على عشرة أقفزة من طعام بعشرة دنانير، فدفع خمسة دنانير على أن يدفع الخمسة الباقية، قال: ليس له إلاّ خمسة بحسب ما دفع[١].

٢٤٢٤٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة بن محمد، عن سماعة قال: سألته عن السلم وهو السلف في الحرير والمتاع الذي يصنع في البلد الذي أنت فيه؟

قال: نعم إذا كان الى أجل معلوم.

وسألته عن السلم في الحيوان إذا وصفته الى أجل؟

وعن السلف في الطعام كيل معلوم الى أجل معلوم؟

فقال: لابأس به[٢].

الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة مثله الى قوله: كان الى أجل معلوم[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى مثل ما في الكافي[٤].

باب (٣)

جواز السَّلم في المكيل الى اَجَل معلوم

٢٤٢٤٤ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٣ ح١٤٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٨٥.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤١ ح١٧٦.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٩٩ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٧ ح١١٤.

محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (صلوات الله عليه): لابأس بالسلم كيلاً معلوماً[١] إلى أجل معلوم، لايسْلَم[٢] إلى ديّاس ولا إلى حصاد[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: روى غياث بن ابراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام)... وذكر مثله وفيه: ولاحصاد[٥].

باب (٤)
جواز السَّلَم في الجلود

٢٤٢٤٥ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان، عن حديد بن حكيم قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يشتري[٦] الجلود من القصّاب يعطيه[٧] كل يوم شيئاً معلوماً؟

١ـ في التهذيب: بكيل معلوم. وفي الفقيه: كيل معلوم.

٢ـ في التهذيب والفقيه: ولايسلم.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٨٤ ح١. والديّاس: هو الذي يدوس الطعام ويدقّه ليخرج الحب من السنبل. والحصاد: قطع الزرع (مجمع البحرين).

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٧ ح١١٦.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٤ ح٣٩٥٠.

٦ـ في التهذيب: رجل اشترى.

٧ـ في التهذيب والفقيه: فيعطيه.

قال: [١] لابأس[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبان مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روي عن حديد بن حكيم مثله[٤].

باب (٥)
جواز السَّلَم في ماليس عنده

٢٤٢٤٦ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل باع بيعاً ليس عنده الى أجل وضمن [له] البيع؟

قال: لابأس [به][٥].

الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن منصور، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن رجل... وذكر مثله[٦].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى مثله[٧].

١ـ في التهذيب والفقيه: فقال.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٢١ ح١٠.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٨ ح١٢٠.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٠ ح٣٩٤٠.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٠١ ح٨ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٨ ح١١٨.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٢٠٠ ح٢.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٢٧ ح١١٧.

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل باع... وذكر مثله[١].

٢٤٢٤٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) أيصلح أن يسلم في الطعام عند رجل ليس عنده طعام ولاحيوان إلاّ أنّه إذا جاء الأجل اشتراه فأوفاه؟[٢].

قال: إذا ضمنه الى أجل مسمّى فلابأس.

قال: قلت: أرأيت ان أوفاني بعضاً وأخّر بعضاً[٣].

قال: نعم[٤].

من لايحضره الفقيه: روى النّضر مثله[٥].

٢٤٢٤٨ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل [أ]يصلح له أن يسلم في الطّعام عند رجل ليس عنده زرع ولاطعام ولاحيوان إلاّ أنّه إذا حلّ[٦] الأجل اشتراه فوفّاه؟[٧].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤ ح١٨٩.

٢ـ في الفقيه: وأوفاه.

٣ـ في الفقيه: وأخّر بعضاً أيجوز ذلك؟

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤١ ح١٧٢.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٤ ح٣٩٥١.

٦ـ في التهذيب: جاء.

٧ـ في التهذيب: فاوفاه.

قال: إذا ضمنه إلى أجل مسمّى فلابأس به.

قلت: أرأيت إن أوفاني بعضاً وعجز عن بعض أيصلح [لي] أن آخذ بالباقي رأس مالي؟

قال: نعم ما أحسن ذلك[1].

باب (٦)
اشتراط تقدير السَّلم في الطَّعام بالكيل والوزن

٢٤٢٤٩ـ الكافي ـ التهذيب: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن السّلم في الطعام بكيل معلوم الى أجل معلوم؟

قال: لابأس به[2].

٢٤٢٥٠ـ من لايحضره الفقيه: روى صفوان بن يحيى، عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يسلم في غير زرع ولانخل؟

قال: يسمّي كيلاً معلوماً الى أجل معلوم.

قال: وسألتهُ عن السلم في الحيوان والطعام ويرتهن الرجل بماله رهناً؟

قال: نعم، استوثِقْ من مالك[3].

١ـ الكافي: ج٥ ص١٨٥ ح٣ ـ التهذيب: ج٧ ص ٢٨ ح١٢٢.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٨٥ ح٢ ـ التهذيب: ج٧ ص٢٨ ح١٢١.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٩ ح٣٩٣٦.

باب (٧)
جواز سلف ما يكال بالوزن وما يوزن بالكيل

٢٤٢٥١ـ التهذيب: أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن وهب، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: لابأس بالسّلَف[١] مايوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن[٢].

من لايحضره الفقيه: روى وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام): . . . وذكر مثله[٣].

باب (٨)
جواز اداء السَّلَف ممّا لم يشترط فيه

٢٤٢٥٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن خالد بن الحجّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يشتري طعام قريةٍ بعينها، وان لم يسمّ له [طعام] قرية بعينها أعطاه من حيث شاء[٤].

١ـ في الفقيه: أن يسلف.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤ ح١٩٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٤ ح٣٩٤٩.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٨٦ ح١١.

التهذيب: الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير مثله[١].

٢٤٢٥٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، أنّه قال ـ في رجل أسلف رجلاً دراهم على طعام قرية معلومة لم يَبْدُ صلاحهُ ـ قال: لايصلح ذلك لأنّه لايدري هل يتمُّ ذلك أو لايتمّ، ولكنْ يسلم إليه ولايشترط، ولابأس أن لايكون عنده طعام إذا حلّ عليه اشتراه وقضاه[٢].

باب (٩)

جواز استيفاء المسْلَم فيه بزيادة ونقصان مع التراضي

٢٤٢٥٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن أبي المغرا، عن الحلبيّ قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل يُسلِم في وصفاء[٣] أسنان معلومة[٤] ولون معلوم ثمّ يعطي دون شرطه أو فوقه؟[٥].

فقال: إذا كان عن[٦] طيبة نفس منك ومنه فلابأس [به][٧].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٩ ح١٦٣.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥١ ح١٣٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٨٣.

٣ـ في التهذيب ح١٧٣: وصيف. والسَلَم: السَلَف وهو بيع الدَّين بالعين. والوصيف: الغلام دون المراهق، والجمع وُصَفَاء (أقرب الموارد).

٤ـ في التهذيب ح٢٠٠: في اسنان معلومة.

٥ـ في التهذيب ح١٧٣: ثم يعطي فوق شرطه.

٦ـ في التهذيب ح١٧٣: على.

٧ـ الكافي: ج٥ ص٢٢١ ح٧.

التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير مثله[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن رجل... وذكر مثله[٢].

٢٤٢٥٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن السّلم في الحيوان؟

قال:[٣] ليس به بأس.

قلت:[٤] أرأيت إن أسلم في أسنان معلومة أو شيء معلوم من الرّقيق فأعطاه دون شرطه [أ]و فوقه بطيبة أنفس منهم؟

فقال: لابأس [به][٥].

من لايحضره الفقيه: روى علي بن أبي حمزة مثله[٦].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي، عن أبي بصير مثله[٧].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦ ح٢٠٠.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤١ ح١٧٣.

٣ـ في الفقيه والتهذيب ح١٧٧: فقال.

٤ـ في الفقيه: فقلت. وفي التهذيب ح١٧٧: وقلت.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٢٢٠ ح١.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦١ ح٣٩٤٣.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢ ح١٧٧.

أبي حمزة مثله[١].

٢٤٢٥٦ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن معاوية، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل أسلم في وصفاء أسنان معلومة وغير معلومة ثمّ يعطي دون شرطه؟

قال: إذا كان بطيبة نفس منك ومنه فلابأس.

قال: وسألته عن الرجل يسلف في الغنم الثنيّان والجذعان وغير ذلك إلى أجل مسمّى؟

قال: لابأس به.

فإن لم يقدر الّذي عليه على جميع ما عليه فسُئل أن يأخذ صاحب الحقّ نصف الغنم أو ثلثها ويأخذ رأس مال ما بقي من الغنم دراهم؟

قال: لابأس ولايأخذ دون شرطه إلاّ بطيبة نفس صاحبه[٢].

٢٤٢٥٧ـ الكافي ـ التهذيب: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن عليّ بن النعمان، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرّجل يكون عليه جُلّة من بُسْر فيأخذ منه جُلّة من رُطَب وهي[٣] أقلّ منها؟

قال: لابأس.

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦ ح١٩٨.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٢١ ح٩.

٣ـ في التهذيب ح٤٥١: من رطب وهو، وفي حديث ٤٥٥: من رطب مكانها وهي.

قلت: فيكون لي عليه[١] جلّة من بُسر فآخذ[٢] منه جلّة من تمر وهي أكثر منها؟

قال: لابأس إذا كان [ذلك] معروفاً بينكما[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن يعقوب ابن شعيب قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل... وذكر مثله[٤].

٢٤٢٥٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، أنّه قال: لابأس بالسلم في الحيوان أسناناً معلومة إلى أجل معلوم، فإن أعطاه فوق شرطه، أو أخذ هو دونه منه عن تراض منهما، فلابأس[٥].

٢٤٢٥٩ـ من لايحضره الفقيه: روى شهاب بن عبد ربّه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعتهُ يقول: أنّ رجلاً جاء الى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يسألهُ، فقال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): من عنده سلف؟

فقال بعض المسلمين: عندي.

فقال: أعطه أربعة أوساق من تمر فأعطاه، ثم جاء الى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) فتقاضاه، فقال: يكون فأعطيك، ثم عاد فقال:

١ـ في التهذيب ح٤٥١: فيكون عليه، وفي حديث ٤٥٥: فإنّه يكون له عليه.

٢ـ في التهذيب: فياخذ.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٤ ح٧ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠١ ح٤٥١.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٢ ح٤٥٥.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥١ ح١٣٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٨٣.

يكون فأعطيك، ثم عاد فقال: يكون فأعطيك، فقال: اكثرت يارسول اللّه، فضحك وقال: عند من سلف؟

فقام رجل فقال: عندي.

فقال: كم عندك؟

قال: ما شئت.

فقال: أعطه ثمانية أوساق.

فقال الرجل: انّما لي أربعة.

فقال (عليه السّلام): وأربعة ايضاً[1].

قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: جاء إلى النبي (صلّى اللّه عليه وآله) سائل يسأله فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): هل من أحد عنده سلف... وذكرنحوه[2].

أقول: إعطاء النبي (صلّى اللّه عليه وآله) ثمانية أوساق بلاشرط تفضلاً منه، اذ لو كان شرط لما جاز.

باب (١٠)
جواز اخْذ الثَّمن اذا تعذَّر اداء السَّلَف

٢٤٢٦٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٤ ح٤٠٢٨. والوسَق: ستّون صاعاًوالصّاع ثلاث كيلوات.

٢ـ قرب الاسناد: ص٩٠ ح٣٠٣ الطبعة الحديثة.

ابن أبي عمير، عن ابان بن عثمان، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يسلم[١] الدراهم في الطعام الى أجل فيحلّ الطعام[٢] فيقول: ليس عندي طعام ولكن انظر ما قيمته فخذ مني ثمنه؟

فقال: [٣] لابأس بذلك[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد مثله[٥].

باب (١١)

جواز أخْذ بعض الثَّمن وبعض السَّلف اذا تَعذَّر اداء كلِّه

٢٤٢٦١ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن الرّجل يسلم في الغنم ثنيّان وجذعان وغير ذلك إلى أجل مسمّى؟

قال: لابأس، إن لم يقدر الّذي عليه الغنم على جميع ما عليه أيأخذ[٦] صاحب الغنم نصفها أو ثلثها أو ثلثيها ويأخذوا[٧] رأس مال ما

١ـ في التهذيب والاستبصار: يسلف.

٢ـ حلَّ الدَين: حان وقت وفائه (أقرب الموارد).

٣ـ في التهذيب والاستبصار: قال.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٨٥ ح٦.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٣٠ ح١٢٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٥ ح٢٥٢.

٦ـ في الفقيه: على جميع الّذي عليه أن ياخذ. وفي التهذيب والاستبصار: على جميع ما عليه ياخذ.

٧ـ في الفقيه والتهذيب والاستبصار: وياخذ.

بقي من الغنم دراهم ويأخذوا دون شرطهم[١] ولايأخذون فوق شرطهم والأكسية[٢] أيضاً مثل الحنطة والشعير والزعفران والغنم[٣].

من لايحضره الفقيه: روى عبيدالله بن علي الحلبي قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يسلف في الغنم... وذكر مثله[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن النضر، عن هشام ابن سالم، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يسلف في الغنم... وذكر مثله[٥].

٢٤٢٦٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن النعمان، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يسلم في الزّرع فيأخذ بعض طعامه ويبقى بعض لايجد وفاءاً فيعرض عليه[٦] صاحبه رأس ماله؟

قال: يأخذه[٧] فانّه حلال.

قلت: فانّه يبيع ما قبض من الطعام فيضعّف؟

١ـ في الفقيه: ويأخذ دون شرطهم. وفي التهذيب والاستبصار: ويأخذون دون شروطهم.

٢ـ في الفقيه: ولاياخذ فوق شرطهم. قال: والاكسية. وفي التهذيب والاستبصار: ولاياخذون فوق شروطهم. قال: والاكسية.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٢٢١ ح٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٢ ح٣٩٤٦.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٣٢ ح١٣٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٤ ح٢٤٨.

٦ـ في التهذيب: فيرد على.

٧ـ في التهذيب: فليأخذه.

قال: وان فعل فانّه حلال.

[قال:] وسألته عن رجل يسلم في غير زرع ولانخل؟

قال: يسمّي شيئاً الى أجل مسمّى[١].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٢].

٢٤٢٦٣ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أسلم دراهمه[٣] في خمسة مخاتيم من حنطة[٤] أو شعير إلى أجل مُسمّى وكان الّذي عليه الحنطة والشعير[٥] لايقدر على أن يقضيه[٦] جميع الّذي له إذا حلّ فسأل[٧] صاحب الحقّ أن يأخذ نصف الطّعام أو ثُلثُه أو أقلّ من ذلك أو أكثر ويأخذ رأس مال ما بقي من الطعام دراهم؟

قال: لابأس.

والزعفران يسلم[٨] فيه الرّجل دراهم في عشرين مثقالاً[٩] أو أقلّ

١ـ الكافي: ج٥ ص١٨٥ ح٤.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٩ ح١٢٣.

٣ـ في التهذيب والفقيه: دراهم.

٤ـ في التهذيب والفقيه: مخاتيم حنطة. والمختوم: الصاع. والجمع مخاتيم (اقرب الموارد).

٥ـ في التهذيب: أو الشعير.

٦ـ في التهذيب: يقبضه.

٧ـ في الفقيه: الذي حلَّ فشاء.

٨ـ في الفقيه: لاباس به. قال: وسُئل عن الزعفران يسلف.

٩ـ في التهذيب: مثقال.

من ذلك أو أكثر.

قال: لابأس إن لم يقدر الّذي عليه الزّعفران أن يعطيه جميع ماله أن يأخذ نصف حقّه أو ثلثه أو ثلثيه ويأخذ رأس مال ما بقي من حقّه[١و٢].

من لايحضره الفقيه: روى عبيداللّه بن علي الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انه سُئل عن... وذكر مثله[٣].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير مثله[٤].

٢٤٢٦٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يسلف الحنطة والتمر بمائة درهم فيأتي صاحبه حين يحلُّ له الذي له فيقول: واللّه ما عندي إلاّ نصف الذي لك فَخُذ مني إنْ شئتَ بنصف الذي لك حنطة وبنصفه[٥] وَرَقاً؟

فقال: لابأس إذا أخذ منه الورق كما اعطاه[٦].

٢٤٢٦٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال: من أسلم في طعام أوما يجوز فيه السَّلَم، فلم يجد الذي أُسلم

١ـ في الفقيه: من حقه دراهم.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٨٦ ح١٠.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٢ ح٣٩٤٥.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٩ ح١٢٤.

٥ـ في الاستبصار: والنصف.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٣٢ ح١٣٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٥ ح٢٥١. الوَرَق: الدراهم المضروبة (أقرب الموارد).

إليه وفاء حقّه عند الأجل، فلابأس أن يأخذ منه بعضه، ويأخذ في الباقي رأس ماله، إن كان النصف فالنصف أو الربع فالربع، أو ما كان بحسابه[١].

باب (١٢)
جواز أداء السَّلَف من غير جنسه

٢٤٢٦٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان، عن العيص بن القاسم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل أسلف رجلاً دراهم بحنطة حتّى إذا حَضَرَ الأَجَل لم يكن عنده طعام ووَجد عنده دواب[٢] ومتاعاً ورقيقاً [أ]يحلّ له أن يأخذ من عروضه تلك[٣] بطعامه؟

قال: نعم يسمّي كذا وكذا بكذا وكذا صاعاً[٤].

من لايحضره الفقيه: روى صفوان بن يحيى مثله[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٦].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٢ ح١٣٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٨٤.

٢ـ في الفقيه والتهذيب: دواباً.

٣ـ في الاستبصار: ذلك.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٨٦ ح٧.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٠ ح٣٩٣٩.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٣١ ح١٣٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٦ ح٢٥٤.

٢٤٢٦٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: لابأس اذا حلّ الأجل ولم يجد صاحب السَّلَم ما أسلم إليه فيه، ووجد دواباً أو رقيقاً[١] أو متاعاً، أن يأخذها بقيمة ذلك الذي أسلم فيه، وكذلك إن باع طعاماً بدراهم، فلمّا بلغ الأجل قال: ليس عندي دراهم خذ منّي طعاماً، قال: لابأس به، إنّماله دراهم يأخذبها ما شاء[٢].

باب (١٣)
حكم السَّلَف اذا مضى زمانه ولم يُوف حقّه

٢٤٢٦٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان ابن يحيى ومحمد بن خالد، عن عبداللّه بن بكير قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل اسلف[٣] في شيء يُسلِف الناس فيه من الثمار فذهب زمانها ولم[٤] يستوف سَلَفه؟

قال: فليأخذ رأس ماله أو ليُنظِره[٥].

من لايحضره الفقيه: روي عن عبداللّه بن بكير مثله[٦].

١ـ في مستدرك الوسائل: روايا أو دقيقاً. والروايا من الابل: الحوامل للماء (مجمع البحرين).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٣ ح١٤١. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٨٤.

٣ـ في الاستبصار: يسلف.

٤ـ في الاستبصار: زمانها فلم. وفي الفقيه: ثمارها ولم.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٣١ ح١٣١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٧٤ ح٢٤٧. والنَظِرة: التاخير والامهال في الأمر (أقرب الموارد).

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٠ ح٣٩٣٨.

باب (١٤)

حكم من اسلف دراهم في طعام وتعذَّر عليه إعطاء الطعام

٢٤٢٦٩ـ الكافي: حميد، عن ابن سماعة، عن غير واحد، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام)[١] عن رجل أسلف دراهم في طعام فحلّ الّذي له فأرسل إليه بدراهم، فقال: اشتر طعاماً واستوف حقّك، هل ترى به بأساً؟

قال: يكون معه غيره يوفيه ذلك[٢].

التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة مثله[٣].

٢٤٢٧٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وعلي بن ابراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل أسلفته دراهم في طعام فلمّا حلّ طعامي عليه بعث إليّ بدراهم فقال:[٤] اشتر لنفسك طعاماً واستوف حقّك؟

قال:[٥] أرى أن يولّي[٦] ذلك غيرك وتقوم معه حتى تقبض الذي

١ـ في التهذيب: عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألتهُ.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٨٦ ح٩.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٠ ح١٢٦.

٤ـ في الفقيه: وقال.

٥ـ في الفقيه: فقال.

٦ـ في التهذيب والفقيه: تولّي.

لك ولاتتولّى[١] أنت شراءه[٢].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه سُئل عن رجل... وذكر مثله[٤].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه سُئل عن رجل... وذكر نحوه[٥].

أقول: قال والد العلاّمة المجلسي (طاب ثراهما): (حُمل على الاستحباب لرفع التُّهمة، ولئلاّ يخدعه الشيطان في أن يأخذ أعلى من الوصف)[٦].

١ـ في الفقيه: ولاتولّ.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١٨٥ ح٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٩ ح١٢٥.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٥٨ ح٣٩٣٤.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٢ ح١٣٩.

٦ـ ملاذ الاخيار: ج١٠ ص٥١٥.

أبواب الدَّين والقرض

باب (١)
النهي عن الاستخفاف بالدَّين

٢٤٢٧١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن يحيى الحلبيّ، عن معاوية ابن وهب قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): إنّه ذكر لنا أنّ رجلاً من الأنصار مات وعليه ديناران ديناً فلم[1] يصلّ عليه النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) وقال: صلّوا على صاحبكم[2] حتّى ضمنهما [عنه] بعض قرابته.

فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): ذلك الحق[3].

ثمّ قال: إنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) إنّما فعل ذلك

١ـ في التهذيب: ديناران فلم.

٢ـ في الفقيه: أخيكم.

٣ـ في الفقيه: ذاك الحق.

ليتّعظوا وليردَّ بعضُهم على بعض ولئلاّ يستخفّوا بالدَّين، وقد مات رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) وعليه دَين [وقُتل أمير المؤمنين (عليه السّلام) وعليه دَين][1] ومات الحسن (عليه السّلام) وعليه دَين وقُتل الحسين (عليه السّلام) وعليه دَين[2].

من لايحضره الفقيه: روي عن معاوية بن وهب مثله[3].

التهذيب: الحسين بن سعيد مثله[4].

المحاسن: البرقي، عن أبيه، عن يونس، عن معاوية بن وهب قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): إنّ رجلاً... وذكر نحوه[5].

علل الشرايع: حدثنا محمد بن الحسن (رحمه اللّه) قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار، عن ابراهيم بن هاشم، عن اسماعيل بن مرّار، عن يونس بن عبدالرحمن، عن معاوية بن وهب قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): بلغنا أنّ رجلاً... وذكر نحوه[6].

باب (٢)
النهي عن الدَّين

٢٤٢٧٢ـ من لايحضره الفقيه: روى السكوني، عن جعفر بن

١ـ مابين المعقوفتين من الفقيه.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٩٣ ح٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٢ ح٣٦٨٣.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٣ ح٣٧٨.

٥ـ المحاسن: ج٢ ص٣٧ ح١١١٧ الطبعة الحديثة.

٦ـ علل الشرايع: ص٥٩٠ ح٣٧.

محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ايّاكم والدَّين فانهُ شَين للدِّين[1].

أقول: الشَّين ـ بفتح الشين ـ خلاف الزَّين، ولعلّ الوجه في أن الدَّين شَين للدِّين هو ما ذُكر ـ في الحديث السابق ـ أنه قد يدفع المدين الى الاستخفاف بحقّ الدائن وتأخير ادائه بلاعذر. واللّه العالِم.

باب (٣)
هَمُّ الدَّين

٢٤٢٧٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): لاوَجع إلاّ وجَع العين، ولا هَمَّ إلاّ همّ الدّين[2].

علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا عبداللّه بن جعفر الحميري، عن هارون بن مسلم، عن سعدان قال: حدثنا أبو الحسن الليثي، عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) انّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: . . . وذكر نحوه[3].

أقول: الأوجاع والهموم على درجات، والظاهر ـ من هذا الحديث ـ بيان الدرجة العالية فيهما. . بالاضافة الى بيان أهميَّة الدَّين

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨١ ح٣٦٨٠.
٢ـ الكافي: ج٥ ص١٠١ ح٤.
٣ـ علل الشرايع: ص٥٢٩ ح٩.

وأنه يُشغل فكر المؤمن وقلبه في ليله ونهاره في سبيل ادائه.

باب (٤)
استحباب التعوُّذ باللّه تعالى من ثلاثة

٢٤٢٧٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن عبدالرحمن بن الحجّاج، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: تعوّذوا[١] باللّه من غلبة الدّين، وغلبة الرجال، وبوار الأيِّم[٢].

من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٣].

أقول: قوله (عليه السّلام): «نعوذ باللّه من بوار الأيّم» له معنى لُغوي، وهو ما ذكره ابنُ الأثير في النهاية حيث قال: («نعوذ باللّه من بوار الأيّم» أي: كسادها، من: بارت السوق اذا كسَدتْ، والأيِّم: التي لازوج لها، وهي مع ذلك لايرغب فيها أحد.).

هذا هو المعنى اللّغوي.. ولكن الامام الصادق (عليه السّلام) فسَّر هذه الكلمة بمعنى آخر: فقد روي عن عبدالملك بن عبداللّه القمّي قال: سأل أبا عبداللّه (عليه السّلام) الكاهليُ ـ وأنا عنده ـ: أكان عليٌ (عليه السّلام) يتعوّذ من بوار الأيِّم؟

فقال (عليه السّلام): «نَعم، وليس حيث تذهب، انّما كان يتعوَّذ من العاهات، والعامّة يقولون: بوار الأيِّم، وليس كما يقولون»[٤].

١ـ في التهذيب: نعوذ.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٩٢ ح١.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨١ ح٣٦٧٩ ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٣ ح٣٧٧.

٤ـ بحار الأنوار: ج٩٥ ص١٣٤.

وعلى هذا، فلعلّ المقصود هي العاهات، لا المعنى اللغوي ولا المعنى الظاهري.

٢٤٢٧٥ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: كان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) يدعو بهذا الدعاء: «اللهم إنّي أعوذ بك من غَلَبة الدَّيْن، ومن بوار الأيِّم، ومن الجوع فإنّه بئس الضجيع»[1].

باب (٥)
الدَّين ذُلّ

٢٤٢٧٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): الدَّيْن ربقة اللّه[2] في الأرض فإذا أراد اللّه أن يذلّ عبداً وضعه في عنقه[3].

علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا عبداللّه بن جعفر الحميري، عن هارون بن مسلم، عن سعدان قال: حدثنا أبو الحسن الليثي، عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: . . . وذكر مثله[4].

١ـ الجعفريات: ص٢١٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٨٧.

٢ـ في علل الشرايع: راية اللّه. والصحيح ما في الكافي.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٠١ ح٥.

٤ـ علل الشرايع: ص٥٢٩ ح١٠.

أقـــول: قوله (عليه السّلام): «ربقة اللّه. . .» الرِّبقة: حبل مُستطيل فيه عُرى تُربط فيه صغار البُهُم ـ جمع بهيمة ـ توضع في أعناقها أو يدها، تُمسكها ـ كما في مجمع البحرين ـ .

وقد استُعير ذلك للدَّين، فانه بمثابة الحبل الذي يربط المدين بالدائن، وعليه الانقياد والتواضع له حتى يؤدّي دَينه.

بالاضافة الى أن المدين كلَّما يرى الدائن يشعر بنوعٍ من الذلّ والتصاغر، ولهذا يحاول الابتعادَ عنه وتجنُّب لقائه.

هذا هو الغالب، ولاشكّ أن هناك استثناءات كثيرة. . والأحاديث الشريفة ـ عادةً ـ تتحدَّث عن الحالة الغالبة. واللّه العالِم.

٢٤٢٧٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعريّ، عن ابن القدّاح[١]، عن أبي عبداللّه، عن آبائه، عن عليّ (عليهم السّلام) قال: إيّاكم والدّين فإنّه مذلّة بالنّهار، ومَهمّة باللّيل، وقضاء في الدّنيا، وقضاء في الآخرة[٢].

التهذيب: سهل بن زياد مثله[٣].

علل الشرايع: حدثنا محمد بن علي ماجيلويه قال: حدثنا علي ابن ابراهيم، عن أبيه، عن عبداللّه بن ميمون، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) مثله[٤].

١ـ في التهذيب: أبي القدّاح.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٩٥ ح١١.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٣ ح٣٧٦.

٤ـ علل الشرايع: ص٥٢٧ ح٢.

٢٤٢٧٨ـ علل الشرايع: حدثنا محمد بن الحسن قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) انّه قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ايّاكم والدَّين فانّهُ همّ باللّيل وذلّ بالنهار[1].

باب (٦)
الدَّين ثلاثة أقسام

٢٤٢٧٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبداللّه، عن أبيه، عن خلف بن حمّاد، عن محرز، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): الدّين ثلاثة:

رجل كان له فانظر وإذا كان عليه فأعطى ولم يمطل، فذاك له ولا عليه.

ورجل إذا كان له استوفى وإذا كان عليه أوفى، فذاك لاله ولاعليه.

ورجل إذا كان له استوفى وإذا كان عليه مطل، فذاك عليه ولاله[2].

الخصال: حدثنا أبي (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا محمد بن

١ـ علل الشرايع: ص٥٢٧ ح١. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٧٧.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٩٧ ح٩.

يحيى العطّار، عن محمد بن أحمد، عن أبي عبدالله الرازي، عن منصور بن العباس، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن عمرو، عن خلف بن حمّاد بهذا الاسناد نحوه[١].

باب (٧)
الدَّين في طلب الرّزق الحلال

٢٤٢٨٠ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم): من طَلَب رزق الله حَلالاً فأعقل[٢] فليستدن على الله وعلى رسوله (صلّى الله عليه وآله)[٣].

باب (٨)
تقديم أداء الدَّين على قُوت العيال

٢٤٢٨١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد ابن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن سماعة[٤] قال: قلت

١ـ الخصال: ص٩٠ ح٢٩.

٢ـ عَقَل فلاناً عن حاجته: حبسه عنها (المعجم المجمعي).
والمعنى انّ من ضُيّق عليه في أمر معاشه فَليَسْتَعِن بالدَّيْن، فانّ الله عزّوجلّ سوف يُعينه على أمره.

٣ـ قرب الاسناد: ص١١٨ ح٤١٦ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٨١.

٤ـ في التهذيب: عن سلمة.

لأبي عبداللّه (عليه السّلام): الرّجل منّا يكون عنده الشيء يتبلّغ به وعليه دَين أيطعمه عياله حتّى يأتي[١] اللّه (عزّوجلّ) بميسرة[٢] فيقضي دَينه أو يستقرض على ظهره في خُبث الزّمان وشدّة المكاسب أو يقبل الصّدقة؟

قال:[٣] يقضي بما عنده دَينه ولايأكل أموال النّاس إلاّ وعنده ما يؤدّي إليهم حقوقهم، إنّ اللّه (عزّوجلّ) يقول: ﴿لاتَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾[٤] ولايستقرض على ظهره إلاّ وعنده وفاء، ولو طاف على أبواب الناس فردّوه باللّقمة واللّقمتين والتّمرة والتمرتين إلاّ أن يكون له وليّ يقضي دَينه من بعده، ليس منّا من ميّت[٥] إلاّ جعل اللّه (عزّوجلّ) له وليّاً يقوم في عِدَته ودَينه فيقضي عِدَتهُ ودَينهُ[٦].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٧].

من لايحضره الفقيه: روى سماعة بن مهران مثله ـ الى قوله تعالى: بالباطل[٨].

١ـ في الفقيه: حتى يأتيه.

٢ـ في التهذيب: بيسره.

٣ـ في الفقيه: فقال.

٤ـ النساء ٤: ٢٩.

٥ـ في التهذيب: يقضي من بعده، وليس منّا من ميت يموت.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٩٥ ح٢.

٧ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٥ ح٣٨٣.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٤ ح٣٦٩٠.

تفسير العياشي: عن سماعة قال: سألته عن الرجل... وذكر نحوه[١].

مستطرفات السرائر: نقلاً من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب عن أبي أيّوب، عن سماعة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل منّا... وذكر قريباً من ذلك[٢].

باب (٩)

اللّه تعالى في عون العبد الدائن الذي ينوي قضاء دَينه

٢٤٢٨٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن الحسن بن علي بن رباط قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: مَن كان عليه دَين فينوي[٣] قضاءه كان معه من اللّه (عزّوجلّ) حافظان يعينانه على الأداء عن أمانته، فان قصُرت[٤] نيَّته عن الأداء قَصَّرا عنه من المعونة بقدْر ما قَصَّر[٥] من نيَّته[٦].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٧].

٢٤٢٨٣ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد (عليه

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٣٨٩ ح٩٤٣ الطبعة الحديثة.

٢ـ مستطرفات السرائر: ص٧٨ ح٦.

٣ـ في التهذيب: ينوي.

٤ـ في التهذيب: قصر.

٥ـ في التهذيب: مانقص.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٩٥ ح١.

٧ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٥ ح٣٨٤.

السّلام) عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: إنّ اللّه مع الدّائن حتى يقضي دَينه، ما لم يكن فيه ما يكره اللّه[1].

٢٤٢٨٤ـ أمالي الطوسي: أخبرنا الحفّار قال: حدثنا أبو القاسم الدعبلي قال: حدثنا أبي قال: حدثنا أخي دعبل بن علي قال: حدثنا محمد بن اسماعيل وسعيد بن سفيان الأسلمي، عن أبي عبداللّه جعفر ابن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) عن عبداللّه بن جعفر بن أبي طالب (رضي اللّه عنه) انّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: انّ اللّه مع الدّائن حتى يقضي دَينه ما لم يكن في أمر يكرهه اللّه.

قال: وكان عبداللّه بن جعفر يقول لجاريته: إذهبي فخُذي لي بدَين، فإنّي أكره ان أبيت ليلةً الاّ واللّه معي، بعد الذي سمعتهُ من رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)[2].

٢٤٢٨٥ـ من لايحضره الفقيه: روى اسماعيل بن أبي فديك، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)، عن أبيه (عليه السّلام) قال: انّ اللّه (عزّوجلّ) مع صاحب الدَّين حتى يؤدّيه ما لم يأخذهُ ممّا يحرم عليه[3].

باب (١٠)
العبد المرحوم

٢٤٢٨٦ـ بحار الأنوار: كتاب الإمامة والتبصرة ـ عن سهل بن

١ـ دعائم الإسلام: ج٢ ص٦٠ ح١٦٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٩٠.
٢ـ امالي الطوسي: ص٣٧٢ ح٨٠٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٩٠.
٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٤ ح٣٦٩٢.

أحمد، عن محمد بن محمد بن الأشعث، عن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): رحم اللّه عبداً سمحاً قاضياً[١]، وسمحاً مقتضياً[٢و٣].

باب (١١)
طريقة تقاضي الدَّين

٢٤٢٨٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، رفعه إلى أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال له رجل: إنّ لي على بعض الحسنيّين مالاً وقد أعياني أخْذُه، وقد جَرى بيني وبينه كلام ولا آمن أن يجري بيني وبينه في ذلك ما أغتمّ له.

فقال له أبو عبداللّه (عليه السّلام): ليس هذا طريق التّقاضي، ولكن إذا أتيته أطل الجلوس والزم السكوت.

قال الرجل: فما فعلتُ ذلك إلاّ يسيراً حتّى أخذتُ مالي[٤].

باب (١٢)
التأخير في اداء الدَّين

٢٤٢٨٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)

١ـ قضى الغريم دينه: أي أدّاه. (أقرب الموارد).

٢ـ اقتضى الدّين: طلبه. (اقرب الموارد).

٣ـ بحار الأنوار: ج١٠٣ ص١٠٤ ح٥٦.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٠١ ح٢.

أنّه سُئل عمّن وجب عليه الحق فسأل التأخير؟

فقال: أمّا الرجل الواجد الذي عليه الحق إنّما يريد بذلك المطل فلايُؤخَّر، وأمّا الذي يريد أن يَكسِر مالَه[1] ويبيع، فإنّه ينظر بقدر ذلك[2].

باب (١٣)
الغنيُّ الذي يُماطل في الدَّين

٢٤٢٨٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، أنّه قال: مَن امتنع من دفع الحق وكان موسراً حاضراً عنده ما وجب عليه، فامتنع من ادائه، وأبى خصمه إلاّ أن يدفع إليه حقّه، فإنّه يُضرب حتى يقضيه، وان كان الذي عليه لايحضره الاّ في عروض[3] فانّهُ يعطيه كفيلاً أو يحبس له ـ ان لم يجد الكفيل ـ الى مقدار ما يبيع ويقضي[4].

٢٤٢٩٠ـ أمالي الطوسي: أخبرنا جماعة، عن أبي المفضّل، قال: حدثنا الفضل بن محمّد بن المسيّب البيهقي الشعراني قال: حدثنا هارون بن عمرو بن عبدالعزيز بن محمّد أبو موسى المجاشعي، قال: حدثنا محمد بن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) قال: حدثنا أبي أبو

١ـ كَسَر متاعه: باعه ثوباً ثوباً (أقرب الموارد).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٤٠ ح١٩٢٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٩٦.

٣ـ العَرْض: المتاع وكل شيء سوى النقدين وجمعه عروض (أقرب الموارد).

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٤٠ ح١٩٢٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٩٦.

عبداللّه (عليه السّلام).

قال المجاشعي: وحدّثناه الرضا علي بن موسى (عليه السّلام)، عن أبيه موسى، عن أبيه أبي عبداللّه جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): لَيّ الواجد بالدّيْن يُحلّ عرضه وعقوبته، ما لم يكن دَينه فيما يكره اللّه (عزّوجلّ)[1].

أقول: قوله (صلّى اللّه عليه وآله): «ليُّ الواجِد» قال ابن الأثير في النهاية: (اللّيُّ: المَطْل. والواجِد: أي القادِر على قَضاء دَيْنه.

وقوله: «يُحِلُّ عِرْضَه وعقوبته» العِرْض: موضع المَدْحِ والذَّم من الانسان، أي لصاحب الدَّيْن أن يَذمّه ويَصِفَه بسوء القضاء).

والعقوبة: الحبس ـ كما في مجمع البحرين ـ.

باب (١٤)
عقاب مَن حَبَس حقَّ المؤمن

٢٤٢٩١ـ ثواب الأعمال: حدثني محمد بن الحسن (رضي اللّه عنه)، عن محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن سنان، عن المفضّل، عن يونس بن ظبيان قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): يايونس مَن حَبس حق المؤمن اقامهُ اللّه يوم القيامة خمسمائة عام على رجليه حتى يسيل من عَرَقه أودية، وينادي منادٍ من عند اللّه: هذا الظالم الذي حَبَس عن المؤمن حقّهُ.

١ـ أمالي الطوسي: ص٥٢٠ ح١١٤٦.

قال: فيوبخ أربعين يوماً ثم يؤمر به الى النار[1].

باب (١٥)
من لاينوي اداء الدَّين بمنزلة السارق

٢٤٢٩٢ـ الكافي: علي بن محمد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن ابن فضّال، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من استدان ديناً فلم ينو قضاه كان بمنزلة السّارق[2].

٢٤٢٩٣ـ من لايحضره الفقيه: روى أبو خديجة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: أيّما رجل أتى رجلاً فأستقرض منه مالاً وفي نيَّته ألاّ يؤدّيه فذلك اللُّصّ العادي[3].

باب (١٦)
حكم مَن جَحد الدَّين

٢٤٢٩٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبدالحميد، عن خضر بن عمرو النّخعي قال: قال أحدهما (عليهما السّلام) في الرّجل يكون له على رجل مال فيجحده قال: إن استحلفه فليس له أن يأخذ منه بعد اليمين شيئاً، وإن تركه ولم

١ـ ثواب الاعمال: ص٢٨٦ ح١. منه بحار الانوار: ج١٠٣ ص١٤٧.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٩٩ ح٢.
٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٣ ح٣٦٨٩.

يستحلفه فهو على حقّه[١].

باب (١٧)
حكم تعيين الوقت لأداء الدَّين

٢٤٢٩٥ـ الكافي: علي بن محمد، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، عن عبداللّه بن حمّاد، عن عمر بن يزيد قال: أتى رجل أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقتضيه وأنا حاضرٌ فقال له: ليس[٢] عندنا اليوم شيء ولكنّه يأتينا خِطر ووسمة[٣] فتباع[٤] ونعطيك إن شاء اللّه.

فقال له الرّجل: عِدْني.

فقال: كيف أَعِدُكَ وأنا لما لا أرجو أرجى منّي لما أرجو[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي، عن أبيه، عن اسحاق الأحمر، عن عبدالرحمن بن حمّاد، عن عمر بن يزيد مثله[٦].

١ـ الكافي: ج٥ ص١٠١ ح٣.

٢ـ في التهذيب: يقتضيه فقال: ليس.

٣ـ الخِطر ـ بالكسر ـ: نبات يُجعل ورقه في الخضاب الاسود يُختضب به. والوَسْمة: شَجَر له ورق يُختضب به (لسان العرب).

٤ـ في التهذيب: فيبتاع.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٩٦ ح٥.

٦ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٧ ح٣٨٩.

باب (١٨)
حكم دَين الشريكين

٢٤٢٩٦ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجلين كان لهما مال بأيديهما[١] ومنه متفرق عنهما فاقتسما بالسويَّة ما كان في أيديهما وما كان غائباً عنهما[٢]، فهلَك نصيب أحدهما ما كان عليه غائباً واستوفى الآخر، فعليه أن يردّ[٣] على صاحبه؟

قال: نعم ما يذهب بماله[٤].

من لايحضره الفقيه: روى عبدالله بن مسكان مثله[٥].

٢٤٢٩٧ـ التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجلين بينهما مال، منه دَين ومنه عين، فاقتسما العين والدَّين، فتوى[٦] الذي كان لأحدهما من الدَّين أو بعضُه وخرج الذي للآخر، أيردّ على صاحبه؟

١ـ في الفقيه: لهما مال. منه بأيديهما.

٢ـ في الفقيه: وما كان غائباً.

٣ـ في الفقيه: مما كان عنه غائباً واستوفى الآخر أيرد.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٧ ح٤٧٧.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٥ ح٣٢٧٥.

٦ـ توي المال: هلك (أقرب الموارد).

قال: نعم ما يذهب بماله[١].

٢٤٢٩٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انّه قال في الشريكين اذا افترقا واقتسما ما في أيديهما، وبقي الدَّينُ الغائب فتراضيا، ان صار لكلّ واحد منهما حصّة في شيء منهُ، فهلك بعضهُ قبل أن يصل، قال: ما هلك فهو عليهما معاً، ولاتجوز قسمة الدَّيْن[٢].

أقول: قوله (عليه السّلام): «ولاتجوز قسمة الدَّين» الظاهر انّ معناه: لايجوز قسمة الدَّين الذي لم يقبضاه في الحال الحاضر ولايجوز لأحدهما التخلّي عما هلك من الدَّيْن وإلقاءه على الآخر. واللّه العالِم.

باب (١٩)
حكم دَين المملوك

٢٤٢٩٩ـ الكافي: بعض أصحابنا، عن محمد بن الحسين، عن عثمان بن عيسى، عن ظريف الاكفاني قال: كان أذن لغلام له في الشراء والبيع، فأفلس ولزمه[٣] دَين فأُخذ بذلك الدَّين الذي عليه[٤] وليس يساوي ثمنه ما عليه من الدَّين، فسأل أبا عبداللّه (عليه السّلام)

١ـ التهذيب: ج٧ ص١٨٦ ح٨٢١.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٨٧ ح٢٦٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤١٣.

٣ـ في الاستبصار: فلزمه.

٤ـ في الاستبصار: الذي كان عليه.

فقال: انْ بعتَه لزمك الدَّين وان أعتقته[١] لم يلزمك الدَّين، فأعتقه فلم[٢] يلزمه شيء[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن عثمان بن عيسى مثله[٤].

٢٤٣٠٠ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، عن ظريف بيّاع الاكفان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن غلام لي كنت أذنتُ له في الشراء والبيع فوقع عليه مال الناس وقد أُعطيتُ به مالاً كثيراً؟

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): ان بعته لزمك ما عليه وان اعتقته فالمال على الغلام وهو مولاك[٥].

٢٤٣٠١ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن فضّال، عن عثمان بن غالب، عن روح بن عبدالرحيم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن رجل مملوك إستَتْجَره مولاه فاستهلك مالاً كثيراً.

قال: ليس على مولاه شيء ولكنّه على العبد وليس لهم ان يبيعوه ولكنّه يستسعى، وانْ حُجر عليه مولاه فليس على مولاه شيء

١ـ في التهذيب: لزمك وان اعتقته. وفي الاستبصار: لزمك وان اعتقت.

٢ـ في التهذيب: الدَّيْن، فعتقه ولم. وفي الاستبصار: الدَّيْن بعتقه، فاعتقه ولم.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٣ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٩ ح٤٤٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١١ ح٢٩.

٥ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٦ ح٤٣١.

ولا على العبد[١].

باب (٢٠)
اداء دَين الزوجة على الزوج

٢٤٣٠٢ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن ابي اسحاق، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام): المرأة تستدين على زوجها وهو غائب فقال: يقضي عنها ما استدانت بالمعروف[٢].

باب (٢١)
عدم سقوط الدَّين عن الميّت

٢٤٣٠٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن النّضر بن شعيب، عن عبدالغفّار الجازي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل مات وعليه دَين؟

قال: إن كان أُتي على يديه[٣] من غير فساد لم يؤاخذه اللّه [عليه] إذا علم بنيّته[٤] الأداء إلاّ من كان لايريد أن يؤدّي عن أمانته فهو بمنزلة السارق، وكذلك الزّكاة أيضاً وكذلك من استحلّ أن يذهب بمهور

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٢٩ ح١٠٠٠.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٤ ح٤٢٦.

٣ـ في التهذيب: ان كان على بدنه أنفقه. وقوله (عليه السّلام): «إنْ كان أُتي على يديه» أي هلك المال ونَفَد.

٤ـ في التهذيب: من نيته.

النساء[١] .

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢] .

باب (٢٢)
مَن مات حلَّ دَينه

٢٤٣٠٤ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن بعض أصحابه، عن خلف بن حمّاد، عن إسماعيل بن أبي قرّة[٣]، عن أبي بصير قال: قال [لي] أبو عبدالله (عليه السّلام): إذا مات الرجل حلّ ماله وما عليه من الدّين[٤] .

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الاشعري مثله[٥] .

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): اذا مات الميت... وذكر مثله الى قوله: وما عليه[٦] .

٢٤٣٠٥ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن محمد، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّه قال: اذا كان على الرجل دَين الى أجَل ومات

١ـ الكافي: ج٥ ص٩٩ ح١ .
٢ـ التهذيب: ج٦ ص١٩١ ح٤١١ .
٣ـ في التهذيب: فروة .
٤ـ الكافي: ج٥ ص٩٩ ح١ . حلَّ الدَين: حان وقت وفائه (أقرب الموارد) .
٥ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٠ ح٤٠٧ .
٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٩ ح٣٧١٠ .

الرجل[١] حلَّ الدَّين[٢].

من لايحضره الفقيه: روى اسماعيل بن مسلم، عن أبي عبدالله، عن أبيه (عليهما السّلام) انّه كان يقول... وذكر مثله[٣].

أقول: قوله (عليه السّلام): «حَلَّ الدَّين...» أي صار الدَّين حالاً، ولايحقُّ لورثة الميت تأخير اداء الدَّين حتى لو كان الى اَجَل مُسمّى.

باب (٢٣)

استحباب اداء دَين الميّت المؤمن

٢٤٣٠٦ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الوليد بن صبيح قال: جاء رجلٌ إلى أبي عبدالله (عليه السّلام) يدّعي على المعلّى بن خنيس دَيناً عليه [قال] فقال:[٤] ذهب بحقّي.

فقال له أبو عبدالله (عليه السّلام):[٥] ذهب بحقّك: الّذي قتله، ثمّ قال للوليد: قم إلى الرّجل فاقضه من حقّه فإنّي أريد أن أُبرّد[٦] عليه

١ـ في الفقيه: دين ثم مات.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٠ ح٤٠٨.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٨ ح٣٧٠٩.

٤ـ في التهذيب: وقال.

٥ـ في علل الشرايع: قال: فقال له.

٦ـ في التهذيب: يبرد.

جِلْده الّذي[١] كان بارداً[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٣].

علل الشرايع: حدثنا الحسين بن أحمد، عن أبيه، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن الهيثم، عن ابن أبي عمير مثله[٤].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «ذهب بحقِّك...» فانّه لو كان حيّاً لأدّاه إليك، والذي قتله هو داود ابن علي.

وروى الكشي: أنّه لما أخذه داود بن علي وحبسه وأراد قتله، قال له معلّى: أخرجني الى الناس، فانّ لي دَيناً كثيراً ومالاً، حتى أشهد بذلك، فأخرجه الى السوق، فلمّا اجتمع الناس قال: أيُّها الناس أنا معلّى بن خُنيس، فمَن عرفني فقد عرفني، إشهدوا أنَّ ما تركتُ من مال عين أو دَيْن أو أمة أو عبد أو دار قليل أو كثير، فهو لجعفر بن محمد عليهما السلام.

قال: فشدَّ عليه صاحب شرطة داود فقتله.

قال: فلمّا بلغ ذلك أبا عبدالله (عليه السّلام) خرج يَجرُّ ذيله حتى دخل على داود بن علي، واسماعيل ابنه خَلفه، فقال: ياداود قتلتَ مولاي وأخذتَ مالي.

١ـ في التهذيب وعلل الشرايع: وان.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٩٤ ح٨.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٦ ح٣٨٦.

٤ـ علل الشرايع: ص٥٢٨ ح٨.

فقال: ما أنا قتلته ولا أخذتُ مالك.

قال: واللّه لادعونَّ اللّه على من قتل مولاي وأخذ مالي.

قال: ما قتلته ولكن قتله صاحب شرطتي.

فقال: باذنك أو بغير اذنك؟

فقال: بغير اذني.

قال: يا اسماعيل شأنك به.

قال: فخرج اسماعيل والسيف معه حتى قتله في مجلسه.

قال مُعتّب: فلم يزل أبو عبداللّه (عليه السّلام) ليلته ساجداً وقائماً، قال: فسمعته في آخر الليل وهو ساجد ينادي: «اللّهم اني أسألك بقوَّتك القويَّة، وبحالك الشديد، وبعزَّتك التي خَلقْتَ لها ذليل، أن تصلّي على محمّد وآل محمّد وأن تأخذه الساعة».

قال: فواللّه ما رَفع رأسه من سجوده حتى سمعنا الصائحة، فقالوا: مات داود بن علي. فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): «إنّي دعوتُ اللّه بدعوةٍ بعث بها اللّه اليه ملكاً، فضرب رأسه بمرزبة انشقَّت منها مثانته.».

ثم اعلم أنّ الخبر يدلُّ على أن الدَّيْن يتعلق بذمَّة القاتل، وينافي ظاهراً ما مرَّ من أن القتل في سبيل اللّه لايكفِّر الدّيْن، ويمكن حملُه على ما اذا لم يَنو الاداء وهذا على ما اذا نواه، كما هو الظاهر من حال المعلّى)[1].

وقوله (عليه السّلام): «أُريد أنْ أُبرِّد عليه جِلده...» معناه:

١ـ ملاذ الاخيار: ج٩ ص٤٩٣.

أُريد أن يكون باردَ المضجع ومرتاح البال في الآخرة ـ من خلال قضاء دَينه لئلاّ يؤاخَذ عليه ـ وان كان هو مرتاحاً بالفعل، لفوزه بالشهادة في سبيل اللّه على يد عدوِّ اللّه وعدوِّ رسوله. واللّه العالم.

باب (٢٤)
ثواب تحليل الميت من الدَّين

٢٤٣٠٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن ابراهيم بن عبدالحميد، عن الحسن بن خنيس قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): انَّ لعبدالرحمن بن سيابة ديناً على رجل قد مات وقد كلَّمناه أن يحلّله فأبى[١].

فقال:[٢] ويحه! أما يعلم أنّ له بكل درهم عشرة[٣] إذا حلّله، فاذا[٤] لم يحلّله فإنّما له درهم بدل درهم[٥].

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن ابراهيم بن عبدالحميد قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): . . . وذكر مثله وفيه: فانما له بدل درهم درهم[٦].

١ـ في التهذيب: وكلمناه على أن يحلله فأبى. وفي الفقيه وثواب الأعمال: وكلمناه أن يحلله فأبى.

٢ـ في التهذيب: قال.

٣ـ في التهذيب: عشرة دراهم.

٤ـ في التهذيب: فان. وفي الفقيه: واذا. وفي ثواب الاعمال: وان.

٥ـ الكافي: ج٤ ص٣٦ ح١.

٦ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٥ ح٤٢٧.

ثواب الأعمال: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثني سعد بن عبداللّه، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن ابراهيم بن عبدالحميد قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): . . . . وذكر مثله. وفيه: إنما هو درهم بدل درهم[1].

من لايحضره الفقيه: قيل للصادق (عليه السّلام): انّ لعبدالرحمن بن سيابة. . . وذكر مثله[2].

٢٤٣٠٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن هيثم الصيرفي، عن رجل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل كان له على رجل دَين وعليه دَين فمات الذي له عليه فسُئل ان يحلّله منه، أيّهما أفضل يحلّله منه أو لايحلّله؟

قال: دَعه، ذا بذا[3].

أقول: قال الفيض الكاشاني (رحمه اللّه): (قوله (عليه السّلام): «دَعْه ذا بذا» أي دَعْ مالك عليه لعلّ اللّه يتيح من يقضي دَيْنه فتقضي بما تأخذ عنه دَيْنك أو يقصّه به في الآخرة، هذا حكم المديون المعسر، وأمّا غيره فانْ حلّل فله بكل درهم عشرة وان لم يحلّل فواحد)[4].

٢٤٣٠٩ـ مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في الروضة: على [ما] في مجموعة الشهيد ـ عن الحسين بن المختار، عن زيد الشحّام قال:

١ـ ثواب الاعمال: ص١٧٤ ح١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٢ ص٥٩ ح١٧٠٤.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٩ ح٤٠٢.

٤ـ الوافي: ج١٨ ص٨٠٥.

كنت عند أبي عبدالله (عليه السّلام) اذ سأل عن رجل من أهل الكوفة، فقيل له: مات.

فقال: رحمه الله ولقّاه نضرة وسروراً.

فقال رجل من القوم: أخذ منّي دنانير فرُزق ولاية فغلبني عليها.

فتغيّر لذلك وجه أبي عبدالله (عليه السّلام) وقال: اترى الله يأخذ وليّاً فيلقيه في النار لأجل دنانيرك؟

فقال: إنّه كان يُحسن الى اخوانه.

فقال الرجل: هو من ذلك في حلّ.

فقال له أبو عبدالله (عليه السّلام): فألاّ كان ذلك قبل الآن[1].

باب (٢٥)
براءة ذمَّة الميت من الدَّين اذا ضمنه ضامن

٢٤٣١٠ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن فضالة، عن أبان، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يكون عليه دَين فحضره الموت فيقول وليُّه: عليّ دَينك؟

قال: يبرؤه ذلك وان لم يوفّه وليُّه من بعده. وقال: أرجو أن لايأثم، وإنّما اثمُه على الذي يحبسه[2].

٢٤٣١١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه

١ـ مستدرك الوسائل: ج١٢ ص٣٦٧ ح١.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٨ ح٣٩٧.

السّلام) في الرّجل يموت وعليه دَين فيضمنه ضامن للغرماء؟

[فـ]ـقال: إذا رضي [به] الغرماء فقد برئت ذمّة الميّت[1].

من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: روى الحسن بن محبوب مثله[2].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[3].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن الحسن بن صالح الثوري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[4].

باب (٢٦)
ثَمن كفن الميّت مقدَّم على دَينه

٢٤٣١٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن معاذ، عن زرارة قال: سألته عن رجل مات وعليه دَين بقدر ثمن كفنه؟

فقال: [5] يُجعل ما تَرك في ثَمن كَفَنه إلاّ أن يتَّجر عليه[6] بعض الناس فيكفّنه[7] ويقضي ما عليه مما ترك[8].

١ـ الكافي: ج٥ ص٩٩ ح٢، وج٧ ص٢٥ ح٥.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٢٥ ح٥٥٣٠ ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٧ ح٣٩٢.

٣ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٧ ح٦٨٠.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٩ ح٣٧١١.

٥ـ في الفقيه والتهذيب: قال.

٦ـ إئتجر عليه: تصدَّق (مجمع البحرين).

٧ـ في الفقيه: فيكفنونه، وفي التهذيب: فيكفنوه.

٨ـ الكافي: ج٧ ص٢٣ ح٢.

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن زرارة مثله[١].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن زرارة مثله[٢].

٢٤٣١٣ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل مات وعليه دَين بقدر كفنه؟

قال: يُكفَّن بما تَرك إلاّ أن يتَّجر عليه انسان فيكفّنه ويقضي بما ترك دَينه[٣].

٢٤٣١٤ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: [قال:] أول شيء يبدء به من المال الكفن، ثمّ الدّين، ثمّ الوصيّة، ثمّ الميراث[٤].

من لايحضره الفقيه: روى السكوني مثله[٥].

التهذيب: محمد بن عيسى، عن عبدالله بن المغيرة، عن اسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٤ ح٥٤٤١.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص١٧١ ح٦٩٧.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٧ ح٣٩١.

٤ـ الكافي: ج٧ ص٢٣ ح٣ ـ التهذيب: ج٩ ص١٧١ ح٦٩٨.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٩٣ ح٥٤٣٧.

رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): انّ أوّل ما يبدأ به... وذكر مثله[١].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)... وذكر مثله[٢].

باب (٢٧)
الامام يقضي ديون المؤمنين إلاّ المُهور

٢٤٣١٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عيسى، عن المشرقيّ، عن عدّة حدّثوه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال: إنّ الإمام يقضي عن المؤمنين الدُّيون ما خلا مهور النساء[٣].

الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العبّاس، عمّن ذكره، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الإمام... وذكر مثله[٤].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن العبّاس مثله[٥].

١ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٨ ح٣٩٨.
٢ـ الجعفريات: ص٢٠٣.
٣ـ الكافي: ج٥ ص٣٨٢ ح١٨.
٤ـ الكافي: ج٥ ص٩٤ ح٧.
٥ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٤ ح٣٧٩.

باب (٢٨)
جواز قبول الهديَّة ممَّن عليه الدَّين

٢٤٣١٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إنّ رجلاً أتى علياً (عليه السّلام) فقال له:[١] إنّ لي على رجل دَيْناً فأهدى إليّ هديّة؟

قال (عليه السّلام):[٢] إحسبه من دَيْنك عليه[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد ابن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ رجلاً... وذكر مثله الى قوله: من دَيْنك[٤].

٢٤٣١٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وسهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن هذيل بن حيّان أخي جعفر بن حيّان الصيرفي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّي دفعت الى أخي جعفر مالاً فهو[٥] يعطيني ما أُنفقه وأحجُّ منه[٦] وأتصدّق، وقد

١ـ في التهذيب: فقال. وفي الاستبصار: قال.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: فاهدى اليّ؟ قال.

٣ـ الكافي: ج٥ ص١٠٣ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٠ ح٤٠٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩ ح٢٣.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: الى أخي جعفر بن حنان مالاً كان لي فهو.

٦ـ في التهذيب: وأحج به. وفي الاستبصار: وأحج عنه.

سألتُ من قِبَلنا[١] فذكروا انّ ذلك فاسد لايحلّ، وأنا أُحبُّ أن انتهي إلى قولك.

فقال لي:[٢] أكان يَصِلك قبل أن تدفع اليه مالك؟

قلت: نعم.

قال: فخُذ[٣] منه مايعطيك فكُل منه واشرب وحُجّ وتصدّق[٤] فاذا قَدِمتَ العراق فقل: جعفر بن محمد أفتاني بهذا[٥].

التهذيب ـ الاستبصار ـ من لايحضره الفقيه: الحسن بن محبوب، عن هذيل بن حنّان أخي جعفر بن حنّان الصيرفي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام). . . . وذكر مثله[٦].

أقول: معنى الحديث انّ مايُعطيك أخوك جعفر ليس من الدَّين في شيء بل هو هديَّة فلاتحسبها من دَينك عليه. ويدلّ على أن القرض اذا جرَّ نفعاً ـ بدون أن يكون فيه شرط الربح ـ لابأس به.

١ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: من عندنا.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: أنتهي في ذلك الى قولك فما تقول؟ فقال. وفي الفقيه: أنتهي في ذلك الى قولك فقال.

٣ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: قال: خُذ.

٤ـ في التهذيب: وكُل منه واشرب وتصدّق منه وحج. وفي الاستبصار: وكُل واشرب وتصدّق منه وحج. وفي الفقيه: وكُل واشرب وحج وتصدّق.

٥ـ الكافي: ج٥ ص١٠٣ ح٢.

٦ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٢ ح٤٥٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠ ح٢٥ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٧ ح٣٧٠٤.

باب (٢٩)
جواز النزول على الغريم والأكل والشرب عنده

٢٤٣١٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرّجل يأكل عند غريمه أو يشرب من شرابه[١] أو يهدي له [الهدية]؟

قال: لابأس به[٢].

باب (٣٠)
كراهة النزول على الغريم أكثر من ثلاثة أيام

٢٤٣١٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل ينزل على الرجل وله عليه دين أيأكل من طعامه؟

قال:[٣] نعم يأكل من طعامه ثلاثة أيّام، ثم لايأكل بعد ذلك شيئاً[٤].

من لايحضره الفقيه: سأل سماعة أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل... وذكر مثله[٥].

١ـ في الاستبصار: من منزله.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٤ ح٤٦٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠ ح٢٦.

٣ـ في الفقيه: فقال.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٠٢ ح٢.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٨ ح٣٧٠٥.

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال: سألتهُ عن الرجل... وذكر مثله[٢].

٢٤٣٢٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جرّاح المدائنيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه كره أن ينزل الرجل على الرجل وله عليه دَين وإن كان قد صرّها[٣] له إلاّ ثلاثة أيّام[٤].

التهذيب: الحسين بن سعيد مثله[٥].

٢٤٣٢١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه كره للرجل أن ينزل على غريمه قال: لايأكل من طعامه ولايشرب من شرابه ولايعتلف من علفه[٦].

باب (٣١)
كراهة استقضاء الحقّ من الغريم

٢٤٣٢٢ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن

١ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٨ ح٣٩٤.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٤ ح٤٦٣.

٣ـ في التهذيب: وان كان وزنها. بمعنى انه عزل الدراهم من ماله، ولكن لم يُقبضه.

٤ـ الكافي: ج٥ ص١٠٢ ح١.

٥ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٨ ح٣٩٣.

٦ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٤ ح٤٦٥. والظاهر أنه محمول على أكثر من ثلاثة أيام.

الحسن بن عليّ، عن حمّاد بن عثمان قال: دخل رجلٌ على أبي عبدالله (عليه السّلام) فشكا إليه رجلاً من أصحابه فلم يلبث أن جاء المشكوّ فقال له أبو عبدالله (عليه السّلام): ما لفلان[١] يشكوك؟

فقال له: يشكوني أنّي استقضيتُ منه حقّي[٢].

قال: فجلس أبو عبدالله (عليه السّلام) مغضباً، ثمّ قال:[٣] كأنّك إذا استقضيت حقّك لم تُسيء؟!! أرأيت ما حكى الله (عزّوجلّ) في كتابه ﴿يَخَافُونَ سُوءَ الحِسَابِ﴾ أترى أنّهم خافوا الله أن يجور عليهم[٤] لا والله ما خافوا إلاّ الاستقضاء فسمّاه الله (عزّوجلّ) سوء الحساب، فمن استقضى به فقد أساء[٥].

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن العباس بن معروف، عن محمد بن يحيى الصيرفي، عن حمّاد بن عثمان قال: دخل على أبي عبدالله (عليه السّلام) رجل من أصحابه فشكا... وذكر مثله[٦].

تفسير القمي: دخل رجل على أبي عبدالله (عليه السّلام)... وذكر نحوه ـ الى قوله: الحساب[٧].

١ـ في التهذيب: ما لاخيك فلان.

٢ـ في التهذيب: أن استقضيت حقي. واستقضاه فلان الدَيْن استقضاءً: طلب منه أن يقضيَه (أقرب الموارد).

٣ـ في التهذيب: قال: فجلس مغضباً فقال.

٤ـ في التهذيب: أرأيتك ما حكاه الله تعالى فقال: ﴿وَيَخَافُونَ سُوءَ الحِسَابِ﴾ انّما خافوا ان يجور الله عليهم. والآية في سورة الرعد ١٣: ٢١.

٥ـ الكافي: ج٥ ص١٠٠ ح١.

٦ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٤ ح٤٢٥.

٧ـ تفسير القمي: ج١ ص٣٦٣.

مستطرفات السرائر: من كتاب السيّاري ـ عن هشام بن محمود قال: دخل... وذكر نحوه[١].

٢٤٣٢٣ـ بحار الأنوار: وجدت بخط الشيخ الجليل محمد بن علي الجبعي (رحمةُ اللّه عليه) نقلاً من خط الشهيد رفع اللّه درجتهُ قال: مرَّ أبو عبداللّه (عليه السّلام) برجل قد ارتفع صوتهُ على رجل يقتضيه شيئاً يسيراً، فقال: بكم تطالبهُ؟

فذكر مبلغهُ، فقال (عليه السّلام): يكفيك أنّه كان يقال: لادِين لمن لامروّة لهُ[٢].

٢٤٣٢٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن عقبة بن محمد، عن سلمة بن محمّد بيّاع القلانس قال: مرّ أبو عبداللّه (عليه السّلام) على رجل قد ارتفع صوته على رجل يقتضيه شيئاً يسيراً، فقال: بكم تطالبه؟

قال: بكذا وكذا.

فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): أما بلغك أنّه كان يقال: لادين لمن لامروءة له[٣].

باب (٣٢)

عدم جواز إكراه المدِين على بيع مايحتاج إليه

٢٤٣٢٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن

١ـ مستطرفات السرائر: ص٥١ ح١٨.

٢ـ بحار الانوار: ج١٠٣ ص١٥٢ ح٢٠.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٤٣٨ ح٣.

ابن فضّال، عن ابراهيم بن عثمان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت [له]: رجل لي عليه دراهم وكانت داره رهناً فأردت أن أبيعها؟

قال:[١] اعيذك بالله ان تخرجه من ظل رأسه[٢].

التهذيب: أحمد بن محمد مثله[٣].

٢٤٣٢٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، ومحمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن ابراهيم بن عبدالحميد، عن عثمان بن زياد[٤] قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّ لي على رجل دَيناً وقد أراد أن يبيع داره فيقضيني؟[٥].

قال: فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): أُعيذك بالله أن تخرجه مِن ظلّ رأسه. [أعيذك بالله أن تخرجه مِن ظِلِّ رأسه][٦].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي مثله[٧].

الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير مثله[٨].

١ـ في التهذيب ح٧٥٤: فقال. وفي حديث ٧٨٧: فقال له أبو عبدالله (عليه السّلام).

٢ـ الكافي: ج٥ ص٢٣٧ ح٢١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٧٠ ح٧٥٤ وص١٧٩ ح٧٨٧.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: عن زرارة.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: فيعطيني.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٩٧ ح٨. ومابين المعقوفتين من التهذيب والاستبصار.

٧ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٧ ح٣٩٠.

٨ـ الاستبصار: ج٣ ص٦ ح١٣.

٢٤٣٢٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النّضر بن سويد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لاتباع الدّارولاالجارية في الدَّين وذلك لانّه[١] لابد للرّجل[٢] من ظِلٍّ يسكنه وخادم يخدمه[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٤].

علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا سعد بن عبداللّه، عن ابراهيم بن هاشم، عن النّضر بن سويد، عن رجل، عن الحلبي مثله[٥].

٢٤٣٢٨ـ الكافي: علي بن محمد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبداللّه، عن أبيه، عن عبداللّه بن المغيرة، عن بريد العجلي قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): إنّ عليّ ديناً ـ وأظنّه قال: لأيتام[٦] ـ وأخاف إن بِعتُ ضَيعتي بقيتُ ومالي شيء؟

فقال:[٧] لاتبع ضيعتك ولكن أعطه[٨] بعضاً وأمسك بعضاً[٩].

١ـ في التهذيب والاستبصار وعلل الشرايع: انّه.

٢ـ في علل الشرايع: للرجل المسلم.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٩٦ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٦ ح٣٨٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٦ ح١٢.

٥ـ علل الشرايع: ص٥٢٩ ح١.

٦ـ في الفقيه: ديناً لأيتام.

٧ـ في التهذيب والفقيه: قال.

٨ـ في التهذيب والفقيه: أعط.

٩ـ الكافي: ج٥ ص٩٦ ح٤.

التهذيب: أحمد بن أبي عبدالله مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روي عن بريد العجلي مثله[٢].

٢٤٣٢٩ـ التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: روى ابراهيم بن هاشم انّ محمد بن أبي عمير كان رجلاً بزّازاً فذهب ماله وافتقر، وكان له على رجل عشرة آلاف درهم فباع داراً له كان يسكنها بعشرة آلاف درهم وحمل المال الى بابه فخرج اليه محمد بن أبي عمير فقال: ما هذا؟

فقال:[٣] هذا مالك الذي لك عليّ.

قال: ورثته؟

قال: لا.

قال: وُهب لك؟

قال: لا.

قال: فهل هو[٤] ثمن ضيعة بعتها؟

قال: لا.

قال: فما هو؟

قال: بعتُ داري التي أسكنها لأقضي دَيني.

فقال محمد بن أبي عمير: حدَّثني ذريح المحاربي، عن أبي

١ـ التهذيب: ج٦ ص١٨٦ ح٣٨٨.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٨٤ ح٣٦٩٣.

٣ـ في الفقيه: قال.

٤ـ في الفقيه: قال: فقال: فهو.

عبداللّه (عليه السّلام) أنه قال: «لايخرج الرجل عن مسقط رأسه بالدَّين» إرفعها فلاحاجة لي فيها، واللّه انّي لمحتاج[1] في وقتي هذا الى درهم [واحد] وما يدخل ملكي منها درهم [واحد][2].

علل الشرايع: حدثنا محمد بن الحسن (رحمه اللّه) قال: حدثنا علي بن ابراهيم، عن أبيه قال: كان ابن أبي عمير... وذكر نحوه[3].

الاختصاص: أبو غالب أحمد بن محمد الزراري قال: حدثنا محمد بن المحسن السجاد قال: حدَّثنا علي بن ابراهيم بن هاشم، عن أبيه قال: كان ابن أبي عمير حُبس سبع عشرة سنة فذهب ماله وكان له... وذكر نحوه[4].

٢٤٣٣٠ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ذريح المحاربي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه قال: لايُخرج الرجل عن مسقط رأسه بالدّين[5].

٢٤٣٣١ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة قال: سمعت جعفر بن محمد (عليهما السّلام) يقول وسُئل عن رجل عليه دَين وله نصيب في دار وهي تغل غَلَّة فربما بلغت غلَّتها قُوته وربما لم تبلغ حتى يستدين، فان هو باع الدار وقضى دَينه بقي لا دار له؟

١ـ في الفقيه: محتاج.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٨ ح٤٤١ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٩٠ ح٣٧١٥.

٣ـ علل الشرايع: ص٥٢٩ ح٢.

٤ـ الاختصاص: ص٨٦.

٥ـ الاستبصار: ج٣ ص٦ ح١٤.

فقال: ان كان في داره ما يقضي به دَينه ويَفْضُل منها ما يكفيه وعياله فليبع الدار وإلاّ فلا[1].

الاستبصار: بهذا الاسناد قال: سمعت جعفر بن محمد (عليهما السّلام) وسئل عن رجل كان عليه دَين وله نصيب في دار وهي دار غلّة تغلّ عليه، فربما بلغت... وذكر مثله[2].

باب (٣٣)

النهي عن التضييق على الغريم

٢٤٣٣٢ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: صاحب الدين لايُقيّد، ولايُضرَب، ولايُضيّق عليه في شيء[3].

باب (٣٤)

النهي عن إمهال الغريم اذا أنفَق المال في المعصية

٢٤٣٣٣ـ الهداية: قال الصادق (عليه السّلام): إنّ اللّه (عزّوجلّ) يحب إنظار المُعسِر، فمن كان غريمه معسراً فعليه أن يُنظِره إلى ميسرة، إن كان أنفق ما أخذه في طاعة اللّه، وإن كان أنفق ذلك في معصية اللّه تعالى فليس عليه أن يُنظِره إلى ميسرة، وليس هو من

١ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٨ ح٤٤٠.

٢ـ الاستبصار: ج٣ ص٧ ح١٦.

٣ـ الجعفريات: ص٤٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤١٦.

أهل هذه الآية التي قال اللّه تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[١].

باب (٣٥)
القرض أفضل من الصَّدَقة

٢٤٣٣٤ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: مكتوب على باب الجنّة: الصّدقة بعشرة، والقرض بثمانية عشر، وفي رواية أُخرى: بخمسة عشر[٢].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): مكتوب على... وذكر مثله الى قوله: بثمانية عشر[٣].

٢٤٣٣٥ـ تفسير القمي: قال الصادق (عليه السّلام): على باب الجنة مكتوب: القرض بثمانية عشر، والصدقة بعشرة، وذلك انّ القرض لايكون الاّ لمحتاج، والصدقة ربّما وُضعت[٤] في يد غير محتاج[٥].

٢٤٣٣٦ـ الهداية: قال الصادق (عليه السّلام): مكتوب على باب الجنّة: الصَّدقة بعشرة، والقرض بثمانية عشر، وانّما صار القرض أفضل من الصَّدقة لأنّ المستقرض لايستقرض الاّ من حاجة، وقد

١ـ الهداية: ص٨٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤١٢.

٢ـ الكافي: ج٤ ص٣٣ ح١.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٢ ص٥٨ ح١٦٩٧

٤ـ في مستدرك الوسائل: وقعت.

٥ـ تفسير القمي: ج٢ ص٣٥٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٢ ص٣٦٤.

يَطلب الصَّدقة من لايحتاج [إليها][1].

٢٤٣٣٧ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي اسحاق، عن علي بن سعيد، عن عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال النبي (صلّى اللّه عليه وآله): ألف درهم أُقرضها مرّتين أحَبُّ إليّ من أن أتصدّق بها مرّة، وكما لايحلُّ لغريمك أن يمطلك وهو موسر فكذلك لايحلُّ لك أن تُعسره إذا علمتَ انّه مُعسر[2].

ثواب الأعمال: حدثني محمد بن الحسن (رضي اللّه عنه) قال: حدثني محمد بن الحسن الصفّار، عن ابراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد، عن عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سنان مثله[3].

باب (٣٦)
مَراتب ثواب المُنفِق في سبيلِ اللّه

٢٤٣٣٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): الصدقة بعشرة، والقرض بثمانية عشر، وصلة الاخوان بعشرين، وصلة الرحم بأربعة وعشرين[4].

١ـ الهداية: ص٤٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٢ ص٣٦٤.
٢ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٢ ح٤١٨.
٣ـ ثواب الاعمال: ص١٦٧ ح٥.
٤ـ الكافي: ج٤ ص١٠ ح٣.

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[١].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)... وذكر مثله[٢].

نوادر الراوندي: باسناده عن موسى بن جعفر، عن آبائه (عليهم السّلام) مثله[٣].

مكارم الأخلاق: عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٤].

باب (٣٧)
القرض من المعروف

٢٤٣٣٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبدالحميد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في قوله تعالى: ﴿لاخَيْرَ في كَثيرٍ مِّن نَّجْوَيهُمْ إلاّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ﴾[٥] قال: يعني بالمعروف[٦] القرض[٧].

من لايحضره الفقيه: قال (الصادق) (عليه السّلام) في قول اللّه

١ـ التهذيب: ج٤ ص١٠٦ ح٣٠٢.

٢ـ الجعفريات: ص١٨٨.

٣ـ نوادر الراوندي: ص٦.

٤ـ مكارم الأخلاق: ج١ ص٢٩٣ ح٩١٠ الطبعة الحديثة.

٥ـ النساء ٤: ١١٤.

٦ـ في الفقيه ج٢: قال: المعروف.

٧ـ الكافي: ج٤ ص٣٤ ح٣.

(عزّوجلّ) . . . وذكر مثله[١] .

تفسير العياشي: عن ابراهيم بن عبدالحميد، عن بعض القميين، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٢] .

باب (٣٨)
ثواب القرض

٢٤٣٤٠ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن ربعيّ بن عبدالله، عن فضيل بن يسار قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ما من مؤمن أقرض مؤمناً يلتمس به وجه الله إلاّ حسب الله له أجره[٣] بحساب الصّدقة حتّى يرجع إليه ماله[٤] .

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): ما من مؤمن اقرض . . . وذكر مثله[٥] .

ثواب الأعمال: حدثني محمد بن الحسن (رضي الله عنه) قال: حدثني محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن ابن سنان، عن الفضيل قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ما من مسلم أقرض مسلماً قرضاً يريد به وجه الله . . . وذكر مثله الى

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٢ ص٥٨ ح١٦٩٨ وج٣ ص١٨٨ ح٣٧٠٦ .

٢ـ تفسير العياشي: ج١ ص٤٤٢ ح١١١٥ الطبعة الحديثة .

٣ـ في الفقيه: حسب له أجرها .

٤ـ الكافي: ج٤ ص٣٤ ح٢ .

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٢ ص٥٨ ح١٦٩٩ .

قوله: حتى يرجع اليه[١].

٢٤٣٤١ـ أصل جعفر بن محمد بن شريح: عن حميد بن شعيب، عن جابر بن يزيد قال: سمعتهُ يقول: ما من مسلم أقرض مسلماً يطلب به وجه اللّه، الاّ كان له من الأجر حسنات الصدقة حتى يردّه عليه[٢].

٢٤٣٤٢ـ كتاب المؤمن: عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: أيّما مؤمن يُقرِض مؤمناً قرضاً يلتمس وجه اللّه (عزّوجلّ) كتب اللّه لهُ أجره بحساب الصدقة.

وما من مؤمن يدعو لأخيه بظهر الغيب إلاّ وكّل اللّه (عزّوجلّ) به ملكاً يقول: ولك مثله.

وقال (عليه السّلام): دعاء المؤمن للمؤمن يدفع عنه البلاء، ويدرّ عليه الرزق[٣].

باب (٣٩)
ثواب الماعون

٢٤٣٤٣ـ الهداية: سُئل الصادق (عليه السّلام) عن قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿وَيَمْنَعُونَ الماعُون﴾[٤] قال: القرض تقرضه، والمعروف

١ـ ثواب الاعمال: ص١٦٦ ح٢.

٢ـ الاصول الستة عشر: ص٢٣٩ ح٢٨٩ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٢ ص٣٦٥.

٣ـ كتاب المؤمن: ص٥٤ ح١٤٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٢ ص٣٦٥.

٤ـ الماعون ١٠٧: ٧.

تصنعه، ومتاع البيت تُعيره[١].

باب (٤٠)
ثواب من أُخِّر عليه أداء قرضه

٢٤٣٤٤ـ ثواب الأعمال: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثني سعد بن عبداللّه قال: حدثني الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن محمد بن حباب القمّاط، عن شيخ كان عندنا قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: لأن أقرض قرضاً أحبّ إليّ من اصل[٢] بمثله.

قال: وكان يقول: مَن أقرض قرضاً فضَرب له أجلاً فلم يؤت به عند ذلك الأجل فانّ له من الثّواب في كلّ يوم يتأخَّر عن ذلك الأَجَل مثل صدقة دينار واحد في كلّ يوم[٣].

باب (٤١)
ثواب إنظار المعسر أو إبراء ذمَّته

٢٤٣٤٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: مَن أراد أن يُظلّه اللّه يومَ لاظلَّ إلاّ ظلّه (قالها ثلاثاً ـ فهابه الناس أن يسألوه، فقال)[٤] فليُنظِر مُعسِراً، أو ليَدَعْ له

١ـ الهداية: ص٤٤. منه مستدرك الوسائل: ج٧ ص٣٥.

٢ـ في وسائل الشيعة: من أن أتصدّق.

٣ـ ثواب الاعمال: ص١٦٧ ح٤. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص٨٧.

٤ـ ما بين القوسين ليس في الفقيه.

من حقّه[١].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): من أراد أن... وذكر مثله[٢].

تفسير العياشي: عن معاوية بن عمّار الدهني قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): من أراد... وذكر نحوه[٣].

أقول: قوله (عليه السّلام): «أو ليَدَعْ له من حقّه» الظاهر أن معناه أن يهب صاحب المال للغريم شيئاً من الدَّين ويُسقطه من ذمّته.

٢٤٣٤٦ـ تفسير العياشي: عن أبان، عمّن أخبره، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) في يوم حارّ: من سرّه أن يظلّه اللّه [في ظلّ عرشه] يوم لاظلّ إلاّ ظلّه فليُنظر غريماً أو ليدَعْ لمعسر[٤].

٢٤٣٤٧ـ أمالي المفيد: حدثني الشيخ الجليل المفيد أبو عبداللّه محمد بن محمد بن النعمان قال: حدّثنا أبو بكر محمد بن عمر الجعابي، قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا عبداللّه بن خراش[٥] قال: حدثنا أحمد بن برد قال: حدثنا

١ـ الكافي: ج٤ ص٣٥ ح١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٢ ص٥٩ ح١٧٠٣.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٧٩ ح٦١٨ الطبعة الحديثة.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٨٠ ح٦٢٢ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص١١٤.

٥ـ في أمالي الطوسي: حريش.

محمد بن جعفر بن محمد، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد ابن علي (عليهم السّلام) عن أبي لبابة بن عبدالمنذر: انّه جاء يتقاضى أبا اليسر[١] ديناً له عليه، فسمعه يقول: قولوا له: ليس هو هنا، فصاح أبو لبابة: يا أبا اليسر اخرج اليّ، فخرج اليه، [قال:] فقال: ما حملك على هذا؟

قال: العسر يا أبا لبابة.

قال: اللّه [اللّه][٢].

قال: اللّه [اللّه][٣].

قال أبو لبابة: سمعت رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) يقول: مَن اَحبَّ ان يَستظلَّ من فَور جهنَّم؟

قلنا: كلُّنا نحبُّ ذلك [يارسول اللّه].

قال: فليُنظِر غريماً له، أو فليَدَعْ المعسر[٤]و[٥].

أمالي الطوسي: أخبرنا محمد بن محمد قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر الجعابي مثله[٦].

٢٤٣٤٨ـ أمالي الطوسي: أخبرنا جماعة، عن أبي المفضّل قال: حدثنا محمد بن دليل بن بشر الاسكندراني مولى بني هاشم قال: حدثنا أحمد بن الوليد بن برد الأنطاكي الكبير قال: حدثنا محمد بن

١ـ هو كعب بن عمرو بن عباد السلمي، صحابي بدري.

٢ و٣ـ ما بين المعقوفتين من مستدرك الوسائل.

٤ـ في أمالي الطوسي: أو ليدع لمعسر.

٥ـ أمالي المفيد: ص٣١٥ ح٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٢ ص٣٦٥.

٦ـ أمالي الطوسي: ص٨٣ ح١٢٣.

جعفر بن محمد، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي (عليهم السّلام)، عن ابنٍ لأبي لبابة الأنصاري، عن أبيه أبي لبابة عمرو بن عبدالمنذر، أنّه جاء يتقاضى أبا اليسر ـ واسمه: كعب بن عمرو ـ دَيناً له عليه، فقال أبو اليسر لأهله: قولوا ليس هو هاهنا، فسمعه أبو لبابة فصاح به: يا أبا اليسر أخرج إليَّ، فخرج إليه فقال: ما حملك على هذا؟

قال: العسر.

قال: اللّه.

قال: اللّه.

فقال أبو لبابة: سمعتُ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) يقول: مَن يحبُّ منكم أن يَستظلَّ من فَور جهنم؟

قال: قلنا: كلّنا نحبّ ذلك يانبيَّ اللّه.

قال: مَن اَحبَّ ذلك فليُنظر غريماً، أو ليدَعْ لمعسرٍ[1].

٢٤٣٤٩ـ تفسير العياشي: عن القاسم بن سليمان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) انّ أبا اليسر رجل من الأنصار من بني سَلَمة[2] قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): أيّكم يُحبُّ أن يستظلَّ من فَور جهنم؟

١ـ أمالي الطوسي: ص٤٥٩ ح١٠٢٥. منه بحار الأنوار: ج١٠٣ ص١٤٩.

٢ـ في الحديث سقط واضح، وتجده كاملاً في الحديثين السابقين وهو: [جاءه أبو لبابة بن عبدالمنذر يتقاضى ديناً له عليه، فسمعه يقول: قولوا له: ليس هو هاهنا. فصاح أبو لبابة: يا أبا اليسر اخرج اليّ. فخرج اليه، فقال: ما حملك على هذا؟ فقال: العُسر، يا أبا لبابة. قال: اللّه. قال: اللّه.

فقال أبو لبابة]... الى آخر الحديث.

فقال القوم: نحن يا رسول اللّه.

فقال: مَن أنظر غريماً، أو وَضع لمعسرٍ[١].

٢٤٣٥٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن عبداللّه بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال في يوم حارّ ـ وحنا كفّه ـ[٢]: من أحبّ أن يستظلّ من فور جهنّم؟ ـ قالها ثلاث مرّات ـ.

فقال الناس في كلّ مرّة: نحن يارسول اللّه.

فقال: من أنظر غريماً، أو ترك المعسر.

ثمّ قال لي أبو عبداللّه (عليه السّلام): قال لي عبداللّه بن كعب ابن مالك: إنّ أبي أخبرني أنّه لزم غريماً له في المسجد فأقبل رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فدخل بيته ونحن جالسان ثمّ خرج في الهاجرة فكشف رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) ستره وقال: يا كعب ما زلتما جالسين؟

قال: نعم بأبي وأُمّي.

قال: فأشار رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) بكفّه: خُذ النّصف[٣].

قال: فقلت: بأبي وأُمّي.

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٨٠ ح٦٢٠ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص١١٤.

٢ـ حنا يده: لواها (أقرب الموارد).

٣ـ في الوافي ج١٠ ص٤٧٠: خلّه النصف.

ثمّ قال: اتبعه ببقيّة حقّك.

قال: فأخذت النّصف ووضعت له النّصف[1].

٢٤٣٥١ـ كتاب جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي: عن حميد ابن شعيب، عن جابر قال: سمعته ـ أي جعفراً (عليه السّلام) ـ يقول: انّ نبيّ اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) اطّلع ذات يومٍ من غرفة له، فاذا هوبرجل يلزم رجلاً، ثم اطّلع من العشي فاذا هو ملازمه، ثم انّ النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) نزل اليهما فقال: ما يقعدكما هاهنا؟

قال أحدهما: يارسول اللّه، إنّ لي قِبلَ هذا حقّاً قد غلبني عليه.

فقال الآخر: يانبيّ اللّه، له عليّ حقّ وانا مُعسِر، ولا واللّه ما عندي.

فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): مَن أراد أن يُظلّه اللّه مِن فَوح جهنم يومَ لاظلَّ الاّ ظلُّه، فليُنظِر مُعسراً وليدَعْ له.

فقال الرجل عند ذلك: قد وهبتُ لك ثُلُثاً، وأخّرتك بثُلث الى سنة، وتعطيني ثلثاً.

فقال النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله): ما أحسن هذا![2].

٢٤٣٥٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن يحيى بن عبداللّه بن الحسن بن الحسن، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: صعد رسول اللّه (صلّى اللّه عليه

١ـ الكافي: ج٤ ص٣٥ ح٢.

٢ـ الاصول الستة عشر: ص٢٣٠ ح٢٥٩ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٢ ص٣٦٦.

وآله) المنبر ذات يوم فحمد اللّه وأثنى عليه وصلّى على أنبيائه (صلّى اللّه عليهم) ثمّ قال: أيّها الناس ليبلّغ الشاهد منكم الغائب، ألا ومَن أنظر[١] مُعسراً كان له على اللّه (عزّوجلّ) في كلّ يوم صدقةٍ[٢] بمثل ماله حتّى يستوفيه.

ثم قال أبو عبداللّه (عليه السّلام):[٣] ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٤] أنّه معسر، فتصدّقوا عليه بمالكم [عليه] فهو خيرٌ لكم[٥].

من لايحضره الفقيه: صعد رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)... وذكر مثله[٦].

أقول: قوله (عليه السّلام): «فتصدَّقوا عليه» معناه أن يُبرأ ذمَّة الغريم من بعض الدَّين أو كلِّه، فهو خيرٌ للدائن من أن يُنظِره الى مَيسرة.

٢٤٣٥٣ـ تفسير العياشي: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): مَن أنظر مُعسراً كان له على اللّه في كلّ يوم صدقة بمثل ماله عليه حتّى يستوفي حقّه[٧].

١ـ في الفقيه: من أنظر.

٢ـ في الفقيه: في كل يوم ثواب صدقة.

٣ـ في الفقيه: وقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): قال اللّه (عزّوجلّ).

٤ـ البقرة ٢: ٢٨٠.

٥ـ الكافي: ج٤ ص٣٥ ح٤.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٢ ص٥٨ ح١٧٠١.

٧ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٨١ ضمن حديث ٦٢٤ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص١١٤.

٢٤٣٥٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط، عن يعقوب بن سالم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: خلّوا سبيل المُعسِر كما خلاّه اللّه (عزّوجلّ)[1].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): . . . وذكر مثله[2].

أقول: قوله (عليه السّلام): «خلُّوا سبيل المعسر» فيه احتمالان:

الاول: عدم التعرُّض له حتى ينتقل من العُسر الى اليُسر.

الثاني: إبراء ذمّته من الدَّين.

والاحتمال الاول أقرب، لقوله (عليه السّلام): «كما خلاّه اللّه عزّوجلّ».

٢٤٣٥٥ـ تفسير العياشي: عن إسحاق بن عمّار قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): ما للرّجل أن يبلغ من غريمه؟

قال: لايبلغ به شيئاً، اللّه أنظره[3].

باب (٤٢)
خير القرض ما جرَّ منفعةً بلا شرط

٢٤٣٥٦ـ الكافي ـ التهذيب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن

١ـ الكافي: ج٤ ص٣٥ ح٣.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٢ ص٥٩ ح١٧٠٢.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٨٠ ح٦٢١ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٣ ص١١٤.

أبي عمير، عن أبي أيّوب، عن محمّد بن مسلم وغيره قال:[١] سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل يستقرض من الرّجل قرضاً ويعطيه الرّهن إمّا خادماً وإمّا آنية وإمّا ثياباً فيحتاج إلى شيء من منفعته[٢] فيستأذنه فيه فيأذن له؟

قال: إذا طابت نفسه فلابأس.

قلت: إنّ من عندنا يروون أنّ كلّ قرض يجرّ منفعة فهو فاسدٌ.

فقال:[٣] أوليس خير القرض ما جرّ منفعة؟[٤].

من لايحضره الفقيه: سأل محمد بن مسلم أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل... وذكر مثله[٥].

٢٤٣٥٧ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن ابن بكير، عن محمد بن عبدة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن القرض يجرُّ المنفعة؟

فقال[٦]: خيرُ القرض الذي يجرُّ المنفعة[٧].

٢٤٣٥٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن أيوب بن نوح، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن بشير بن

١ـ في التهذيب: عن محمد بن مسلم قال.

٢ـ في الفقيه: أمتعته.

٣ـ في التهذيب: قال.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٥ ح١ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠١ ح٤٥٢.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٥ ح٤٠٢٩.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: قال.

٧ـ الكافي: ج٥ ص٢٥٥ ح٢ ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٢ ح٤٥٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩ ح٢٢.

سلمة[1]، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أبو جعفر (عليه السّلام): خير القرض ما جرّ المنفعة[2].

٢٤٣٥٩ـ التهذيب: محمد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت: أصلحك الله.. انّا نخالط نفراً من أهل السَّواد فنُقرضهم القرض ويصرفون الينا غلاّتهم فنبيعها لهم بأجر، ولنا في ذلك منفعة.

[قال:] فقال: لابأس.

ولاأعلمه إلاّ قال: ولولا ما يصرفون الينا من غلاّتهم لم نُقرضهم.

فقال: لابأس[3].

من لايحضره الفقيه: روى جميل بن درّاج، عن رجل قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام)... وذكر مثله[4].

أقول: المقصود من «أهل السّواد» هم أصحاب المزارع، والوجه في صحّة هذه المعاملة: عدم الاشتراط حين القرض، بل إنّ أهل السواد ـ من باب ردِّ الجميل ـ يدفعون غلاّتهم الى المُقرِض ليبيعها ويكتسب منها ربحاً ومنفعة.

١ـ في الاستبصار: بن مسلم.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص١٩٧ ح٤٣٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٩ ح٢١.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٤ ح٤٦٦.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٨٣ ح٤٠٢٤.

باب (٤٣)
النهي عن القرض بشرط المنفعة

٢٤٣٦٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان وعلي بن النعمان، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يسلم[١] في بيع أو تمر عشرين ديناراً، ويقرض صاحب السَّلَم عشرة دنانير أو عشرين ديناراً؟

قال: لايصلح، إذا كان قرضاً يجرُّ شيئاً فلايصلح.

قال: وسألته عن رجل يأتي حريفه[٢] وخليطه فيستقرضه الدنانير فيقرضه ولولا ان يخالطه ويحارفه ويصيب عليه لم يقرضه؟

فقال: ان كان معروفاً بينهما فلابأس، وان كان انّما يقرضه من أجل أنّه يصيب عليه فلايصلح[٣].

الاستبصار: الحسين بن سعيد مثله ـ الى قوله: شيئاً فلايصلح[٤].

أقول: قوله: (ويُقرض صاحب السَّلَم...) معناه أن المشتري يُقرض البائع عشرة دنانير ليبيعه التمر ـ أو شيئاً آخر ـ سلفاً وسَلَماً.. فهذا قرضٌ يجرُّ نفعاً.

ولايخفى أن قول الامام (عليه السّلام): «لايصلح» يدلّ على الكراهة لا الحرمة، كما صرّح بها الفقهاء. والله العالم.

١ـ السَّلَم: السَّلَف، وهو بيع الدَّيْن بالعين (أقرب الموارد).

٢ـ الحرفة: اسم من الاحتراف وهو الاكتساب بالصناعة والتجارة. وحريف الرجل: الذي يعامله في حرفته (مجمع البحرين).

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٢٠٤ ح٤٦٢.

٤ـ الاستبصار: ج٣ ص١٠ ح٢٧.

٢٤٣٦١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه سُئل عن الرجل يسلم في بيع عشرين ديناراً، على أن يقرض صاحبه عشرة دنانير أو ما أشبه ذلك؟

قال: لايصلح، لأنّه قرض يجرّ منفعة[1].

أقول: الفرق بين أحاديث هذا الباب والباب السابق، أن ما ذُكر في أحاديث الباب السابق هو القرض من دون اشتراط المنفعة، بل جاءت المنفعة بعد ذلك للحاجة والضرورة و طيب نفس الدائن، أمّا أحاديث هذا الباب فقد جاء فيها اشتراط المنفعة حين القرض..

وبما أن المنفعة ليبست في نفس القرض بل في معاملة أُخرى كانت هذه المعاملة مكروهة. واللّه العالِم.

باب (٤٤)

كراهة منع قرض الملح والنار

٢٤٣٦٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن السنديّ بن محمد، عن أبي البختريّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): لايحلّ منع الملح والنار[2].

باب (٤٥)

كراهة منْع قرض الخمير والخبز

٢٤٣٦٣ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٥٣ ح١٤٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٣٨٥.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٣٠٨ ح١٩.

محمد، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: لاتمانعوا قرض الخمير والخبز فانّ منعه[1] يورث الفقر[2].

من لايحضره الفقيه: روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) مثله[3].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): لاتمانعوا... وذكر مثله إلاّ أنه أسقط قوله: والخبز[4].

٢٤٣٦٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن سعدان، عن معاوية بن عمّار قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): لاتمانعوا قرض الخمير والخبز واقتباس النّار فإنّه يجلب الرّزق على أهل البيت مع ما فيه من مكارم الأخلاق[5].

باب (٤٦)
النهي عن مَنْع خمسة أشياء

٢٤٣٦٥ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه

١ـ في الفقيه: منعهما.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٢ ح٧١٨. والخمير: العجين (مجمع البحرين).

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٩ ح٣٩٧٣.

٤ـ الجعفريات: ص١٦٠.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٣١٥ ح٤٧.

(عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): خمسٌ لايحلّ منعهن: الماء، والملح، والكلاء[١]، والنار، والعِلم، وفضل العلم خير من فضل العبادة، وكمال الدِّين الورع[٢].

باب (٤٧)

جواز اقتراض الخبز الكبير والردّ بالصغير وبالعكس

٢٤٣٦٦ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن الحكم بن مسكين، عن اسحاق بن عمّار قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): أستقرض الرَّغيفَ من الجيران فنأخذ كبيراً ونعطي صغيراً، أو نأخذ صغيراً ونعطي كبيراً؟

قال: لابأس[٣].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): حُمل على عدم الشرط[٤].

٢٤٣٦٧ـ مستدرك الوسائل: فقه الامام الرضا (عليه السّلام) ـ جدي الصادق (عليه السّلام) ـ وسئل عن الخبز، بعضها أكبر من بعض ـ.

قال: لابأس إذا أقرضته[٥].

١ـ الكَلأ: العُشْب رطباً كان أو يابساً (مجمع البحرين).

٢ـ الجعفريات: ص١٧٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٢٨٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص١٦٢ ح٧١٩.

٤ـ ملاذ الاخيار: ج١١ ص٢٧٣.

٥ـ مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤١٠ ح١.

كلمة الختام

أيُّها القارئ الكريم: لقد وصلنا ـ والحمد لله تعالى ـ الى نهاية الجزء الرابع والثلاثين من موسوعة الامام الصادق (عليه السّلام).

وقد فتحتْ لنا الأحاديث الشريفة آفاقاً واسعة في مجال التجارة وفروعها وأقسامها وأحكامها وآدابها وحلالها وحرامها وسائر شؤونها المختلفة.

وسوف نلتقي بك ـ إن شاء الله تعالى ـ في الجزء الخامس والثلاثين من هذه الموسوعة حيث نبدأ فيه بذكر الأحاديث المرويَّة عن الامام جعفر الصادق (عليه السّلام) حول مايرتبط بالتجارة وملحقاتها من قريب أو بعيد كالرَّهن والشركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والاجارة والهبة واحياء الموات والشفعة وغيرها.

ونسأل الله سبحانه أن يتفضَّل علينا بالتوفيق لمواصلة الطريق، والقبول بفضله وكرمه.. إنَّه ذو الفضل العظيم.

وآخر دعوانا ان الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين.

محمّد كاظم القزويني

قم المقدّسة ـ إيران

فهرس الكتاب

ديباجة الكتاب ٣

المقدمة ٥

أبواب الخيارات

باب (١) ثبوت خيار المجلس للبايع والمشتري قبل الافتراق ٧

باب (٢) ثبوت الخيار في الاجارة كالبيع ١١

باب (٣) ثبوت خيار الشرط إلاّ فيما خالف كتاب الله ١١

باب (٤) خيار مايفسد في اليوم ١٦

باب (٥) أحكام خيار الرقيق ١٧

باب (٦) حكم من اشترى أَمةً فماتت في فترة الخيار ١٩

باب (٧) حكم الشرط في النكاح والبيع ٢٠

باب (٨) حكم السّلعة اذا هلكت في زمن الخيار ٢١

باب (٩) حكم الخيار لشخصٍ ثالث ٢١

باب (١٠) حكم الخيار الى اَجَل ٢٢

باب (١١) حكم البيع في زمن الخيار ٢٤

باب (١٢) حكم الخيار لمن اشترى شيئاً ولم يقبضه ولم يدفع كلَّ الثَّمن ٢٥

باب (١٣) أحكام خيار الرؤية ٢٨
باب (١٤) جواز اشتراط البائع مدَّة معيَّنة يردُّ فيها الثَّمن ويسترجع المبيع ٣٠

أبواب خيار العيب وأحكامه

باب (١) حكم العيب في السَّمن ٣٣
باب (٢) حكم خيار العيب في الثوب ٣٥
باب (٣) حكم البراءة من كلّ عيبٍ في المبيع ٣٧
باب (٤) خيار العيب ٣٧
باب (٥) أحكام خيار العيب في الجارية ٣٨

أبواب أحكام العقود

باب (١) النهي عن سلف وبيع، وبَيعين في بيع وغيرهما ٤٧
باب (٢) حكم من باع نقداً ونسيئة ٤٨
باب (٣) حكم بيع الطعام بدراهم الى أجل ٤٨
باب (٤) حكم العِينة في البيع والشراء ٥٠
باب (٥) حكم بيع العِينة مع التأخير ٥٣
باب (٦) حكم البيع والشراء لما لايَسْوى ٥٤
باب (٧) حكم جعل الشرط في البيع والشراء ٥٥
باب (٨) حكم شراء الامتعة جملة وبيعها متفرّقة مع الربح ٥٧
باب (٩) حكم شراء المتاع بنَظِرة وبيعه مرابحة ٥٩
باب (١٠) حكم من اشترى طعاماً فتغيّر سعره ٦٢
باب (١١) حكم بيع الثوب قبل القبض ٦٣

باب (١٢) حكم بيع المكيل والموزون قبل القبض ٦٤
باب (١٣) حكم فضول المكائيل والموازين ٦٩
باب (١٤) حكم الاختلاف في الثمن ٧٤
باب (١٥) حكم الزيادة اذا نادى المنادي ٧٥
باب (١٦) حكم مايبيعه الدلاّل زائداً على ثمنه ٧٦
باب (١٧) جواز أن يكون الربح بين المالك والدلاّل ٧٧
باب (١٨) جواز ضمان الدلاّل للمال ٧٧
باب (١٩) جواز الجعل للدلاّل ٧٨
باب (٢٠) جواز أخذ السمسار الاجرة على البيع والشراء ٧٨
باب (٢١) جواز أخذ الأُجرة على نقل الاموال ٨١
باب (٢٢) جواز اضافة أُجرة الحمل والمؤنة الى ثمن المبيع ٨١
باب (٢٣) جواز بيع المرابحة ٨١
باب (٢٤) جواز بيع ماليس عند البائع حالاً الى اَجَل ٨٣
باب (٢٥) جواز نقص الثمن المؤجّل ليُعطيه حالاً ٩٣
باب (٢٦) جواز شراء المتاع الذي باعه ديناً بثمن حاضر ٩٤
باب (٢٧) جواز بيع المتاع للغريم وشرائه منه ليقضي دَينه ٩٥
باب (٢٨) جواز إقراض الدائن الغريمَ مالاً ليقضي دَينه ٩٨
باب (٢٩) جواز ضمان الغريم في بيع آخر ٩٨
باب (٣٠) وجوب احتساب العربون من الثمن ٩٩
باب (٣١) صحّة البيع اذا كان اصله حلالاً ١٠٠
باب (٣٢) استحباب المساواة بين الناس في البيع ١٠٠

باب (٣٣) استحباب بيع المساومة ١٠٢
باب (٣٤) صاحب السّلعة أحقُّ بالسَّوم ١٠٥
باب (٣٥) كراهة بيع الدلاّل أمتعة أقوامٍ لشخصٍ واحد ١٠٦
باب (٣٦) كراهة النجش في البيع ١٠٦
باب (٣٧) النهي عن بيع الدَّيْن بالدَّيْن ١٠٧

أبواب الربا

باب (١) تحريم الرِّبا ١٠٩
باب (٢) الحكمة في تحريم الرِّبا ١١٠
باب (٣) الرِّبا من الذنوب الكبيرة ١١٢
باب (٤) الرِّبا يمحق الدِّين ١١٤
باب (٥) شرُّ الكسب الرِّبا ١١٦
باب (٦) عقوبة الرِّبا ١١٦
باب (٧) الرِّبا قسمان ١١٧
باب (٨) الرِّبا في المكيل والموزون ١١٩
باب (٩) الرِّبا في المِثْلين ١٢١
باب (١٠) حكم مَن أكل الرِّبا جهلاً ١٢٢
باب (١١) حكم مَن ورث مالاً فيه ربا ١٢٥
باب (١٢) حكم الرِّبا في الحنطة والشعير ١٢٨
باب (١٣) حكم الرِّبا في الزيت والسَّمن ١٣٣
باب (١٤) حكم الرِّبا في الحيتان واللحم والعسل وغيرها ١٣٥
باب (١٥) حكم الرِّبا في الفرس ١٣٥

باب (١٦) حكم بيع المختلفَين متفاضلاً ومتساوياً ١٣٦
باب (١٧) جواز أكل الرِّبا في موارد معيَّنة ١٤٢
باب (١٨) جواز الرِّبا في الثوب ١٤٣
باب (١٩) جواز الرِّبا في بيع الغزل بالثياب المنسوجة ١٤٥
باب (٢٠) جواز الرِّبا في المعدود ١٤٦
باب (٢١) جواز الرِّبا في العبد والحيوان ١٤٧
باب (٢٢) جواز الرِّبا في البعير ١٤٨

أبواب الصرف

باب (١) حرمة التفاضل في الذَّهب والفضَّة ١٥٠
باب (٢) حكم بيع الدينار بالدرهم نسيئة وبالعكس ١٥١
باب (٣) حكم البيع بدينار غير درهم ١٥٣
باب (٤) حكم بيع الدراهم بالدراهم والرصاص ١٥٤
باب (٥) حكم إستبدال الدراهم بالدراهم ١٥٦
باب (٦) حكم التجارة بالدراهم المصروفة ١٥٧
باب (٧) حكم صرف الدرهم والدينار ١٥٨
باب (٨) حكم فضول الدراهم ١٦٤
باب (٩) حكم من استقرض دراهم ثم سقطت وجاءت غيرها ١٦٥
باب (١٠) اشتراط التقابض في المجلس في صحّة الصرف ١٦٦
باب (١١) جواز اشتراط الخيار في الصَّرف ١٧٠
باب (١٢) جواز صرف الدرهم بالدينار للمشتري بأكثر من حقّه ١٧٠
باب (١٣) جواز صرف الدنانير الى دراهم لأداء الدَّيْن

وبالعكس ١٧١
باب (١٤) جواز تحويل الدراهم الى دنانير في الذمَّة وبالعكس ١٧٥
باب (١٥) جواز التعامل بالدراهم المغشوشة والناقصة ان كانت معلومة الصرف ١٨٠
باب (١٦) جواز قضاء الدَّيْن من الدراهم والدنانير بأجود وأزيد منها من غير شرط ١٨٥
باب (١٧) جواز اقراض الدراهم واشتراط قبضها بأرض اخرى ١٩٠
باب (١٨) حكم شراء تراب المعادن بالدنانير ١٩٢
باب (١٩) حكم شراء الذهب وفيه الفضَّة والزئبق ١٩٢
باب (٢٠) حكم شراء مافيه الذهب والفضَّة بهما ١٩٤
باب (٢١) حكم شراءالجوهر الخارج من المعدن ١٩٥
باب (٢٢) حكم بيع السيف المحلّى فضّة بالذهب نسيئةً ١٩٥
باب (٢٣) حكم بيع السيف المفضَّض بالدراهم ١٩٧
باب (٢٤) حكم بيع السيف المحلّى بالفضّة نسيئةً ١٩٨
باب (٢٥) حكم بيع تراب الصياغة من الذَّهب والفضَّة ٢٠٠
باب (٢٦) حكم بيع الأُسْرُب بالفضَّة ٢٠٢
باب (٢٧) حكم بيع المغشوش بجنسه ٢٠٣
باب (٢٨) حكم قضاء الدَّيْن بالمكحلة ٢٠٤

أبواب بيع الثمار

باب (١) حكم بيع الثمار قبل أوانها ٢٠٦
باب (٢) حكم بيع العنب قبل أوانه ٢١١

باب (٣) حكم بيع حصائد الحنطة والشعير ٢١٢
باب (٤) حكم بيع الثمر من غير تقدير الثمن ٢١٢
باب (٥) حكم بيع ثمر النخل بتمرٍ آخر ٢١٣
باب (٦) حكم المحاقلة والمزابنة ٢١٥
باب (٧) حكم من باع نخلاً موبَّراً ٢١٧
باب (٨) حكم شراء النخل قبل طلوعه ٢١٨
باب (٩) حكم من اشترى نخلاً ليقطعه للجذوع ٢٢١
باب (١٠) حكم ما اذا كان بين اثنين نخلٍ أو زرع ٢٢٢
باب (١١) حكم شراء غَلَّة القرية ٢٢٥
باب (١٢) حكم شراء الزرع بعد زراعته ٢٢٦
باب (١٣) حكم شراء القصيل ٢٢٧
باب (١٤) جواز بيع اصول الزرع قبل أن يسنبل ٢٢٩
باب (١٥) جواز بيع النخيل واستثناء نخلة منها ٢٣١
باب (١٦) جواز بيع الثمر واستثناء كيل وتمر ٢٣٢
باب (١٧) جواز بيع ثمرة البستان اذا أدرك بعضها ٢٣٣
باب (١٨) جواز بيع المشتري الثمرة قبل قبضها ٢٣٧
باب (١٩) جواز بيع العرايا ٢٣٨
باب (٢٠) جواز اجارة الدار واستثناء ثمر أشجارها ٢٣٨
باب (٢١) جواز أكل المارَّة من الثمار ٢٣٩
باب (٢٢) كراهة بناء الجدران المانعة للمارَّة وقت الثمر ٢٤٢
باب (٢٣) حكم إقراض الثمرة وأخْذ خير منها ٢٤٣

باب (٢٤) حكم قضاء الكيل بالكيل مجازفةً ٢٤٣

أبواب بيع الحيوان

باب (١) أحكام خيار الحيوان ٢٤٦
باب (٢) حكم حدوث العيب في الحيوان في مدَّة الخيار ٢٤٧
باب (٣) حكم الانتفاع بلبن الشاة في مدَّة الخيار ٢٤٧
باب (٤) حكم بيع الحيوان واستثناء جزء منه ٢٤٨
باب (٥) حكم من يشتري سهام القصّابين ٢٤٩
باب (٦) حكم فضول موازين اللحم ونحوه ٢٥١
باب (٧) كراهة معاوضة اللحم بالحيوان ٢٥١
باب (٨) جواز السَّلَم في الحيوان ٢٥٣

أبواب بيع الرَّقيق

باب (١) جواز شراء رقيق أهل الذمَّة ٢٥٦
باب (٢) حكم شراء أولاد أهل الشرك ونسائهم ٢٥٧
باب (٣) حكم شراء مملوك ادَّعى الحريَّة ٢٥٩
باب (٤) حكم بيع المملوك المتولِّد من الحرام ٢٦٠
باب (٥) حكم مَن باع مملوكاً فَوجَد له مالاً ٢٦٤
باب (٦) حكم زيادة مال المملوك على ثمنه ٢٦٧
باب (٧) حكم مَن أقرَّ ببيع عبده ثم أقرَّ العبد بالرقيَّة ٢٦٧
باب (٨) حكم مَن اشترى عبداً فدفع اليه البائع عبدين . . . ٢٦٨
باب (٩) حكم مَن اشترى عبداً ثم اعتقه ولم يؤدِّ ثمنه ٢٦٩
باب (١٠) حكم العبد اذا سأل مولاه أن يبيعه وشرط له مالاً ٢٦٩

باب (١١) حكم تصرّفات العبد ٢٧١
باب (١٢) حكم المملوكَين المأذون لهما اذا اشترى كلٌ منهما صاحبَه من مولاه ٢٧١
باب (١٣) من آداب شراء الرَّقيق ٢٧٣
باب (١٤) استحباب تغيير اسم المملوك لمن اشتراه ٢٧٥
باب (١٥) النهي عن كسب الاماء والعبيد إلاّ مع الخبرة بالصناعة ٢٧٥
باب (١٦) كراهة بيع الرقيق من أهل البَدْو ٢٧٦
باب (١٧) حكم سبي الاكراد اذا حاربوا ٢٧٧
باب (١٨) حكم عبدالذمّيّ اذا دخل في الاسلام ٢٧٧
باب (١٩) حكم من باع حُرّاً ٢٧٨
باب (٢٠) حكم النظر الى محاسن الأمَة التي يريد شراءها ٢٧٨
باب (٢١) وجوب استبراء الأمة على البايع والمشتري ٢٨٠
باب (٢٢) مدّة الاستبراء ٢٨١
باب (٢٣) جواز التفخيذ قبل الاستبراء ٢٨١
باب (٢٤) سقوط الاستبراء عن الصغيرة واليائسة ٢٨٣
باب (٢٥) سقوط العدَّة عمَّن اعتق اَمته ثم تزوَّجها ٢٨٦
باب (٢٦) استبراء الجارية التي لازوج لها ٢٨٦
باب (٢٧) استبراء الجارية التي لم يطؤها صاحبها ٢٨٧
باب (٢٨) حكم مَن زنى بأمة ثم اشتراها ٢٨٧
باب (٢٩) حكم مَن اشترى اَمةً من امرأة ٢٨٨

باب (٣٠) حكم مَن اشترى جارية وزعم صاحبُها انه لم يمسَّها ٢٨٩
باب (٣١) حكم مَن اشترى جارية وهي حائض ٢٩٢
باب (٣٢) حكم مَن اشترى جارية من السوق فأولدها ثم جاء مستحقّها ٢٩٢
باب (٣٣) حكم مَن شارك غيره في شراء جارية ٢٩٣
باب (٣٤) حكم مَن تزوَّج الأمة فأولدها ثم اشتراها ثم أراد بيعها ٢٩٣
باب (٣٥) حكم مَن اشترط لبائع جواريه نصف الربح ثم أحبل احداهن حين البيع ٢٩٤
باب (٣٦) تحريم وطي الأمة التي تُشترى وهي حامل ٢٩٤
باب (٣٧) حكم من وطئ الأمة التي اشتراها وهي حُبلى ٢٩٧
باب (٣٨) حكم بيع وشراء الأمة المتزوِّجة ٢٩٩
باب (٣٩) حكم بيع الجارية التي ارضعتْ وَلد مولاها ٣٠٤
باب (٤٠) حكم الجارية اذا اسقطت حمل سيّدها ٣٠٥
باب (٤١) جواز بيع أُمِّ الولد بعد موت وَلدها ومولاها ٣٠٥
باب (٤٢) جواز بيع أُمِّ الوَلد لاداء ثمن رقبتها ٣٠٦
باب (٤٣) عدم جواز التفرقة بين الاطفال وأُمَّهاتهم بالبيع ٣٠٨

أبواب السَّلَم (السَّلَف)

باب (١) اشتراط ذكر الجنس والوصف في السَّلَم ٣١٢
باب (٢) جواز السَّلَم في الخبز والطعام وغيرهما ٣١٣
باب (٣) جواز السَّلَم في المكيل الى اَجَل معلوم ٣١٤

باب (٤) جواز السَّلَم في الجلود ٣١٥
باب (٥) جواز السَّلَم في ماليس عنده ٣١٦
باب (٦) اشتراط تقدير السَّلَم في الطعام بالكيل والوزن ٣١٨
باب (٧) جواز سلف ما يكال بالوزن ومايوزن بالكيل ٣١٩
باب (٨) جواز اداء السَّلَف ممّا لم يشترط فيه ٣١٩
باب (٩) جواز استيفاء المسْلَم فيه بزيادة ونقصان مع التراضي ٣٢٠
باب (١٠) جواز أخْذ الثمن اذا تعذَّر اداء السَّلَف ٣٢٤
باب (١١) جواز أخْذ بعض الثمن وبعض السَّلَف اذا تعذَّر اداء كلّه ٣٢٥
باب (١٢) جواز أداء السَّلَف من غير جنسه ٣٢٩
باب (١٣) حكم السَّلَف اذا مضى زمانه ولم يوف حقّه ٣٣٠
باب (١٤) حكم من أسلف دراهم في طعام وتعذَّر عليه إعطاء الطعام ٣٣١

أبواب الدَّين والقرض

باب (١) النهي عن الاستخفاف بالدَّيْن ٣٣٣
باب (٢) النهي عن الدَّيْن ٣٣٤
باب (٣) هَمُّ الدَّيْن ٣٣٥
باب (٤) استحباب التعوُّذ بالله تعالى من ثلاثة ٣٣٦
باب (٥) الدَّيْن ذُلّ ٣٣٧
باب (٦) الدَّيْن ثلاثة أقسام ٣٣٩
باب (٧) الدَّيْن في طلب الرزق الحلال ٣٤٠

باب (٨) تقديم أداء الدَّيْن على قوت العيال ٣٤٠
باب (٩) الله تعالى في عون العبد الدائن الذي ينوي قضاء دَيْنه ٣٤٢
باب (١٠) العبد المرحوم ٣٤٣
باب (١١) طريقة تقاضي الدَّيْن ٣٤٤
باب (١٢) التأخير في أداء الدَّيْن ٣٤٤
باب (١٣) الغنيُّ الذي يُماطل في الدَّيْن ٣٤٥
باب (١٤) عقاب من حَبَس حقَّ المؤمن ٣٤٦
باب (١٥) من لاينوي اداء الدَّين بمنزلة السارق ٣٤٧
باب (١٦) حكم مَن جَحد الدَّيْن ٣٤٧
باب (١٧) حكم تعيين الوقت لاداء الدَّيْن ٣٤٨
باب (١٨) حكم دَيْن الشريكين ٣٤٩
باب (١٩) حكم دَيْن المملوك ٣٥٠
باب (٢٠) أداء دَين الزوجة على الزوج ٣٥٢
باب (٢١) عدم سقوط الدَّيْن عن الميّت ٣٥٢
باب (٢٢) مَن مات حلَّ دَيْنه ٣٥٣
باب (٢٣) استحباب اداء دَيْن الميّت المؤمن ٣٥٤
باب (٢٤) ثواب تحليل الميّت من الدَّيْن ٣٥٧
باب (٢٥) براءة ذمّة الميّت من الدَّيْن اذا ضمنه ضامن ٣٥٩
باب (٢٦) ثمن كفن الميّت مقدَّم على دَيْنه ٣٦٠
باب (٢٧) الامام يقضي ديون المؤمنين إلاّ المهور ٣٦٢
باب (٢٨) جواز قبول الهديّة ممَّن عليه الدَّيْن ٣٦٣

باب (٢٩) جواز النزول على الغريم والاكل والشرب عنده ٣٦٥
باب (٣٠) كراهة النزول على الغريم اكثر من ثلاثة أيام ٣٦٥
باب (٣١) كراهة استقضاء الحقّ من الغريم ٣٦٦
باب (٣٢) عدم جواز إكراه المدِين على بيع مايحتاج اليه ٣٦٨
باب (٣٣) النهي عن التضييق على الغريم ٣٧٣
باب (٣٤) النهي عن إمهال الغريم اذا أنفق المال في المعصية ٣٧٣
باب (٣٥) القرض أفضل من الصَّدقة ٣٧٤
باب (٣٦) مراتب ثواب المنفِق في سبيل الله ٣٧٥
باب (٣٧) القرض من المعروف ٣٧٦
باب (٣٨) ثواب القرض ٣٧٧
باب (٣٩) ثواب الماعون ٣٧٨
باب (٤٠) ثواب من أُخِّر عليه أداء قرضه ٣٧٩
باب (٤١) ثواب إنظار المعسر أو ابراء ذمَّته ٣٧٩
باب (٤٢) خير القرض ما جرَّ منفعةً بلا شرط ٣٨٦
باب (٤٣) النهي عن القرض بشرط المنفعة ٣٨٩
باب (٤٤) كراهة مَنْع قرض الملح والنار ٣٩٠
باب (٤٥) كراهة مَنْع قرض الخمير والخبز ٣٩٠
باب (٤٦) النهي عن مَنْع خمسة أشياء ٣٩١
باب (٤٧) جواز اقتراض الخبز الكبير والردّ بالصغير وبالعكس ٣٩٣
كلمة الختام ٣٩٣
فهرس الكتاب ٣٩٤

كتب مطبوعة للمؤلّف

١ـ الإمام علي (عليه السّلام) من المهد إلى اللَّحد

٢ـ فاطمة الزهراء (عليها السّلام) من المهد إلى اللَّحد

٣ـ الامام الصادق (عليه السّلام) من المهد إلى اللَّحد

٤ـ الإمام الجواد (عليه السّلام) من المهد إلى اللَّحد

٥ـ الإمام الهادي (عليه السّلام) من المهد إلى اللَّحد

٦ـ الإمام الحسن العسكري (عليه السّلام) من المهد إلى اللَّحد

٧ـ الإمام المهدي (عليه السّلام) من المهد إلى الظهور

٨ـ زينب الكبرى (عليها السلام) من المهد إلى اللَّحد

٩ـ الإسلام والتعاليم التربويَّة

١٠ـ فاجعة الطف أو مقتل الحسين (عليه السّلام)

١١ـ شرح نهج البلاغة ـ صدرت منه ثلاثة أجزاء ـ

١٢ـ موسوعة الإمام الصادق (عليه السّلام)

١ـ الجزء الأول ـ الى ـ الجزء الثالث ـ حياة الإمام الصادق(عليه السّلام) السياسية

٢ـ الجزء الرابع ـ كتاب العقل والجهل . العلم . التوحيد . العدل

٣ـ الجزء الخامس ـ كتاب النبوّة والأنبياء

٤ـ الجزء السادس ـ تاريخ الرسول الأعظم (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم)

٥ـ الجزء السابع والثامن ـ الإمامة

٦ـ الجزء التاسع ـ تاريخ الإمام علي أمير المؤمنين (عليه السّلام)

٧ـ الجزء العاشر ـ تاريخ فاطمة الزهراء والأئمة الطاهرين (عليهم السّلام)

٨ـ الجزء الحادي عشر ـ كتاب المعاد

٩ـ الجزء الثاني عشر ـ كتاب الإيمان والمؤمنين

١٠ـ الجزء الثالث عشر ـ كتاب مكارم الأخلاق

١١ـ الجزء الرابع عشر ـ كتاب الكفر ومساوىء الأخلاق، كتاب العشرة

١٢ـ الجزء الخامس عشر ـ كتاب العشرة

١٣ـ الجزء السادس عشر ـ كتاب الآداب والسنن الاسلامية

١٤ـ الجزء السابع عشر ـ كتاب السماء والعالَم

١٥ـ الجزء الثامن عشر ـ كتاب الطب

١٦ـ الجزء التاسع عشر ـ كتاب الزيارات

١٧ـ الجزء العشرون ـ كتاب الدعاء

١٨ـ الجزء الحادي والعشرون والثاني والعشرون ـ كتاب الطهارة

١٩ـ الجزء الثالث والعشرون ـ الى ـ السادس والعشرين ـ كتاب الصلاة

٢٠ـ الجزء السابع والعشرون ـ كتاب الصوم

٢١ـ الجزء الثامن والعشرون ـ كتاب الزكاة والخمس

٢٢ـ الجزء التاسع والعشرون ـ الى ـ الحادي والثلاثين ـ كتاب الحج

٢٣ـ الجزء الثاني والثلاثون ـ كتاب الحج والجهاد

٢٤ـ الجزء الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون ـ كتاب التجارة